

يورجن زيفيلد ولودجر سيريه

بوابات إلى الماضي والمستقبل

المكتبات في ألمانيا
إتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا

يورجن زيفيلد ولودجر سيريه

بوابات إلى الماضي والمستقبل
المكتبات في ألمانيا

النسخة الثالثة المنقحة

يورجن زيفيلد ولودجر سيريه
بوابات إلى الماضي والمستقبل
المكتبات في ألمانيا

يورجن زيفيلد ولودجر سيريه
بوابات إلى الماضي والمستقبل
المكتبات في ألمانيا

إصدار بتكليف من اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا
يحوى مقالة افتتاحية بقلم باربرا ليسون

الطبعة الثالثة المنقحة

2007

دار نشر جورج أولمز
هيلدسهام – زيوريخ – نيويورك
Georg Olms Verlag
Hildesheim – Zürich – New York

حقوق الطبع محفوظة غير مسموح بالتداول خارج نطاق
قانون حقوق الطبع ويسرى ذلك على النسخ والترجمة
وصور الميكروفيلم والتخزين ومعالجة البيانات فى النظام الإلكتروني

سجلت المكتبة الوطنية الألمانية هذا الإصدار فى الببليوغرافيا
القومية الألمانية، بالإضافة إلى توافر بيانات ببليوغرافية مفصلة
على شبكة الإنترنت تحت عنوان <http://dnb.ddb.de>

ISO 9706

© دار نشر جورج ألمز، هيلدسهام 2007

www.olms.de

جميع الحقوق محفوظة

طبع فى ألمانيا

مطبوع على ورق خالى من الأحماض ويتحمل التقادم

تصميم الغلاف: باربرا جوتيار

التصميم والإخراج: فرانسيسكا لاند

ترجمة إلى العربية: د. علا عادل عبد الجواد ، د. ضياء النجار، عبير مجاهد

ترجم الطبعة الثالثة: د. علا عادل عبد الجواد

مطبعة كوتن (شركة ذات مسئولية محدودة)

الترقيم الدولى: 8-13347-3-487-978 ISBN

96	خدمات معلوماتية تعاونية	66	التعاون بين المؤسسات المكتبية
97	الفصل السادس	67	إتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا (جمعية مشهورة) (BID)
	مستقبل المكتبة		يوصفه اتحاد مركزى
97	مكتبة المستقبل	68	- الاتحاد الألماني للمكتبات (جمعية مشهورة)
88	المفومات والأفكار الاستراتيجية	71	- الاتحاد المهني لإعلام المكتبة (جمعية مشهورة)
100	صور ونماذج مكتبة الغد العامة	72	- اتحاد أمناء المكتبات الألمان (جمعية مشهورة)
100	مكتبة الاسترخاء	73	- ekz - لخدمات المكتبات، شركة ذات مسئولية
101	مكتبة الاتحاد		محدودة ومقرها برويتلينجن
101	مكتبة الاتصالات	75	- مؤسسة بيرتلسمان، جوترسلوه
101	وكالة مكتبة المدينة	76	- معهد جوتنه، جمعية مشهورة، ميونيخ
102	المكتبات العلمية	77	الجمعية الألمانية لعلوم المعلومات وممارستها (جمعية
	الرؤية والواقع		مشهورة) DGI
103	المكتبة الرقمية	78	التعاون الدولي
106	الخلاصة ونظرة إلى المستقبل	81	الفصل الخامس
107	المؤلفان	81	التعاون فى قطاع المكتبات
108	ملحق	81	الخدمات المحلية والإقليمية والقومية من خلال
			التعاون
		81	أسس العمل المشترك
		82	التعاون فى مجال الاقتناء
		83	- الجمعية الألمانية للبحوث وبرنامج محاور جمع الكتب
		85	- جمع الطبقات الألمانية
		86	- تعاون المراجعين العلميين
		87	التعاون فى العمليات الفنية
		88	- نظم الاتحادات الإقليمية
		90	- قاعدة بيانات الدوريات
		91	- سجلات الطبقات القديمة
		92	- دليل مقتنيات الكتب التاريخية
		93	التعاون فى مجال الاستفادة والمعلومات
		93	- حركة الإعارة العابرة للأقاليم
		94	خدمات توريد الوثائق إلكترونيا

مقدمة

ما أن ظهرت الطبعة الأولى لهذا الكتاب عام 2003 بمناسبة المؤتمر التاسع والستين لأنماء المكتبات الذى عُقد فى برلين آنذاك، لم يدرك مؤلفوا الكتاب ومصدره كم سيصبح هذا الكتاب واحداً من "أفضل الكتب مبيعاً". "بوابات" تلك هى الكلمة الأولى التى تنصدر عنوان هذا الكتاب والتى أصبحت بمثابة الرمز له، تماماً مثلما تعتبر المكتبات نفسها بوابات تفضى إلى المعرفة - وقد لاقى هذا الإصدار رواجاً كبيراً حتى بات من الضروري إصدار طبعة تالية منقحة بعد مرور أربعة أشهر فحسب كما أن النسخة الإنجليزية التى صدرت كذلك بمناسبة انعقاد مؤتمر الاتحاد العالمى للجمعيات والمؤسسات المكتبية IFLA قد نفذت عن آخرها.

وأمام هذا الاقبال الشديد استلزم الأمر إصدار طبعة ألمانية جديدة ومُحدثه، كذلك إصدار طبعة ثانية باللغة الإنجليزية، ولا سيما بمناسبة المؤتمر الثالث للمعلومات والمكتبة المنعقد فى مدينة لايبزيغ عام 2007. كما أن هناك مناسبات تحمل الطابع المميز لاتحاد IFLA تمنح المعلومات التى تتناول المكتبات فى ألمانيا أهمية كبرى: حيث أن أحد المناسبات الخاصة بمصدرى هذا الكتاب هى تولى الأستاذة الدكتوراة كلاوديا لوكس Claudia Lux رئاسة اتحاد IFLA فى الفترة من 2007 حتى 2010 لتصبح ثالث أمينة مكتبة ألمانية تترأس اتحاد هذه الرابطة الدولية. لذا يأمل مصدرى الكتاب أن ينقل معهد جوته تلك الطبعة الجديدة بدورها إلى لغات عديدة من لغات العالم - فالطبعة الأولى موجودة حالياً على موقع معهد جوته بوصفها إصدار رقمى لشبكة الانترنت فى ثمان لغات، كما صدرت النسخة الورقية لدى دار نشر أولمز فى ست لغات.

إن نية اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا (جمعية مشهورة) BID فى توفير كتاب "بوابات إلى الماضى والمستقبل"، كانت مرتبطة بالرغبة فى تحديث الطبعة الجديدة. ولكن أثناء العمل فى الطبعة الجديدة اتضح حقاً مدى التغيرات التى طرأت فى السنوات الأربع الماضية على طبيعة المكتبات الألمانية وبالنسبة لها حتى تحول عمل مؤلفا الكتاب من مجرد معالجة جزئية لبعض الفصول كما كانت الخطة فى بادئ الأمر إلى صياغة جديدة تماماً لعدة فصول. حيث أن الأرقام والأسماء لم تكن هى وحدها التى تتطلب تعديل، بل أن هذا الأمر ينطبق كذلك على الأسئلة والجدول التى كانت تحتاج للتحديث، إلى جانب الاحتياج إلى صور جديدة وإن أمكن كذلك مراعاة الكثير من أهم الأبداعات والابتكارات، التى دخلت حيز التطبيق منذ عام 2003 فى المكتبات الألمانية.

ما الذى حدث إذاً فى السنوات الأربع الماضية، مما يستلزم تعديلات واسعة النطاق مثل تلك؟ فى البداية يجب أن نبرز الحقيقة التى مفادها أن المكتبات الألمانية تندرج ضمن محركات الابتكار فى إطار الخدمات الثقافية والعلمية فى ألمانيا كما أن مسألة إجراء الكثير من التطوير فى السنوات الأربع الأخيرة، مما جعل إصدار طبعة جديدة من كتاب "بوابات" يوضح مدى نشاط مهنتنا وتحركتها، وهو ما يشكل رد فعل حيال المجال التقنى والعلمى، كما يعد بمثابة دفعة قوية إلى الأمام لقطاع خدمات موجه بحسب الإبداع.

وفى هذا السياق تعد مسألة تطوير خدمات مكتبة جديدة، ورقمية فى المقام الأول، مسألة أساسية، وهو ما بدأ يتحقق بالفعل منذ عام 2003، مثل إرساء بوابة فاسكودا، وهى عبارة عن إجراءات طويلة المدى للأرشفة من أجل الحفاظ على الميراث الثقافى (Kopal) وموكب نصر المكتبات التخيلية المتخصصة كما تم تطوير الخدمات والإجراءات المتواجدة منذ فترة طويلة بشكل جذرى فى السنوات الثلاثة الأخيرة مما زاد من ضرورة إجراء تعديلات حتى يتكيف الكتاب مع الوضع الحالى.

كذلك طرأت تغيرات واضحة على مجالات التعاون المتخطية للأقاليم، ولا سيما فى نُظم الربط، وحركة الاستعارة الألمانية وخدمات نقل الوثائق إلكترونياً. وكانت "شبكة الصلاحيات للمكتبات" التى تأسست بوصفها راع لأهم الخدمات المركزية للمكتبات عقب إغلاق معهد المكتبات الألمانى، لم تشرع فى العمل بوصفها وكالة خدمات منظمة متخطية للأقاليم وغير مركزية فحسب، بل أنها أرست لهذا العمل أساساً راسخاً على الصعيد الشخصى والمادى.

فضلاً عن ذلك فإنه منذ نشر ورقة الاستراتيجية "مكتبة 2007" فقد دار أخيراً جدل سياسى حول المكتبات. ذلك الجدل الذى ظل من ناحية على مستوى قومى من قبل "لجنة الثقافة" بالبرلمان الألمانى، كما ازداد من ناحية أخرى من خلال وحدات المنظمات الإقليمية التابعة لاتحاد المكتبات الألمانى (جمعية مشهورة) ورجال السياسة والوزراء المعنيين بحسب كل ولاية.

وهناك مبادرات شتى حول قوانين المكتبات على مستوى الولايات تبعث على الأمل فى أن تتخذ المكتبات وصفاً قانونياً أكثر ثباتاً عن ذى قبل. أى أن المكتبات أصبحت الآن محل نقاش مجدداً، ولا سيما عندما يرتبط الأمر بوظيفتها فى عملية التعليم المستمر ووظيفتها فيما يختص بالعلم، والبحث، والحفاظ على الميراث الثقافى، وإيجاد الهوية الثقافية فى مجتمعنا المتغير.

تتطلب عملية الإصلاح الفيدرالية التى أقرها البرلمان فى منتصف عام 2006 من المكتبات تجديداً فى تحديد توجهيات استراتيجيات سياستها. فقد زادت قوة استقلالية الولايات ثقافياً وتعليمياً، مما زاد من صعوبة تنفيذ مبادرات مهمة على مستوى الاتحاد ومستويات قياسية، فضلاً عن التمثيل الخارجى لقطاع المكتبات الألمانى أمام العالم.

بل أن وظيفة أمين المكتبة في ذاتها قد طرأت عليها تغييرات جذرية: حيث أن مطلع "عملية بولونيا" قد أدخل مسألة إصلاح التعليم العالى حيز التنفيذ، تلك العملية التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتغييرات كثيرة فى التأهيل المهنى للأجيال الصاعدة فى مجال المكتبات.

وأخيراً وليس آخراً فقد عرف الاتحاد الراعى لاتحادات المكتبات الألمانية مستجدات منذ عام 2003 وبناء عليه فقد حصل هذا الاتحاد على مسمى جديد هو "BID" اختصار كلمات اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا، والذى يعد نتاج انضمام الجمعية الألمانية لعلوم المعلومات واستخدام المعلومات DGI ولا سيما فى أثناء انعقاد مؤتمر لايبزيغ الثانى للمكتبات عام 2004.

وإلى جانب هذا التوسع الإيجابى فى تمثيل تكتلات كافة المؤسسات داخل قطاع المعلومات هناك تطورات لاحقه واضحة للغاية بحق الكلمة فى مدن ألمانية كثيرة: فقد تأسست فى السنوات الماضية العديد من المكتبات الجديدة التى تتمتع بطراز معمارى خلاب، تارة فى شكل مبنى جديد بالكامل، وتارة باستخدام مبنى أترى قائم بالفعل وهى تلك المكتبات التى سنعرض لها فى مجموعة مختارة من الصور.

ونحن ندين بالشكر فى صدور هذه الطبعة بكل المقاييس إلى كلا المؤلفين، يورجين زيفيلد ولودجر سيريه، اللذان نزلا على رغبة اتحاد المكتبة والمعلومات الألمانى بدون أية تعقيدات أو ابداء "اعتراض"، وأنجزا فى مدة وجيزة للغاية تلك المعالجة للطبعة الثانية. وأنا أتوجه إليهم بالشكر بصفة خاصة – فقد كان العمل معهما من دواعى سرورى.

كما أتوجه بالشكر إلى المترجمين والمترجمات وعلى رأسهم ديان بيلش – روش التى أتمت الطبعة الأولى، وجانيت ماكنزى لمعالجتها الطبعة الانجليزية الثانية، وكذلك جميع من أوكل إليهم معهد جوته مهمة نقل هذا النص إلى لغات أخرى ومن سوف يقوموا بذلك فيما بعد.

أما دار نشر جيورج أولمز فقد حرصت على أن يخرج هذا العمل فى صورة مجلد رائع يخطف الأبصار، وقد عملت بصورة تتم عن احترافية شديدة وتعاون رائع لذا فقد وجب علينا أن نتوجه إليها بالشكر. إن مجموعة الصور المنتقاة بعناية بلغت بجمال مظهر الكتاب درجة عالية، لذلك فنحن نشكر كل من ساعدونا فى اختيار هذه المجموعة جزيل الشكر.

أرجو أن يحظى هذا الاصدار كسابقه على انتشار واسع. كما أتمنى فى المقام الأول أن يحوز على إعجاب القراء ! حيث أن المكتبات الألمانية والعاملين بها تستحق ذلك.

باربرا ليسون

المتحدثة باسم اتحاد المكتبة والمعلومات الألمانى

قطاع المكتبات الألماني بالأرقام (الموقف في 31.12.2005)

مجمّل المكتبات (كافة التخصصات والرعاة التابعة لإدارة طبيعية أو شرفية – وفقاً لبيانات إحصائية المكتبات الألمانية)		
عدد المكتبات متضمناً مكتبات المعاهد والأفرع (المقار)	11.556	
إجمالي مقتنيات الوسائط (وسائط مطبوعة وغير مطبوعة بالوحدة)	320,0 مليون	
الاستعارات (بوحدّة الوسائط)	515,5 مليون	
نققات الوسائط والاقتناء (باليورو)	336,0 مليون	
الوظائف (داخل وخارج خطة التعيين)	21.409	
إجمالي النققات (نققات الأشياء العينية والأفراد) بـاليورو – دون المكتبات المتخصصة	1.509,3 مليون	
المستخدمون المسجلون (النشطاء)	11,65 مليون	
الطلبات داخل حركة الإعارة الألمانية (للخارج)	4,92 مليون	
المكتبات العلمية، المكتبات الإقليمية، ومكتبات المعاهد العليا (وفقاً لبيانات إحصائية المكتبات الألمانية)		
عدد المكتبات متضمناً مكتبات المعاهد والأفرع (المقار)	806	
إجمالي مقتنيات الوسائط (وسائط مطبوعة وغير مطبوعة بالوحدة)	173,5 مليون	
المقتنيات المطبوعة (كتب، جرائد، دوريات بالوحدة)	157,6 مليون	
الاستعارات (بوحدّة الوسائط)	79,4 مليون	
نققات الوسائط والاقتناء (باليورو)	232,4 مليون	
الوظائف (داخل وخارج خطة التعيين)	8.944	
إجمالي النققات (نققات الأشياء العينية والأفراد) بـاليورو	718,3 مليون	
الطلبات داخل حركة الإعارة الألمانية (للخارج)	4,61 مليون	
إجمالي أماكن عمل المستخدمين	85,669	
- عدد أماكن العمل التي تحوي أجهزة كمبيوتر من بينها المستخدمون المسجلون (النشطاء)	13,386	
	2,75 مليون	
المكتبات العامة (وفقاً لبيانات إحصائية المكتبات الألمانية – دون مكتبات المدارس)		
بمعاملين أساسيين	بمعاملين أساسيين	
كافة الرعاة	ومتطوعين	
	كافة الرعاة	
عدد المكتبات متضمناً مكتبات المعاهد والأفرع (المقار) (المسجلة: 11.308)	10.584	
مخزون الوسائط (بالوحدة)	125,4 مليون	
الاستعارات (بوحدّة الوسائط)	356,3 مليون	
نققات الوسائط والاقتناء (باليورو)	88,9 مليون	
إجمالي النققات (نققات الأشياء العينية والأفراد) بـاليورو	791,0 مليون	
زيارات المكتبات	103,0 مليون	
المستخدمون المسجلون (النشطاء)	8,6 مليون	
إجمالي أماكن المستخدمين	11.724	
الطلبات داخل حركة الإعارة الألمانية (للخارج)	0,25 مليون	
المكتبات المتخصصة (وفقاً لبيانات إحصائية المكتبات الألمانية)		
عدد المكتبات متضمناً مكتبات المعاهد والأفرع (المقار) (المسجلة: 11.308)	166	
إجمالي مقتنيات الوسائط (وسائط مطبوعة وغير مطبوعة بالوحدة)	21,1 مليون	
المقتنيات المطبوعة (كتب، جرائد، دوريات بالوحدة)	17,8 مليون	
الاستعارات (بوحدّة الوسائط)	1,6 مليون	
نققات الوسائط والاقتناء (باليورو)	14,7 مليون	
إجمالي أماكن المستخدمين	741	
المستخدمون المسجلون (النشطاء)	0,32 مليون	
الطلبات داخل حركة الإعارة الألمانية (للخارج)	0,06 مليون	

المصدر: إحصائية المكتبات الألمانية DBS 2005 (بحسب الموقف بتاريخ 2005/12/31)

الفصل الأول

خلفية تاريخية

مسارات التطور لتاريخ المكتبات الألمانية :

لا غنى لكل من يرغب في فهم بنية قطاع المكتبات الألمانية والوضع الراهن به عن القيام برحلة سريعة عبر التاريخ الألماني. كما أن النظرة إلى الخارطة التاريخية لألمانيا عبر العصور المختلفة من شأنها أن تظهر أمرين أساسيين، ألا وهما :

- إن منطقة وسط أوروبا، التي جمعت الناس المتحدثين باللغة الجرمانية خضعت على مدار مئات الأعوام لأشكال متباينة من التوسع الإقليمي، مما أدى مع التآرجح المستمر في الحدود السياسية إلى تكون ما نطلق عليه مسمى "الإمبراطورية الألمانية" في هذه المنطقة مع بداية الألفية الثانية على أقصى تقدير.

- وقد تكونت هذه الإمبراطورية في كل عصورها من أقاليم منفصلة لا يمكن الإلمام بعددها في القرون الأولى إلا بصعوبة شديدة، ليتضاءل عددها منذ عام 1803 و عام 1815 بشكل ملحوظ. واستمر تقسيم الإمبراطورية الألمانية إلى مقاطعات حتى بعد تأسيس الرايخ الألماني في عام 1871. ولا يزال هذا التقسيم محدداً حتى يومنا هذا لبنية جمهورية ألمانيا الاتحادية، التي أصبحت منذ عام 1949 دولة فيدرالية تضم اليوم 16 ولاية.

وبما أن ألمانيا كلها لم تكن في أي وقت من أوقاتها دولة مركزية، فقد تطورت الحياة الثقافية ونمت في المقام الأول في الولايات والولايات المنفصلة، واتخذت طابعاً إقليمياً. وحينما يتحدث القانون الأساسي بوصفه دستور جمهورية ألمانيا الاتحادية عن اختصاص الولايات الألمانية بكل مسائل الثقافة تقريباً، فإنه يشير بذلك إلى ذلك الموروث التاريخي. وهو الأمر الذي يفسر بشكل رئيسي سبب تطور قطاع المكتبات أيضاً على الصعيد الإقليمي وسبب تلون بنيتها الأساسية بصيغة لا مركزية حتى عصرنا الحاضر.

من العصر الوسيط حتى العلمانية :

حتى إذا كان هناك في المدن الكبيرة من ولاية جرمانيا الرومانية مكتبات قائمة بالفعل، فإن تاريخ المكتبات الألمانية لا يبدأ مع الحضارة اليونانية الرومانية، بل مع العصر الوسيط. وانطلاقاً من النموذج الإيطالي والأسباني غدت الأديرة منذ القرن السادس الميلادي أماكن لازدهار الكتاب، مما حدى بها كى تكون أماكن لنقل الحضارة اليونانية الرومانية، وذلك من خلال إنشاء المكتبات (المعروفة باسم *armarium*) وغرف الكتابة (*scriptorium*).

وتحت تأثير الإرساليات الأيرلندية والأنجلوساكسونية نشأت أيضاً على الأرض الألمانية في العهد الكارولنجي (القرن التاسع والعاشر الميلادي) أولى *مكتبات الكاتدرائيات* (ومنها في مدن كولونيا، وماينتس، وفورتسبورج، وفرانكفورت) و *مكتبات الأديرة* التي كانت من أكبرها مكتبات دير فولدا، ودير لورش، ودير سانت جالن، ودير رايشناو، ودير مورباخ، وهو ما يعني أن مكتبة كل دير كانت تضم بضع مئات من المجلدات. وحتى نهاية العصر الوسيط تزايد عدد مكتبات الأديرة تزايداً عظيماً وذلك في المقام الأول بسبب نشأة الجمعيات الدينية الجديدة (جمعية الكارتوزير، جمعية تسيسترسنزر، جمعية الأغسطين، جمعية بريمونس تراتينزير)، وخاصة جمعية الطالبين إحصان (دومينيكان وفرنسيسكان) التي توجهت إلى المدن، والتي وهبت نفسها للعمل في مجال العلوم والتدريس ونظرت بالتالي إلى المكتبات على أنها وسيلة لا غنى عنها من وسائل عملهم.

وبجانب القائمين على الحياة العلمية حتى حينها ظهرت منذ فترة ازدهار العصر الوسيط (من عام 900 إلى عام 1300) أماكن جديدة لنقل العلم والتدريس ونعنى بها الجمعيات المدرسية، حيث اندمجت تدريجياً، وكونت مؤسسة مستقلة عرفت باسم *جامعة المدرسين والمدارس*، وشكلت بذلك نواة الجامعات المعاصرة. إن بدء تأسيس الجامعات الذي تأخر في ألمانيا بنحو مائة وخمسين عاماً عن بلاد مثل إيطاليا (ساليرنو وبولونيا)، فرنسا (باريس)، أسبانيا (سالامونكا)، وانجلترا (أوكسفورد) أدى هو الآخر إلى نشأة مكتبات جديدة، ظلت مع ذلك متواضعة، لأن الأساتذة احتفظوا بالأعمال المهمة في مكتباتهم الخاصة، ولأن الطلبة كانوا يكتبون وراء الأساتذة أو ينقلون ما يكتبونه. وكانت براغ هي أقدم جامعة تم تأسيسها في الإمبراطورية الألمانية آنذاك وكان ذلك في عام 1348. ثم تلتها بعد ذلك جامعة فيينا (1365)، وجامعة هايدلبرج (1386)، وجامعة كولونيا (1388)، وجامعة إرفورت (1392).

وكان ما ميز تطور الكتاب منذ العصور القديمة المتأخرة هو الانتقال من اللغاف إلى الكتاب (المخطوطة)، والاستعاضة عن البردي كمادة للكتابة بجلد الحيوانات، ثم بعد ذلك بالورق الأرخص ثمناً، وحفظ الكتب في خزانات، وبعد ذلك في تجاويف حائطية، وعلى طاولات مائلة مثبتة بسلاسل، وزيادة المقتنيات من الكتب عن طريق نسخ النصوص ثم تلوين للمخطوطات بعد ذلك، وأخيراً سيطرة اللغة اللاتينية على الحياة الثقافية.

وبما أن العملية التعليمية في العصر الوسيط كانت في يد رجال الدين، كان من الندرة بمكان أن يكون لدى العامة مقتنيات من الكتب. وإذا كان الإمبراطور شارلمان الأكبر (724-814) قد امتلك مكتبة قيمة في بلاطه، لم يكتب لها على أي حال البقاء، فإن الحكام من بعد العهد الكارولنجي كانوا يكتفون عادة بإهداء الأديرة والكاتدرائيات مخطوطات نفيسة. وما كان للكتب أن تجد مكاناً لها في قصور النبلاء أيضاً، وبلاط الملوك من قبلهم، إلا بعد أن تغير مفهوم التعليم لدى النبلاء وبعد أن وطد علم المخطوطات والتوجه نحو العلم مكانهما.

ومنذ القرن الثالث عشر فرضت الكتب نفسها أيضاً على المدن. ومع ذلك ظل عدد المكتبات الخاصة لدى العامة قليلاً، ولم تشهد الكتب أولى فترات ازدهارها إلا في عصر الإنسانية مع ظهور هذا النوع من مكتبات العلماء. ومنذ القرن الرابع عشر ظهر هناك نوع جديد من المكتبات، ألا وهي مكتبات مجلس البلدية التي كانت تخدم إدارات المدن، والتي كانت الأساس فيما بعد لعديد من المكتبات العلمية للمدن، ومن الأمثلة المبكرة للغاية لهذا النوع تعد مكتبة مجلس بلدية مدينة نورنبرج والتي تدل الوثائق على وجودها لأول مرة في عام 1370.

ومع اختراع الطباعة على يد يوهانس جوتنبرج في منتصف القرن الخامس عشر، وما سبقه بنحو مائة عام من التحول إلى الورق بدلاً من جلد الحيوانات كمادة للكتابة، كان قد وضع الأساسين الضروريين لنمو مستقبلي وسريع لمقتنيات المكتبات من الكتب. وقد أسهم الانتشار السريع والكبير للطباعة في نشر أفكار حركة الإصلاح الديني والتي نشأ في ركابها مجدداً كثير من المكتبات في المدارس، والكنائس، وفي المدن. من ناحية أخرى أدت هذه الحركة في أجزاء كبيرة من ألمانيا عن طريق تصفية كثير من الأديرة إلى زوال مكتبات الأديرة، وإلى تدمير الكتب اللاهوتية من العصر الوسيط التي نظر إليها على أنها "لا جدوى منها".

وقد أدت الحركة المناهضة للإصلاح الديني إلى موجة من تأسيس المكتبات، حيث كان اليسوعيون في المقام الأول هم من فرض على حلقاتهم العلمية وجود المكتبات، وهم أيضاً فيما يبدو كانوا أول جمعية دينية أكملت الانتقال من المكتبات ذات الطاولات المائلة إلى المكتبات ذات القاعات. وقد امتد أثر هذا الانشقاق الطائفي إلى الجامعات، ومن أمثلة الجامعات الإنجليزية جامعة ماربورج (1527) وجامعة جيسين (1607) ومن أمثلة الجامعات الكاثوليكية جامعة ديلينجن (1551) وجامعة فورتسبورج (1582). والحق يقال فإن مكتبات الجامعات الألمانية ظلت في حالة يرثى لها، فعدد الطلبة كان يتضاءل بشكل كبير، ولم يتعدى أبداً عدد الطلبة المسجلين في عهد الإمبراطورية الألمانية حتى نهاية القرن الثامن عشر الأربع آلاف وخمسمائة طالب.

كانت بدايات ظهور أولى مكتبات البلاط أيضاً في القرنين الخامس عشر والسادس عشر، والتي يرجع الفضل لنشأتها من ناحية إلى التطلع إلى التعليم الإنساني، ومن ناحية أخرى إلى حاجة الأمراء للتفاخر الطبقي، حيث ظل تطور المكتبات مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بولع الحاكم بكتب معينة، وباهتمامه الشخصي بها. فبجانب مكتبة البلاط القيصري في فيينا (أسست رسمياً في عام 1368) نذكر هنا في المقام الأول مكتبة البلاط في ميونيخ (أسست في عام 1558)، وفي دريسدن (أسست في حدود عام 1556)، وكذلك مقتنيات الأمراء الناجبين في هايدلبرج من كتب التي توحدت في عام 1558 في المكتبة البلاتينية، أشهر مكتبة ألمانية آنذاك.

بعد النكسة التي عاشتها المكتبات إبان حرب الثلاثين عاماً (1618-1648) لم تبدأ نهضة بناء المكتبات إلا في القرن الثامن عشر استناداً على النماذج الأجنبية. أما مكتبات الصالات من عصر الباروك سواء في الأديرة أو في القصور التي أسست وجهزت ببهاء وعظمة فقد نشأت نتيجة لحاجات فعلية أو لأسباب جمالية. ومع التصاعد في إنتاج الكتب نمت أهمية الفهارس المكتبية.

تميز القرنان السابع عشر والثامن عشر بازدهار مكتبات البلاط في المقام الأول، التي أسهم في نشأتها آنذاك كل الأمراء تقريباً. ومن أهم المقتنيات الأميرية من الكتب هي تلك التي نشأت في مدينة فولفنبوتل الصغيرة التي كانت في ذات الوقت عاصمة الحكم (دوقية براونشفايغ-لونابورج). وقد تطورت مكتبة البلاط الأميرية في برلين التي تأسست في عام 1661 لتكون أهم مكتبة ألمانية إلى ما قبل وقوع الحرب العالمية الثانية. وهذه المكتبة هي اليوم مكتبة الدولة للتراث الثقافي لبروسيا ببرلين.

منذ عصر حركة الإنسانية زاد عدد المكتبات الخاصة التي كانت في حوزة الأدياء ورجال العلم زيادة رهيبية. وكانت جامعة جوتنجن التي أسست في عام 1737 أهم المكتبات الجديدة في عصر التنوير، ولأن مكتبة جامعة جوتنجن قد تم تأسيسها لتكون مرفق خدمي للبحوث، فقد اعتنت بانتقاء الكتب بعناية واهتمت في المقام الأول بالإصدارات الحديثة التي يحتاجها العلماء، وتم ترتيب الكتب بشكل منظم حسب مواضيعها التخصصية.

في عام 1694 افتتحت جامعة هاله كأول جامعة إصلاحية، والتي أصبحت بعد وقت قليل من افتتاحها الجامعة الألمانية الأولى التي يرتادها الطلاب.

وكانت أكبر عملية إعادة توزيع للممتلكات من الكتب شهدتها التاريخ على الإطلاق قد تمت نتيجة للتحويل إلى *العلمانية* في عام 1803. وهذا التحول حقق - ولو متأخراً - بشكل أو بآخر في جنوب وغرب ألمانيا ما قام به الأمراء البروتستانت بالفعل في بقية أجزاء ألمانيا في أعقاب حركة الإصلاح الديني. وفي المحصلة النهائية كان يعني هذا نزع ما للكنايس من أملاك لصالح حكام الولايات. وعلى هذا آلت الكتب التي كانت في الأديرة التي تم تصفيتها إلى مكتبات الدولة، وخاصة إلى مكتبات البلاط ومكتبات الجامعات.

من القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية :

لم تجهز الحقبة النابليونية مع مطلع القرن التاسع عشر على كثير من الدويلات في ألمانيا فحسب، بل أيضاً على كثير من الجامعات الصغيرة غير القادرة على البقاء. وكانت بروسيا هي النموذج المحتذى للمناخ الجامعي الجديد، حيث حدث في ركاب الحركة الإصلاحية الشاملة في الدولة أيضاً تجديد للتعليم العالي وترسيخ لفكرة وجود مكتبة حديثة للاستعمال العام، حين سيطرت هذه الفكرة على تطور المكتبات العلمية في القرن التاسع عشر.

بدءاً من عام 1871 كان هناك حركة تجديد جذري شملت المكتبات في ألمانيا، في هذه المرة أيضاً انطلاقاً من بروسيا. آنذاك بدأت حركة نشطة لتشييد مباني جديدة. ومن أجل حفظ تلك الكميات من الكتب التي أخذت في التزايد بشكل أسرع وأسرع (ازدهار العلوم، ونشأة فروع جديدة من العلم) استطاعت مخازن الكتب أن تفرض لنفسها مكاناً في المكتبات، كما تم مد مواعيد فتح المكتبة ورفع القيود عن شروط استعارة الكتب. ولتسهيل تعرف المترددين على مكتبات الجامعات على مقتنيات كل المكتبات الأخرى تم القيام بمبادرات للتعاون والتنسيق. وفي هذا الإطار نشأ "فهرس بروسيا العام"، و"مطبوعات برلين المعنونة"، و"تعليمات للفهارس الأبجدية"، وكذلك "مكتب الاستعلامات"، و"حركة الاستعارة الخارجية".

وقد أرمع التصاعد السريع في إنتاج الكتب المكتبات على انتهاج سياسة لاقتناء الكتب تقوم على قواعد صارمة، مما أدى بعد ذلك إلى تركيز المكتبات على مواضيع رئيسية لاقتناء الكتب، وإلى تبادل المنفعة في استخدام مقتنيات المكتبات من الكتب في إطار الاستعارة الخارجية. كما أثرت الزيادة في النسخ المطبوعة بفضل التقدم التكنولوجي في صناعة الورق والكتاب (اختراع الطباعة السريعة، واستعمال الورق المصنوع من لحاء الأشجار)، وما تبع ذلك من رخص أسعار الكتب منذ عام 1840 على المكتبات تأثيراً عميقاً.

ومنذ منتصف القرن التاسع عشر أدى التخصص المتزايد في فروع العلوم في الجامعات إلى نشأة مكتبات متخصصة، نمت مع مرور الوقت لتصبح مكتبات مستقلة للمعاهد العلمية لها مكانها بجوار المكتبات المركزية القائمة بالفعل. إن التخصص في البحوث وتصاعد عدد المطبوعات داخل وخارج الجامعات أدت إلى نشأة نوع جديد من المكتبات ونقصد بها *المكتبة المتخصصة*، فالزمن الذي كانت فيه كل المكتبات تعتبر نفسها - ولو جزئياً - مكاناً بحوي مقتنيات موسوعية العلم كان قد ولى. ففي القرن التاسع عشر نشأت جامعات خاصة تهتم بتكنولوجيا المستقبل، ومعها نشأت مكتبات أعدت خصيصاً لهذا الغرض (أخن، شارلوتنبورج، دريسدن، كارلسروه). وبجانب الدولة كانت هناك شركات ونقابات بها مقتنيات متخصصة من الكتب ذات أهمية كبيرة إلى حد ما لكل مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية تقريباً.

وكان من الأمور المميزة في إطار تتبعنا لبقية تاريخ *مكتبات البلاط والولايات* هو الانتقال من ملكيتها للأمراء إلى الدولة عقب ثورة 1918/1919. وللحقيقة فإنه أيضاً في عهد الملكية شاهدنا كيف أن مكتبات البلاط قد فتحت أبوابها بشكل أكبر عن ذي قبل للجمهور المهتم بالعلم. ومع ذلك لم تستطع كثير منها اللحاق بركب المعروض المتزايد من الكتب وتوقفت حركة تطورها.

أما فكرة إنشاء *مكتبة وطنية*، وهي الفكرة التي فرضت نفسها في كثير من الدول الأوروبية بعد الثورة الفرنسية، فلم تتمتع بأي تأثير يذكر في ألمانيا سواء بعد ثورة 1848، أو أيضاً بعد تأسيس الرايخ الألماني في عام 1871. أما تأسيس *المكتبة الألمانية* في لايبزيغ في عام 1912 فقد كتب لها أن تظل مبادرة فردية، أي صادرة من جانب اتحاد بورصة صناعة الكتاب الألمانية وعليه فقد نشأ مركز لجمع كل المطبوعات باللغة الألمانية على الأقل، حيث كان يتم تجميعها بشكل مكتمل منذ عام 1913، وتدوين عناوينها في *البيبلوغرافيا القومية الألمانية*.

وبعد نشأة مراكز وجمعيات للتشجيع على القراءة وكذلك مكتبات الإعارة بمقابل مادي في منتصف القرن الثامن عشر على أقصى تقدير، والتي كان هدفها إرضاء الرغبة لدى الطبقة المتوسطة المثقفة في الاطلاع على الكتب التثقيفية والمتخصصة والمسلية، والتي كونت النواة الأولى للمكتبات العامة الحالية، تم في عام 1828 افتتاح أول مكتبة مدرسية في جروسنهاين في ساكسونيا عهدت إليها إدارة الحكم المحلي بعد وقت قصير من إنشائها بدعم الثقافة لتعتبر بذلك أول مكتبة مدينة عامة في ألمانيا.

وتحت تأثير فكرة تثقيف الشعب، وعن طريق مبادرات من بعض النقابات الليبرالية، وبمبادرة من الكنائس والحركة العمالية شهدت ألمانيا منذ منتصف القرن التاسع عشر موجة من تأسيس المكتبات، حيث نشأت في كثير من المدن مكتبات شعبية. غير أن فكرة إنشاء مكتبة عامة مفتوحة للجميع لم تتبلور إلا تحت تأثير المكتبات العامة الأمريكية، حيث أدى هذا الأمر في كثير من الأماكن إلى توحيد مكتبة المدينة والمكتبة الشعبية آنذاك فيما سمي بالمكتبة الموحدة. ومع ظهور "حركة صالات الكتب المفتوحة"، التي كان في صدارتها باعثها مدن مثل فرايبورج، (برلين) - شارلوتنبورج، إيسن، هامبورج (صالات هامبورج العامة للكتب HÖB) فقد تطورت مع مطلع القرن العشرين في إطار ما سمي "بصراعات التوجهات" حركة مضادة استهدفت توجيه القارئ وتقديم المشورة له عند مكان الاستعارة بدلاً من الشكل المعتاد للوصول إلى الكتب غير المقيد إلى الكتب الذي كان سائداً في المكتبات الموحدة.

وفي حين اكتمل في فترة جمهورية فايمر (1919-1933) تحويل المكتبات الشعبية لسيطرة المحليات في المقام الأول، حيث أن النقابات التي تكرر حتى ذلك الوقت تحملها لمسئولية المكتبات لم يعد لديها القدرة على ذلك نظراً لما طرأ من تحول اقتصادي، فإن قطاع المكتبات العامة - بشكل أكبر كثيراً من قطاع المكتبات العامة - قد خضع منذ عام 1933 لسيطرة وتوجيه حكم النظام النازي.

وكان النظام النازي (1933-1945) قد قمع الحق في حرية الرأي وأنهى الحرية التي كان يتمتع بها الأدب والفن والثقافة وغيرها من مجالات الحياة العامة. ولا يمكن لشيء أن يصور لنا ما كان عليه هذا لنظام من سلطة شمولية بشكل أكثر وضوحاً من حرق الكتب في أيار/مايو من عام 1933، وإدخال الرقابة، وفرار عدد كبير من المثقفين إلى المهجر. كما لم تسلم مكتبات الكنائس أيضاً من هذه الأضرار الفادحة، تلك المكتبات التي أخذت في التطور من منتصف القرن التاسع عشر، في الكنيسة الكاثوليكية على يد اتحاد بارميوس (BV)، ورابطة القديس ميشائيل، أما في الكنيسة الإنجيلية في المقام الأول على يد الدعوى الداخلية.

من ألمانيا المقسمة إلى ألمانيا الموحدة :

لم تسبب الحرب العالمية الثانية أضراراً بالغة بالمقتنيات وأبنية المكتبات فحسب، بل امتدت عواقبها بعد ذلك مع تقسيم ألمانيا إلى حدوث تغييرات جذرية في منظومة المكتبات. وبالرغم من أن مقتنيات مكتبة الدولة للتراث الثقافي لبروسيا ببرلين، التي تم تشوينها أثناء الحرب العالمية الثانية، قد عادت بعضها إلى برلين، غير أنها ظلت مقسمة، حيث لم يكتب لهذه المقتنيات أن يجمع شتاتها مرة أخرى إلا بعد مرور ما يقرب من نصف قرن. وبجانب المكتبة الألمانية في لايبزيغ كانت "المكتبة الألمانية" في فرانكفورت على نهر الماين بمثابة مؤسسة موازية لتلك في ألمانيا الشرقية، والتي أسست مجدداً بمبادرة من اتحاد بورصة صناعة الكتاب في ألمانيا الغربية، مؤسسة لجمع الإنتاج الألماني من الكتب ومركزاً للبيبلوغرافيا الوطنية.

شهدت مكتبات مؤسسات التعليم الجامعي منذ ستينات القرن العشرين نهضة هائلة تسبب فيها في المقام الأول التوسع التعليمي الذي بدأت ألمانيا تشهده آنذاك. فقد شهدت ألمانيا الاتحادية موجة من تأسيس الجامعات، ومن استكمال بناء الجامعات القائمة بالفعل، ومن تأسيس أشكال جديدة من التعليم العالي (معاهد عليا شاملة، معاهد عليا متخصصة)، ومن تحويل المعاهد التكنولوجية العليا إلى جامعات. وكان الرد على ما شهدته العلوم من نمو كبير وتنوع في التخصص هو تأسيس المكتبات المركزية المتخصصة للعلوم التطبيقية (التكنولوجيا، الاقتصاد، الطب، الزراعة)، وكذلك تأسيس غيرها من المكتبات المتخصصة، ودعم قطاع المكتبات عن طريق الجمعية الألمانية للبحوث على صعيد التعاون في اقتناء الكتب (برنامج المجالات الخاصة لاقتناء لكتب)، وبناء مكتبات جديدة مفتوحة في المعاهد العليا ذات محتوى كبير من الكتب المصنفة منهجياً، وإصدار مجموعات الكتب التعليمية، وإنشاء مؤسسات للمعلومات والتوثيق، وميكنة إجراءات العمل في المكتبات، وربط جميع وظائف المكتبات بشبكة إلكترونية.

وقد أتمت المكتبات العامة بعد عام 1945 تحولاً تدريجياً من المنهج المغلق للتعامل مع الكتب عبر المكتبات ذات منافذ الاستعارة فحسب إلى المكتبة ذات المعروض المفتوح التي تتيح للمتعدد عليها الوصول للكتب بنفسه. أما محتويات المكتبات فقد شهدت تراجعاً في الأعمال الأدبية التي كان لها مكان الصدارة فيما سبق لصالح الكتب التعليمية والمهنية والكتب الخاصة بكيفية قضاء وقت الفراغ. وبجانب الكتب المتخصصة تم تزويد المكتبات بالأعمال العلمية أيضاً، تكميل مقتنياتها بغيرها من الوسائط المختلفة. وقد نشأت أقسام خاصة

لمجموعات بعينها من المترددين على المكتبة، وخاصة الأطفال والشباب منهم، بوصفهم أحد أهم المجموعات المستهدفة في المكتبات العامة. وفي المدن الكبيرة أصبح تزويد السكان بالكاتب نظاماً يشمل كل من المكتبة المركزية، وفروعها، والمكتبات المتنقلة.

كما تطورت أشكال من التعاون بين المكتبات العامة، لكنها لم تستطيع أن تبلغ هذا المدى والكثافة من التعاون اللذان كانا يميزان المكتبات العلمية في ذلك الوقت. كما ازداد التعاون بين المكتبات العامة والمكتبات العلمية، بدءاً من حركة الإعارة الخارجية، حيث نظر إلى هذين الفرعين على إنهما وحدة واحدة، وذلك على أقصى تقدير منذ ظهور الخطة المكتبية 73، حتى إذا كان هذا التعاون لم يتعمق مداه إلا ببطء.

أما في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (1949 – 1990) الدولة الألمانية الثانية، فقد احتفظت كل من مكتبة الدولة في برلين، والمكتبة الألمانية في لايبزيغ بوظائفها المركزية وبعد إزالة الشكل الفيدرالي للجمهورية في عام 1952 تحول ما كان موجوداً من المكتبات في الولايات إلى ما يسمى بالمكتبات العلمية العامة، ولم يكتب سوى لمكتبة ولاية ساكسونيا أن تحتفظ باسمها القديم، أما المكتبات الشعبية في المدن والمحليات فقد تغير اسمها إلى مكتبات الدولة العامة وبجانب مكتبات الجامعات القديمة (برلين، جرايفسفالد، هاله، بينا، لايبزيغ، روستوك) كان هناك حتى إعادة توحيد شطري ألمانيا عام 1990 ما يزيد عن خمسين مكتبة أخرى من مكتبات المعاهد العليا، والمعاهد المتخصصة، وكليات الهندسة، كان من بينها كثير من المكتبات الجديدة.

أما الجزء الأكبر من تزويد البلد بالكاتب في جمهورية ألمانيا الديمقراطية فكانت من نصيب مكتبات المراكز البحثية التابعة لأكاديمية العلوم، والمكتبات المركزية المتخصصة. وكانت الدولة تنتهج سياسة الهدف منها ليس فقط الإنفاق على مكتبات المدن العاملة أساساً كمكتبات، ولكن تجهيز كل محلية من المحليات بمكتبة عامة، وربط البلاد بشبكة شاملة من المكتبات. وحتى نهاية عقد الثمانينات من القرن العشرين نشأ ما يزيد عن 600 مكتبة مركزية في القرى، لعبت دوراً لا يستهان به في دعم القراءة عند الأطفال والشباب، وفي نشر عادة القراءة بوصفها نشاط مفيد لشغل وقت الفراغ.

أما الوحدة الألمانية فقد كانت تعنى بالنسبة لقطاع المكتبات في الولايات الخمس الجديدة، ولبرلين تحولا جذرياً في هياكله، وربما بداية جديدة له ومع ذلك فقد كانت للوحدة عواقبها أيضاً على قطاع المكتبات في الولايات الغربية من ألمانيا فبعد أربعين عاماً من التقسيم اتحد قطاع المكتبات في غرب وشرق ألمانيا مرة أخرى، وهو الأمر الذي يتجلى في دمج بعض المكتبات، فقد أصبحت منذ ذلك الوقت مكتبة لها فرعان (أو ثلاثة) تشكل المكتبة الوطنية الألمانية في كل من فرانكفورت على نهر الماين ولايبزيغ وبرلين، والتي كان يطلق عليها مسمى المكتبة الألمانية في الفترة من 1990 وحتى منتصف عام 2006، والتي هي في واقع الأمر عبارة عن تجمع مهام مكتبة الدولة للتراث الثقافي لبروسيا ببرلين، و المكتبة المركزية والإقليمية لبرلين.

وبعد عام 1990 كان من الحتمي سواء في قطاع المكتبات العامة أو قطاع المكتبات العلمية إزالة ما بها من نواقص ترجع لعهد جمهورية ألمانيا الديمقراطية، ومنها في المقام الأول حالة الأبنية، تصنيف محتويات المكتبات، وتجهيزاتها الفنية.

وفي الأعوام من 1990 حتى 2007 تم تجديد أبنية كثير من المكتبات وتوسيعها جزئياً في ذات الوقت (مكتبة جامعة لايبزيغ، المكتبة الرئيسية للمؤسسات الفرانكيشية في هاله، مكتبة جامعة ومكتبة الولاية في هاله)، وما زالت بعض المكتبات تنتظر أن يحل عليها الدور في التجديد الشامل (دار مكتبة الدولة في الشارع تحت أشجار الزيزفون في برلين) أو في إيجاد حل مختلف لما تواجهه من ضيق في المكان (مكتبة جامعة هومبولدت في برلين) كما أقيمت في عديد من المدن أبنية جديدة، مثلاً (في مكتبة جامعة إرفورت، في مكتبة جامعة فرانكفورت على نهر الأودر، في مكتبة جامعة جرايفسفالد، في مكتبة جامعة ومكتبة ولاية تورنجن في بينا، في مكتبة ولاية ساكسونيا، مكتبة ولاية ومكتبة جامعة دريسدن، ومكتبات الجامعة في كوتبوس وفايمر، إلى جانب مكتبة المعهد العالي المتخصص بفورستينفالد، ومكتبة ولاية ميكلنسبورج-فوربومرن بمدينة شفيرين). كما تم ترميم مكتبة الدوقة أنا أماليا في فايمر وتوسيعها في ذات الوقت توسيعاً كبيراً، إلا أن ترميم هذا المبنى التاريخي قد حلت به كارثة إثر الحريق الهائل الذي تعرض له عام 2004. كما وجد العديد من المكتبات العامة التي لم يتوافر لها مكان لائق بها ولم تكن مجهزة بعدد كاف من الكتب في عهد ألمانيا الديمقراطية مقراً جديداً لها في بعض الأبنية القديمة بوسط المدينة التي تم تعديل استخدامها لهذا الغرض، ومن بينها مكتبات مدن أنابيرج-بوخهولتس، و براندينبورج، ايزيناخ، فورستينفالد، وجوبن، وشكويديتس.

ولقد انعكس الاتجاه السياسي الأيدولوجي للدولة الألمانية الشرقية أيضاً فيما احتوته المكتبات من كتب، حيث أصبح كثير منها بعد الوحدة لا حاجة إليه ومن ناحية أخرى كان هناك بالنسبة لكثير من المجالات المتخصصة نقص واضح في الفهارس والمجلات الخاصة بها أما في مجال الأدب فلم يكن هناك في المكتبات أعمال الكتاب الذين لم يكن مرغوباً فيهم رسمياً في عهد جمهورية ألمانيا الديمقراطية أما المكتبات العلمية فلم يمر

عليها وقت طويل بعد الوحدة حتى تلقت من برامج مختلفة مساعدات مالية لاستكمال محتوياتها من الكتب، في حين لم يكن أمام المكتبات العامة سوى الاعتماد على الموارد الذاتية المتواضعة للمحليات التي يتبعونها.

وأخيراً كان يجب في أقل وقت ممكن تحديث المكتبات في ألمانيا الشرقية السابقة بأحدث معطيات العصر من التكنولوجيا، وتزويدها بماكينات تصوير يستخدمها المتردد على المكتبة بنفسه، والتي لم يكن لها وجود في أي مكتبة من مكتبات ألمانيا الشرقية السابقة، وإدخال برامج معالجة البيانات، وميكنة إجراءات العمل داخل المكتبات، حيث لم تستطع المكتبات المشاركة مثلاً في أنظمة اتحادات المكتبات والمؤسسات المكتبية غير الإقليمية (قاعدة بيانات الدوريات) إلا بعد استيفاء هذه الأمور. أما إدماج هذه المكتبات في عموم قطاع المكتبات الألماني عبر انضمامها لحركة الإعارة الخارجية فقد تم مباشرة بعد توحيد ألمانيا في عام 1990، كما تم بعدها إشراكها في البرامج المكتبية للجمعية الألمانية للبحوث، على سبيل المثال في مراكز تجميع الكتب وفي غيرها من المشروعات.

أما في إطار قطاع المكتبات العلمية فقد تم إعادة تشكيل وإعادة هيكلة كثير من المكتبات، بل تم في بعض الأحيان إعادة صياغتها من جديد. وبالإضافة إلى الجامعات القديمة التي سبق ذكرها عاليه تم إنشاء جامعات جديدة أو أعيد افتتاح جامعات قديمة معطلة، على سبيل المثال في إرفورت و فرانكفورت على نهر الأودر وماجدبورج وفي بوتسدام. أما المعاهد العليا المتخصصة والتي لم يكن لها وجود في ألمانيا الشرقية فقد تم إدخالها في النظام التعليمي بعد عام 1991، كما تم إعادة هيكلة أكاديمتى العلوم في برلين ولايبزيغ، ومعهما أرشيفيهما ومكتبيتهما. أما المكتبات المركزية المتخصصة فقد فقدت إلى حد كبير وظيفتها بسبب التجهيز الأفضل بمرآح لما يناظرها من مؤسسات في ألمانيا الغربية. وهذا ما حدث أيضاً مع كثير من مكتبات المصالح الحكومية. أما مكتبات الولايات فقد انفصلت بعد حل المكتبات العلمية العامة مرة أخرى عن مكتبات المدن أينما وجدت وألت إليها الوظائف الإقليمية الخاصة بالولايات الجديدة بعد عام 1990. أما الولايات التي لم يكن فيها مكتبة ولاية فقد انتقلت المهام الإقليمية لها إلى مكتبات الجامعات التي ظهر من اسمها ما تقوم بها من وظيفة مزدوجة (هاله / ساكسونيا أنهالت، بينا / تورنجن). أما مكتبة ساكسونيا في دريسدن فقد تم ضمها إلى مكتبة الجامعة التكنولوجية في عام 1996، ويضمها منذ عام 2002 مبنى جديد مشترك.

أما مكتبات المدن التي عهد بها إلى المحليات بعد عام 1990 فقد شهدت أزمة أكبر من تلك التي شهدتها المكتبات العلمية، نظراً للأوضاع الاقتصادية الصعبة في الميزانيات العامة وكان في المقام الأول على المكتبات الصغيرة في المناطق الريفية، وما يقرب من الثلاثة آلاف مكتبة للنقابات (مكتبات المؤسسات العامة)، سواء كانت مكتبات يديرها موظفون متفرغون أو أشخاص متطوعون، أن تغلق أبوابها. غير أن هذا الأمر تم التخفيف من ضرره بشكل أو بآخر عن طريق توفير عديد من المكتبات المتنقلة الجديدة في المناطق الريفية التي ظلت تحظى بتمويل من موارد الدولة طوال سنوات. وقد شهدت المكتبات، مثلها مثل غيرها من المصالح والمصانع، استغناء كبيراً عن العمالة بها. ولم يكن في المقدور في بادئ الأمر سد الطلب على "الكتب الأخرى"، والوسائط الجديدة إلا بصعوبة شديدة. أما المكتبات المتخصصة للمكتبات، التي لم تكن معروفة في ألمانيا الشرقية السابقة على إنها مؤسسات تختص بها الولايات، فقد تم إعادة تجهيزها و عملت في السنوات التي تلتها على إعادة البناء المنظم للمكتبات العامة وأسهمت بكثير من الدفعات الجديدة لتحقيق التوازن في المعايير الفنية بين غرب وشرق ألمانيا. إلا أن الحد المتزايد من مكاتب العمل المتخصصة من قبل وزارتي التعليم والثقافة والجاري منذ عام 1998 من شأنه أن يضع الكثير من التطورات الناجحة محل تساؤل.

وقد لعب المعهد الألماني للمكتبات في برلين دوراً مفيداً لتحقيق توحيد قطاعي المكتبات في غرب وشرق ألمانيا. وكان هذا المعهد قد أسس بقانون في عام 1978، وتم توسيع مهام عمله بعد توحيد ألمانيا. وكان الهدف من إنشائه هو تقديم خدمات للمكتبات تتعدى حدود الأقاليم الجغرافية لكل مكتبة، شاملة لكل فروع قطاع المكتبات، مهمة بإجراء البحوث التطبيقية الموجهة عملياً وتقديم الخدمات المتنوعة للمكتبات. غير أن هذا المعهد الذي كان يقوم بتمويله الحكومة والولايات تم حله بموجب القانون عام 2000 بناءً على توصية من مجلس العلوم، وانتهى عمله نهائياً عام 2002. وبهذا فقد قطاع المكتبات الألماني مؤسسته البنيوية المركزية الوحيدة التابعة للدولة. وقد قامت مؤسسات أخرى باستكمال بعض ما بدأه المعهد من مهام، منها على سبيل المثال الإشراف المنظم على قاعدة بيانات الدوريات، وإصدار المجلة المتخصصة "خدمات المكتبات" أما غيرها من الأعمال فقد تم إيقافها بشكل كامل.

ولم تكفل كل المساعي الرامية لإنشاء مركز خدمي جديد لقطاع المكتبات الألماني حتى الآن بالنجاح، ومع ذلك فقد تمكن مؤتمر وزراء الثقافة بالولايات من تكليف الاتحاد الألماني للمكتبات بتوسيع شبكة صلاحيات المكتبات. ومنذ عام 2004 تنسق شبكة صلاحيات المكتبات سلسلة من المهام التي تتخطى حدود الأقاليم بطريقة لامركزية، ولاسيما بوصفها الجهة التي تشترك في تمويلها الولايات. هذا وتدعم شبكة الصلاحيات عمليات التخطيط واتخاذ القرار على مستوى الدولة والولايات، كما يتعين عليها أن تدعم دور المكتبات في النطاق الدولي

وتقوى العلاقات الدولية. ومنذ خريف عام 2006 يقدم موقع Bibliotheksportal.de الذى قامت الشبكة بإرساءه وتوسيعه إلى الجمهور مدخلا إلى البيانات الجوهرية والحقائق الخاصة بكافة مجالات قطاع المكتبات فى ألمانيا.

الفصل الثانى التعليم والثقافة

الهيكل السياسى والتنظيم الإدارى لجمهورية ألمانيا الاتحادية

إن الإحاطة علماً بالهيكل السياسى لألمانيا والتنظيم الإدارى لها والهيكل المنظم لقطاع التعليم المدرسى والتعليم العالى فى ألمانيا لهو من الشروط المهمة لفهم هيكل وتقسيم قطاع المكتبات الألمانى.

تتكون جمهورية ألمانيا الاتحادية، التى قامت فى أيار / مايو من عام 1949، أى بعد أربع سنوات من نهاية الحرب العالمية الثانية، كدولة اتحادية فيدرالية على أساس ديمقراطى برلمانى، منذ توحيد كلتا الدولتين الألمانيتين فى الثالث من أكتوبر من 1990 من 16 ولاية، وهى كالاتى: الولايات الكبيرة بادن – فورتمبرج، وبافريا، وبراندنبورج، وهيسن، وميكلنبورج – فوربوميرن، وساكسونيا السفلى، وشمال الراين – فستفاليا، ورينانيا – بالاتينات، وسارلاند، وساكسونيا، وساكسونيا أنهالت، وشليسفج – هولشتاين، وتورنجن، بالإضافة إلى المدن الولايات: برلين، وبريمن، وهامبورج، وعاصمة جمهورية ألمانيا الاتحادية هى برلين.

بعض المعلومات الأساسية	
(بحسب الموقف بتاريخ 12/31/ 2005 المصدر الكتاب السنوى الإحصائى 2006)	
المواطنين من السكان المستقرين	82.483.000 مليون نسمة
نسبة الأجانب	8.8%
المساحة	357.045 كم ²
عدد المدن والمحليات	12.446
إجمالى الناتج القومى لكل نسمة	27.350 يورو
نسبة البطالة	9.6%
بحسب الموقف فى 1.12.2006	
إجمالى عدد العاملين	36,567 مليون
العاملين فى مجال الخدمات العامة	4,67 مليون
إيرادات الميزانيات العامة (الدولة، الولايات، المحليات)	636 مليار
إجمالى النفقات الميزانيات العامة للتعليم والعلم والثقافة (الدولة، الولايات، المحليات)	92,2 مليار
نصيب إجمالى النفقات على التعليم والعلم والثقافة من إجمالى الناتج المحلى	4,1%

يحوى القانون الأساسى بين دفتيه الأسس المنظمة للدستور الألمانى. وبمقتضى مبدأ الدولة الاتحادية يمكن نقل بعض مهام الدولة إلى الولايات والمحليات، وهو ما يسمح بمراعاة الخصوصيات الإقليمية بشكل أكبر.

والأجهزة الدستورية على مستوى الاتحاد والولايات طبقاً لتوزيع السلطات هى كالاتى:

- البرلمانات (البرلمان الاتحادى، برلمانات الولايات).
- رئيس الدولة، الحكومة الاتحادية، وحكومات الولايات.
- المحاكم الاتحادية ومحاكم الولايات.

طبقاً للنظام البرلمانى على مستوى الدولة الاتحادية فإنه هناك نوعين من التمثيل: التمثيل الشعبى، المنتخب انتخاباً مباشراً ويضم نحو 600 نائباً (البرلمان الاتحادى) والتمثيل عن طريق الولايات (مجلس الولايات)، والذى يتكون من حكومات الولايات الستة عشر. ويشارك مجلس الولايات أساساً فى صياغة القوانين التى تمس المصالح الأساسية للولايات، أما تحديد الخطوط العريضة للسياسة الألمانية واختيار الوزراء الاتحاديين فهى من سلطات المستشار الاتحادى. أما رئيس الدولة فلا ينتخب من الشعب مباشرة، بل من قبل المجلس الاتحادى الذى يتكون أعضائه من نواب البرلمان الاتحادى، وعدد مماثل من الأعضاء التى يختارها برلمان الولايات.

وطبقاً لما ينص عليه القانون الأساسي (GG) فإن الدولة والإدارة تبنى بناءً هرمياً من أسفل إلى أعلى، أي من المحليات مروراً بالولايات وصولاً إلى الاتحاد. أما التشريعات التي تخص مهاماً إقليمية فأمرها تختص به كل ولاية على حدة، في حين تكون التشريعات التي تخص مهاماً لعموم الدولة من مسؤولية الاتحاد. وقد أضيفت إلى الدستور - الذي طرأت عليه تغييرات عام 2006 وفقاً للإصلاح الفيدرالي الشامل - اتفاقية الوحدة بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية المؤرخة في 31 أغسطس من عام 1990، والتي لها مقام الدستور ولا يخلو من أهمية لقطاعات المكتبات. وتتولى المحليات والولايات إلى حد كبير مسؤولية الإدارة، أما القضاء فهو الآخر من مهام الولايات في المقام الأول (أي محاكم الولايات). أما المحاكم العليا فهي على النقيض من ذلك مؤسسات تابعة للاتحاد. وأعلى محكمة ألمانية هي المحكمة الدستورية الاتحادية، ومقرها مدينة كارلسروه. وللحليات، والولايات، وللاتحاد حقوقهم السيادية، كما أن لكل من الولايات دستور خاص بها وهي لها مواردها المالية الخاصة بها، تحصل عليها من الدخل الضريبي المخول لها بتحصيله.

إن الاضطلاع بشئون الثقافة، وبالعلوم والفنون، وكذلك بقطاع المدارس والتدريس هو من اختصاص الولايات في المقام الأول. وللمدن، والمحليات نصيب من هذه "السيادة الثقافية" التي تمارس اختصاصات في إطار من اللوائح المنظمة للمحليات الصادرة من كل ولاية (الاستقلال الثقافي للمحليات). ولا يوجد في ألمانيا "قانون للمكتبات"، إلا أن هناك بعض اتحادات في الولايات من تلك التابعة إلى الاتحاد الألماني للمكتبات تبذل مساعي من أجل تحقيق مبادرات وضع قوانين للمكتبات على مستوى الولايات.

كما لا يوجد بألمانيا وزارة اتحادية مركزية للثقافة، غير أن الاتحاد تمكن منذ عام 1998 إلى أن يوحد ما يقوم به من مهام ثقافية مختلفة تحت لواء مسؤولية وزير للدولة "كمفوض من قبل الحكومة الاتحادية لشئون الثقافة ووسائل الإعلام" (BKM)، الذي يمثل في الوقت نفسه الحكومة الاتحادية فيما يخص بالشئون الثقافية في الخارج.

وعقب دخول التغييرات التي طرأت على القانون الأساسي (إصلاح الفيدرالية) حيز التنفيذ في الأول من شهر سبتمبر 2006 فقد أعيد تنظيم مسألة صلاحية التشريع بين الاتحاد والولايات، وهو ما يعنى إلغاء بعض الصلاحيات القليلة التابعة للاتحاد والخاصة بشئون الثقافة تماماً وتقليلها كذلك في شئون التعليم. كما ظلت مسألة "التعليم المستمر" ضمن مسؤوليات الحكومة الاتحادية، في حين تم إلغاء الدعم المادي للثقافة على مستوى الاحاد منذ ذلك الحين.

نظراً لأن بعض المؤسسات لها في إطار العلوم، والبحوث أهمية تشمل عموم ألمانيا، فإن الاتحاد ما زال قادراً على دعم وتمويل ما يطلق عليه "المهام الجماعية" في حدود ضيقة. وهي تخص في المقام الأول استكمال بناء وتشبيد مؤسسات التعليم الجامعي، وما نص عليه في "الاتفاق الشامل لدعم البحوث" (جمعية جوتفريد فيلهيلم لايبنتس للعلوم) (WGL) وبعض ما تم إنشائه من مؤسسات والتوصل إليه من اتفاقات على يد الاتحاد والولايات له أهمية كبيرة لقطاع المكتبات أيضاً: فمن بين ما تقوم الوزارة الاتحادية للتعليم والبحوث (BMBF) بدعمه هي الجمعية الألمانية للبحوث (DFG)، كما تدعم عديداً من قواعد البيانات والمشروعات النموذجية، ومن بينها برنامج دعم المعلومات والوثائق (IuD - Programm)، ونذكر كذلك دعمها لبناء مكتبات رقمية وكذلك مواصلة تطوير مراكز المعلومات المتخصصة.

بينما ترى الولايات في تعديلات القانون الأساسي التي أجريت عام 2006 تعضيذا لاستقلاليتها في شئون الثقافة والتعليم، يتخوف كثير من النقاد من أن يتطور الأمر أكثر صوب التفتت إلى مزيد من "الدويلات الصغيرة"، أي إلى تقليص ملموس للمخصصات المالية من قبل الاتحاد للثقافة والتعليم وكذلك إلى التشتت بين مستويات قياس متعددة على حساب اللوائح الموحدة الضرورية.

أما إقرار القوانين في كل ولاية بعينها فهو من مهام برلمانها، حيث يطلق عليه في الولايات الكبيرة اسم "برلمانات الولايات"، في حين يرد وصف البرلمان في الولايات المدن على أنه بيت النواب أو مجلس المواطنين. ويتولى تسيير دولاب العمل في الولاية سياسياً وإدارياً حكومة الولاية، التي يترأسها رئيس الوزراء أو العمدة الحاكم ويتولى عادة وزير الثقافة أو / والعلوم داخل مجلس وزراء (مجلس شيوخ) الولاية المكون من ثمانية إلى عشرة وزراء والمسؤولية تجاه قطاع المكتبات العامة و / أو العلمية داخل الولاية. أما في الولايات كبيرة المساحة فهناك مصالح حكومية تلعب دور الوسيط (حكومات دوائر الاختصاص، رؤساء الحكومات، دوائر الرقابة والهياكل والتراخيص وخلافه) تتمتع إما بصلاحيات إدارة إقليمية جزئية أو محددة بحسب المهام (وهو ما يسمى بدوائر الاختصاص الحكومية). ومن المهام الرئيسية لهذه المصالح القيام بدور الرقابة الحكومية على المحليات (الرقابة على المحليات). أما مراكز المكتبات الحكومية (مراكز متخصصة، مراكز تقديم المشورة، مراكز مكتبية) التي تؤسسها وتدعمها معظم الولايات على صعيد قطاع المكتبات فيقع مجال عملها أساساً في نطاق

دوائر الاختصاص الحكومية، حيث تعد مكاتب الولايات المتخصصة منوطة بأعمال الولاية بأكملها في تلك الدوائر الحكومية التي حلت أو حيثما حدث نوع من الدمج في مؤسسات فيدرالية. وتقوم إدارات الحكم المحلي والمدن بلا إدارات محلية (مجالس محليات المدن) في الولايات الكبيرة بمهمة أصيلة، هي تسيير دولار العمل الإداري المحلي ذاتياً، غير أنه يضاف إلى مهامها أيضاً ما تقوم به إدارة حكومية صغيرة من وظائف.

من حيث المبدأ تضطلع المجالس المحلية بكل المهام العامة في منطقة اختصاصها، ما لم تنص قوانين الولاية أو الاتحاد على تنظيمات أخرى وتختص الإدارة المحلية الذاتية بمهام إلزامية، مثلاً تقديم المعونة الاجتماعية، وتأسيس المدارس، كما يقع على عاتقها أيضاً مهام تطوعية، أي مهام غير محددة الشكل ولا يمكن الطعن بها، ومن بينها كل المجالات الثقافية بما فيها من إنفاق على المسارح، دور الأوركسترا، المتاحف، والمكتبات ويتم عن طريق الانتخابات المحلية اختيار الممثلين السياسيين للمحليات (المجلس المحلي، مجلس المدينة، العمدة) والذين يشكلون لكل مهمة من المهام لجان متخصصة وعادة ما تكون اللجنة الثقافية هي المسئولة سياسياً عن مكتبة المحليات بوصفها واجب هام لتأمين وجودها. وتنقسم الإدارة المحلية - حسب مساحة منطقة الاختصاص والهيكل التنظيمي - إلى أقسام متخصصة، وإلى إدارات متخصصة، وإلى إدارات وظيفية وعليه فإن المكتبة العامة في المحليات يمكن أن تكون إدارة مستقلة من إدارات المدينة أو أن تكون مرفق غير مستقل يتبع إدارة المدارس والثقافة ومثل هذا التنظيم تعرفه أيضاً المتاحف وإدارات الأرشيف والمدارس الشعبية العليا أو مدارس الموسيقى التابعة للمحليات. وقد انتقلت محليات عديدة إلى فصل مؤسسات محلية محددة عن الإدارة الرئيسية وتحويلها إلى شركات خاصة تدار بشكل تجاري جديد، أي إلى أشكال تنظيمية ومؤسسية جديدة، وقد أصبح يندرج بينها الآن مكتبات كبرى ومتوسطة عديدة. وعادة ما يقوم بإدارة مثل هذه الشركات الخاصة إدارة عمل أو لجنة عمل تتكون من أعضاء في المجلس المحلي.

وتغطي أشكال متنوعة من إيرادات الضرائب الاحتياج المالي للاتحاد، والولايات والمحليات. وتحصل المحليات والولايات على أنصبة، إما مقيّدة بغرض أو غير مقيّدة، من مجموع الدخل الضريبي للدولة. ويمكن للمحليات أن تقرر ضرائب محلية خاصة بها (على سبيل المثال الضرائب التجارية أو الضرائب على الأراضي)، ورسوماً، أو رسوماً على الخدمات، بينما يتم تمويل الدوائر الحكومية للولاية عن طريق مبالغ محولة من المحليات التي تتبعها. وما ينفق على المكتبات، سواء كانت تتبع المحليات أم الدولة، يتم تمويله من مجموع الإيرادات ويتم تحديد المصروفات والإيرادات خلال الموازنات المالية التي تقرها البرلمانات سنوياً. وسوف تخضع الإدارة المالية كذلك للإصلاح في إطار عملية تحديث الإدارة التي دارت رحاها، والتي من شأنها أن تؤدي إلى توجه خدمي أكثر قوة، وإلى إعادة تشكيل الهيكل التنظيمي، وزيادة شفافية نفقات المؤسسات العامة: حيث ستتحول كافة المحليات ثم تتبعها الولايات، وكافة التنظيمات الحسابية حتى عام 2010 من تسيير الحسابات المغلق إلى حسابات تجارية وموازنات.

المؤسسات التعليمية

مدارس التعليم العام

تأثر قطاع التعليم الألماني تأثيراً شديداً بالهيكل الفيدرالي لألمانيا والأغلبية الساحقة من المدارس ومؤسسات التعليم الجامعة هي مرافق عامة وبطبيعة الحال تتمتع المدارس والمؤسسات التعليمية المنصوص عليها في القانون داخل توجهاً السياسة التعليمية والثقافية للولايات بمكانة أكبر من المكتبات، نظراً لما اعتادت أن تقوم به من وظائف مصطبغة بصيغة تربوية أكثر من المكتبات وفي إطار السيادة الثقافية للولايات، فهي فقط المخول لها إصدار التشريعات الخاصة بالتعليم والتدريس. ويتم تمويل معظم المدارس من المحليات واتحاداتها المحلية، ولا يوجد غير جزء من المدارس يتبع القطاع الخاص أو الكنائس أصبح الآن يتزايد باستمرار. وفي حين تتحمل الهيئات المسؤولة عن المدارس النفقات العينية (البناء، التأسيس، الإنفاق)، تتحمل الولايات أجور هيئة التدريس.

هناك، من ولاية لأخرى، اختلافات في شكل النظام المدرسي، على حسب التوجه السياسي لحكومة كل ولاية. ويعمل المؤتمر الدائم لوزراء الثقافة في الولايات KMK كهيئة وسيطة على تحقيق أقل حد ممكن من الاتفاق بين الولايات. فهو يصدر على سبيل المثال توصيات حول قضايا مثل عدد السنوات للدراسة المدرسية، ومحتويات المناهج الدراسية، ومعايير تقييم الأداء المدرسي أو الاعتراف المتبادل بالامتحانات والشهادات. ويلعب مؤتمر مديري المؤسسات الجامعية HRK دوراً مشابهاً بالنسبة لمؤسسات التعليم الجامعي.

في عام 2005 كان هناك في ألمانيا حوالي 40.000 مدرسة تحوي 400.000 فصلاً تقريباً، وحوالي 672.000 مدرساً، و9,6 مليون تلميذ، يبلغ متوسط الأجنبي منهم نسبة 9,9%. وفي عام 2005 التحق حوالي 835.000 طفل بالمدرسة الابتدائية، كما قرر 1,6 مليون شاب الالتحاق بالتأهيل المهني (يشكلون نسبة 72% في عام 2005 كان هناك في ألمانيا حوالي 40.000 مدرسة تحوي 400.000 فصلاً تقريباً، وحوالي 672.000 مدرساً، و9,6 مليون تلميذ، يبلغ متوسط الأجنبي منهم نسبة 9,9%. وفي عام 2005 التحق حوالي 835.000 طفل بالمدرسة الابتدائية، كما قرر 1,6 مليون شاب الالتحاق بالتأهيل المهني (يشكلون نسبة 72%

ممن أنهما التعليم المدرسي)، في حين بدأ حوالي 0,6 مليون شاب الدراسة في إحدى مؤسسات التعليم العالي (يمثلون نسبة 28% من خريجي المدارس).

والدراسة المدرسية في كل الولايات مجانية. ويمتد التعليم الإلزامي من سن السادسة إلى الثامنة عشر. وبعد الانتهاء من الدراسة الابتدائية (عادة أربع سنوات) يتحول الدارس إلى مدرسة أخرى (المدرسة الرئيسية، المدرسة المتوسطة، المدرسة الثانوية العامة). وهناك في بعض الولايات مدارس شاملة، يتحدد فيها الأنواع المختلفة من المدارس بشكل تكاملي. أما التلاميذ الذين سيبدأون دراسة مهنية، فيجب عليهم الذهاب إلى مدرسة مهنية. وبحلول عام 2010 يجب أن تكون شهادة إتمام الثانوية العامة (الأببوتور) هي الشهادة المتممة بعد 12 عاماً من الدراسة (بدلاً من 13) على مستوى كافة ولايات ألمانيا. أما المكتبات المدرسية المركزية التي تغطي بتمويل من القائمين على المدارس، والمجهزة تجهيزاً معقولاً فلا وجود لها إلا في جزء صغير للغاية من المدارس العامة، في المقام الأول، الثانوية، والشاملة منها. ويبلغ متوسط هذه المكتبات حوالي 15%، إلا أن النسبة تتزايد.

التأهيل المهني

ينظم قانون التأهيل المهني أسس ومبادئ التأهيل المهني في ألمانيا. والمكون الرئيسي والخاصية المميزة للتأهيل المهني الأساسي في كل المجالات هو ما يسمى "بالنظام الثنائي"، الذي يستند إلى التعاون بين مؤسستين مسؤولتين عن التعليم، مختلفتين تمام الاختلاف في طبيعتهما فهناك من ناحية المؤسسات الاقتصادية الخاصة، وهناك المدارس المهنية العامة من ناحية أخرى. وفي حين تتولى المحليات المسؤولية عن المدارس المهنية، وتتولى الولايات المسؤولية عن شكل التدريس، فإن الحكومة الاتحادية أيضاً تشارك في

عملية التأهيل المهني بصياغتها للشروط العامة لها. وتختص غرف الصناعة والتجارة وكذلك غرف الصناعات اليدوية بمسؤولية الرقابة على تنفيذ توجيهات الدولة داخل المؤسسات الاقتصادية. وتقوم اتحادات أصحاب العمل والنقابات (بوصفها ممثلاً عن العاملين) بالاتفاق على صياغة المحتوى التعليمي عبر اللجان المختصة.

ويبدأ معظم الشباب تأهيلهم بعد الانتهاء من الدراسة في المدرسة الرئيسية أو المدرسة المتوسطة وأحياناً في المدرسة الثانوية العامة، حيث يستوجب ذلك الدراسة في مدرسة مهنية تتابع تدريبه وتقدم حصصاً من المواد المدرسية المرتبطة بالمهنة التي يتم دراستها ويوقع المتدربون عقداً يلتزم بمقتضاه صاحب العمل بتوفير الوقت اللازم لهم لحضور دروسهم في المدرسة المهنية. ويستمر التأهيل عادة ثلاث سنوات وبنهاية الدراسة التأهيلية يجب على المتدربين أن يجتازوا امتحاناً أمام لجنة معتمدة مستقلة، عادة ما تكون غرف الصناعة والتجارة وأحياناً غرف الصناعات اليدوية. والشهادة النهائية معترف بها من قبل الاقتصاد.

أما في قطاع المكتبات فلا يوجد حالياً طبقاً للنظام الثنائي سوى مهنة واحدة يمكن دراستها نشأت في عام 1999 في أعقاب المهنة القديمة "مساعد مكتبات". فخرىجو المدارس الرئيسية والمتوسطة والثانوية يمكنهم أن يصبحوا بعد دراسة لمدة ثلاث سنوات "فني خدمات وسائط ومعلومات" FAMI في خمس اتجاهات مختلفة (مكتبات، دور حفظ، مكاتب معلومات وتوثيق عامة، وكالات تصوير، مؤسسات توثيق طبية).

القطاع العام والخاص للإعلام

مراكز المعلومات المصورة ومراكز الوسائط

مقدموا الخدمات التجاريون

ومع تصاعد أهمية الوسائط السمعية البصرية والرقمية في مجال الدراسة نمت أيضاً مهام ما يسمى بمراكز المعلومات ومراكز الوسائط، والتي نشأت في ألمانيا في الثلاثينات من القرن العشرين.

ويوجد اليوم في ألمانيا نحو 600 مركز من مراكز الوسائط المسؤولة عنها المدن والدوائر الريفية، بجانب 15 مركزاً تابعاً للولايات، وظيفتها الأولى تقديم الدعم للمدارس وللمكتبات المدارس في عملها الخاص بالوسائط، كما تسهم تلك المراكز إسهاماً كبيراً في تحسين قدرات التلاميذ والمدرسين في التعامل مع الوسائط. ومن بين واجباتها نذكر دورها في اقتناء الوسائط السمعية بصرية، وتقديمها، وإتاحة استخدامها في الأغراض التعليمية، وتقديم المشورة فيما يخص توظيف وشراء الوسائط السمعية بصرية (فيديو، أفلام، أقراص الفيديو الرقمية، برامج الكمبيوتر التعليمية، الأقراص المليزرية)، وتوظيف وشراء التكنولوجيا السمعية بصرية، (أجهزة تسجيل شرائط الفيديو وشرائط الفيديو الرقمية، كاميرات رقمية، أجهزة عرض الأفلام، وأجهزة الكمبيوتر)، وكذلك نقل المعارف على صعيد المناهج التربوية للتعامل مع الوسائط وتأثيراتها. وهكذا يتم نقل المعارف

والمهارات إلى الأطفال والشباب من خلال عرض مشاريع افلام ذات تصور موحد، وهو الأمر الذي من شأنه أن يفيدهم في مجالاتهم الوظيفية فيما بعد. وهذه المراكز بوصفها شركاء للمدارس، وبشكل متزايد أيضاً لمكتبات المدارس والمكتبات العامة، تعتبر مراكز استشارية لتعليم كيفية التعامل النقدي والإبداعي مع الوسائط الحديثة.

إذا ما نظرنا إلى سوق الإعلام التجارى والعام، نجد أن ألمانيا تعد واحدة من أكثر الدول التي تتمتع بأعلى كثافة إعلامية بعد اليابان وبريطانيا، وسويسرا، بما تحويه من 350 جريدة، و100 قناة بث تلفزيونيون يمكن استقبالها: حيث تباع الصحف اليومية بألمانيا حوالى 35 مليون جريدة كل يوم، وهناك كذلك 38 مليون تصريح باستقبال البث الإذاعي، و34 مليون تصريح لاستقبال البث التلفزيوني. كما تمتلك 60% من البيوت فى ألمانيا أجهزة كمبيوتر شخصية مزودة بوصلة إنترنت، مع اتجاه تصاعدي للزيادة.

إلى جانب الصحافة ومحطات الإذاعة والتلفزيون العامة والخاصة تلعب كذلك الأفلام السينمائية ومجال الموسيقى وقطاع الترفيه بما يضمه من ألعاب إلكترونية دوراً متنامياً سواء اجتماعياً أو اقتصادياً. وسوف يتأثر تطور صناعة الترفيه والإعلام بشكل كبير فى الأعوام القادمة نتيجة للرقمية المتقدمة سواء من حيث المحتوى أو من حيث قنوات التسويق. كما ستزدهر مبيعات أفلام الفيديو الرقمية (الدى فى دي) وحركة إعارتها. كذلك الأمر بالنسبة لألعاب الكمبيوتر بنسب نمو تزيد عن المتوسط. حيث أن كافة أشكال الوسائط ومجالات الترفيه- من كتاب، أو فيلم، أو موسيقى، أو إنترنت أو ألعاب- مرتبطة ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً سواء فى التسويق أو الدعاية، كما أنها تؤثر على الحياة اليومية وسلوك شغل أوقات الفراغ لدى الفرد. وتبادر المكتبات العامة والعلمية بردود أفعال حيال ذلك التطور، تتمثل فى اقتناء محتويات سمعيبصرية ووسائط رقمية، إلى جانب إتاحة الاتصال بالإنترنت بشكل متواصل منذ سنوات. إلا أن المكتبات لم تنجح إلا بشكل جزئى فى مجارة التقدم السريع للتكنولوجيا وتنوع العروض الإعلامية.

الدراسة المهنية التكميلية والمتقدمة

تهدف الدراسة التكميلية والمتقدمة فى ألمانيا إلى تحقيق هدفين: أولهما الارتقاء بالمؤهل المهني السابق إلى أحدث مستوى من التطور على صعيد التكنولوجيا وتنظيم العمل، وثانيهما توسيع مدى المعرفة التخصصية وتعميقها. وتلعب المؤسسات الاقتصادية الدور الأهم فى تحمل مسؤولية الدراسة المهنية المتقدمة. إلا أن الدولة والولايات، والمحليات يسعون إلى مواصلة تأهيل العاملين لديهم من خلال إنشاء الأكاديميات الخاصة بهم والمدارس المتخصصة إلى جانب تقديم البرامج الداخلية الضخمة للتدريب التكميلي والمتقدم. وهناك أيضاً إلى جانب الشركات والمدارس المتخصصة سوق من العارضين من القطاع الخاص، على سبيل المثال الأكاديميات الفنية، البرامج التعليمية التابعة لقطاع الاقتصاد والتابعة للقطاعات. ففي قطاع المكتبات وحده هناك ما يزيد عن 25 مؤسسة، ما بين حكومية وخاصة تقدم عروضاً للدراسات المتقدمة، بعضها ذات نطاق واسع فعلاً.

تعليم الكبار والمدارس الشعبية العليا

بالإضافة إلى فرص الدراسة المهنية التكميلية يلعب تعليم الكبار بوصفه مكوناً من مكونات التعليم العام دوراً مهماً غير أن تعليم الكبار - على العكس من قطاع التعليم المدرسى - بمنأى عن رقابة الدولة إلى حد كبير. ومن أهم مؤسساته هي المدارس الشعبية العليا القائمة فى ألمانيا منذ ما يزيد على الثمانين عاماً. فهناك فى ألمانيا اليوم نحو الألف منها، تتحمل مسؤوليتها المحليات، البلديات، النقابات، والجمعيات الخاصة. وليس هناك قيود على تلك المدارس فيما تطرحه من مواضيع أو من تقبلهم من الدارسين، غير أن الدراسة فى تلك المدارس بمصاريف. وبالإضافة إلى تلك المدارس فإنه هناك عديد من المؤسسات الخاصة وغيرها من المدعومة حكومياً، تقدم دورات للتعلم عن بعد، مع الوضع فى الاعتبار أنه فى الأعوام السبعة الأخيرة اتسع نطاق الاقبال على المناهج الدراسية المعتمدة على الإنترنت على اتساعاً كبيراً وازداد أهمية.

وإذا كان التعاون بين المكتبات العامة التابعة للمحليات ومؤسسات تعليم الكبار يتسم فى كثير من الأماكن بالضعف الشديد، فإننا نجد مع ذلك فى بعض الأماكن بدايات تبشر بالخير الكثير، كما نجد أحياناً توحيد للعاملين فى إدارة المدارس العليا الشعبية والمكتبات العامة تحت إدارة واحدة، بل أحياناً أيضاً يضم المدرسة والمكتبة مبنى واحد، مما يسمح بإنشاء "مراكز للتعلم الذاتى"، كتلك التى نشأت فى عديد من المدن بوصفها مشاريع نموذجية.

الجامعات وغيرها من المعاهد العليا

هناك فى ألمانيا نحو مليونى طالب يدرسون فى حوالى 330 مؤسسة ألمانية للتعليم العالى، حيث ينطلق الخبراء من أنه بحلول عام 2014 سوف يزيد عدد الطلبة الألمان أكثر من نصف مليون طالب ليبلغ عدد الدارسين حوالى 2,6 مليون طالب. ويندرج ضمن المؤسسات البحثية والتعليمية والدراسية حوالى 80 جامعة و100 معهد عال شامل، ومعهد عال تكنولوجى وطبى ولاهوتى، فضلاً عن المعاهد العليا للفنون والموسيقى،

وكذلك 156 معهد عالي متخصص، تتبع للدولة أكثر من 230 مؤسسة منها. وبجانب تلك المعاهد الكنسية العليا البالغ عددها 45 والمعترف بها من قبل الدولة تتأسس بشكل متزايد معاهد عليا ذات شكل خاص من المهام والمحتوى التعليمي تخضع لرعاية مؤسسات خاصة. يعمل المدرسون في المعاهد العليا وغيرهم من العاملين في المؤسسات الحكومية إما كموظفين أو مستخدمين حكوميين. ويفضل استقلال التعليم الجامعي يحق لمؤسسات التعليم الجامعي إصدار تنظيمات هامة بشكل مستقل، منها مثلاً لوائح الامتحانات. وحتى إقرار الإصلاح الفيدرالي في أول سبتمبر عام 2006 وما تبعه من تعديلات في القانون الأساسي كان هناك وعلى مستوى الدولة ما يسمى بالقانون الإطارى للتعليم العالى (HRG). علاوة على ذلك فإن القانون العام للتعليم الجامعي الصادر من البرلمان الاتحادي (HBFG) ينظم أموراً على مستوى الاتحاد مثل دعم البحوث، والالتحاق بالتعليم الجامعي، والدعم المالي للدارسين (BAföG). وتشارك الحكومة الاتحادية طبقاً لقانون دعم أبنية التعليم الجامعي بنسبة 50% في تأسيس أبنية التعليم الجامعي وتزويدها بالتجهيزات الأساسية من أجهزة إلكترونية، وكتب علمية. وفي إطار مبادرة التميز الخاصة بالاتحاد والولايات يدعم الاتحاد بدءاً من عام 2007 توسيع "جامعات الصفوة" لتصبح مؤسسات بحث وتعليم قادرة على المنافسة دولياً، ولا سيما من خلال تقديم إعانات ومخصصات سنوية.

ومع إدخال الدراسات التي تنتهي بالحصول على شهادتي البكالوريوس والماجستير في كافة مؤسسات التعليم العالى الألمانية، الأمر الذي تزامن مع عملية برشلونة عام 1999، يجب أن تغطي شهادات إتمام الدراسة أنحاء ألمانيا بحلول عام 2010. حيث أنه وفقاً لإرادة سياسيي التعليم يجب أن تحل تلك الشهادات الجديدة محل الشهادات التقاعدية مثل الماجستير والدبلوم والليسانس. كما بدأت بالفعل بعض الجهود الفردية لتحويل مؤسسات التعليم العالى العامة والقانونية إلى أشكال تنظيمية خاصة، ولا سيما في ولاية شمال الراين وستفاليا.

وفى حين ينفق على مؤسسات التعليم الجامعي في الولايات المتحدة الأمريكية 1.1% تقريباً من إجمالي الناتج القومي بوصفها مصروفات عامة، بالإضافة إلى 1.2% من الأموال الخاصة، يبلغ حجم الإنفاق في ألمانيا 1% تقريباً من الأموال العامة، و 0.1% من الأموال الخاصة. أما في السويد وفنلندا فيبلغ إجمالي الإنفاق على التعليم الجامعي 1.7% من إجمالي الناتج القومي. وقد تحولت غالبية الولايات الألمانية في تلك الأثناء إلى فرض رسوم دراسية على الطلبة، توضع تحت تصرف ميزانية التعليم العالى من أجل ضمان جودة مستوى التعليم.

تخدم مكتبات مؤسسات التعليم العالى في المقام الأول المدرسين والدارسين بها بوصفها مؤسسات معلوماتية مركزية، غير أنها اليوم تفتح أبوابها أيضاً للجمهور العريض. وتعتبر مكتبات مؤسسات التعليم الجامعي جزءاً أساسياً إلى حد كبير من الهياكل الجامعية، بناء على القوانين، والمراسيم، واللوائح ذات الصلة. وهو الأمر الذي يضمن لها استمرار البقاء بشكل كبير. غير أن بعض المستجديات التي طرأت في بعض الولايات، زعزعت هذه المسلمات إلى حد ما، عندما أصبح تزويد مؤسسات التعليم العالى بمكتبة يعتبر مجرد مجال فرعى من مراكز البحث في بعض موثيق بناء مؤسسات التعليم العالى الجديدة.

وقد تشكلت في ألمانيا الأنواع الآتية من مؤسسات التعليم الجامعي:

- الجامعات التكنولوجية، والمعاهد العليا الشاملة من أجل الالتحاق بالدراسة في إحدى الجامعات أو ما يساويها من معاهد عليا لا بد من الحصول على الثانوية العامة أو الثانوية المتخصصة، في العادة بعد 12 عاماً دراسياً، ويبلغ متوسط مدة الدراسة الفعلية 6 سنوات، بالرغم من أن مدة الدراسة الأساسية بالنسبة لمعظم المواد تبلغ أربع سنوات ونصف. كما أن تلك الزيادة في رسوم الدراسة من شأنها أن تسهم في تقليص مدة الدراسة. وتعد أكبر مدن جامعية في ألمانيا من ناحية أعداد الطلاب هي برلين (التي تضم ثلاث جامعات بها 110.000 طالب)، كولونيا (64.000 طالب)، ميونيخ ومونستر (كل منهما 44.000 طالب)، هامبورج (40.000 طالب)، وبون (38.000 طالب).
 - المعاهد المتخصصة العليا: تختلف المناهج الدراسية في المعاهد العليا، وعددها 156 معهد، عن المناهج في الجامعات بتوجهها توجها أكبر نحو الجانب التطبيقي والعملية وتبلغ مدة الدراسة الأساسية ما بين ثلاث وأربع سنوات أما مدة الدراسة الفعلية فلا تكاد تزيد عن ذلك وفي المتوسط يختار من 25% إلى 28% من الطلبة الدراسة في أحد المعاهد العليا.
 - معاهد الفنون العليا: هناك معاهد عليا مختلفة للفنون يدرس فيها الفنون التشكيلية، والتصميم، والمسرح، والموسيقى، والفيلم، والتلفزيون. وينسق الالتحاق بها امتحان للقدرة.
- وتوجد في بعض الولايات، أنواع أخرى من المعاهد العليا، منها على سبيل المثال المعاهد التربوية (إعداد المدرس)، والأكاديميات المهنية (الدراسة التخصصية الموجهة بحسب الممارسة العملية).

وبشكل مختصر يمكن لنا أن نقر خاصيتين يتمتع بهما قطاع التعليم الألماني مقارنة بقطاعات التعليم في العالم: أولاهما أن السيادة الثقافية التي فرضها البناء الفيدرالي لألمانيا سمحت للولايات بتشكيل قطاع التعليم العام بشكل مستقل إلى حد كبير، وهو الأمر الذي زادت قوته مع إقرار إصلاح الفيدرالية عام 2006. ثانيهما أن المشرع عهد للمؤسسات الاقتصادية بجزء من الدراسة المهنية، حينما ترك لهم مسئولية الجانب العملي من التأهيل المهني الأساسي.

ويتمتع قطاع التعليم في ألمانيا قبل كل شيء بمقدار كبير من الانفتاح بين المؤسسات تجاه احتياجات الفرد من التعلم، حيث يهدف التعليم إلى تحقيق الشفافية وتكافؤ الفرص. ولذلك فإنه لم يعد من الخصوصيات الألمانية أن تجد خريجي المدارس الرئيسية ينهون دراستهم الجامعية بعد حصولهم على مؤهلات إضافية متنوعة. ويتنافس على صعيد قطاع التعليم الثالث نوعان من مؤسسات التعليم العالي، شهدت فيها على صعيد المهن العملية المواد الدراسية في المعاهد العليا الفنية، الأقصر مدة والأقرب للممارسة العملية والتعليم في الأكاديميات المهنية، جاذبية أكثر من المواد الدراسية في الجامعات. إلا أن عملية برشلونة التي تدور رحاها وتحويل المراحل الدراسية في مدارس التعليم العالي المتخصصة إلى الأكاديمية بدأت تمحي آثار هذه الحدود.

لقد أظهرت دراسات البيزا الدولية عيوباً كثيرة بالنسبة لألمانيا: حيث أن التلاميذ ذوي العائلات البعيدة عن مجالات الثقافة وذوي الأصول الاجتماعية المتواضعة، وكذلك التلاميذ الذين ينحدرون من أسر مهاجرة غالباً ما ينهون مراحل التعليم والتأهيل المهني بنتائج أكثر ضعفاً عن دول أخرى. لذا فإن الجهود الحثيثة التي تبذلها الدولة والولايات لتحسين مستوى تعليم التلاميذ الشباب منذ نشر نتائج دراسات البيزا تركز على تشجيع القراءة. ومنذ ذلك الوقت تهدف أنشطة عديدة داخل المدرسة وخارجها إلى تحفيز الأطفال والشباب من كافة المستويات على القراءة ورفع قدراتهم. حتى أن بعض الولايات خصصت مشروعات من شأنها أن تجعل المكتبات العامة بمثابة نقاط جذب للأطفال بالتعاون مع رياض الأطفال والمدارس. كما تبذل مؤسسة القراءة (التي تتخذ من مدينة ماينتس مقراً لها) والتي تأسست عام 1988 جهوداً كبيرة من أجل دعم القراءة. حيث تنظم المؤسسة تحت رعاية رئيس الدولة، وبدعم من اتحاد بورصة صناعة الكتاب الألمانية، وشركاء إعلاميين آخرين، ورعاة وممولين من مجال الثقافة على مستوى الدولة مشروعات دعم للقراءة وحملات في المدارس وأنشطة في مكتبات بيع الكتب. وقد تأسست أكاديمية دعم القراءة التابعة لمؤسسة القراءة عام 2004 في مكتبة جوتفريد فياهيلم لايبنييتس بمدينة هانوفر من أجل تدريب وتأهيل الكوادر.

صناعة الكتاب

تعتبر صناعة الكتاب إحدى أهم شركاء المكتبات، حيث تستند هذه الصناعة على ميراث طويل يعود إلى زمن القرون الوسطى. وتعتبر هذه الصناعة – بجانب ما لها من أهمية ثقافية هائلة – من العوامل الأساسية للاقتصاد. كما أن العلاقة الجيدة بين صناعة الكتاب والمكتبات لا تخلو تماماً من المنغصات. حيث توجد مواقف متناقضة بينهما في سلسلة من الموضوعات تؤدي إلى مواجهات قانونية في بعض الأحيان، ولا سيما في مسائل حقوق الملكية الفكرية وحقوق النشر. كما أن تلك الزيادة الكبيرة في الأسعار، خاصة أسعار الدوريات (الإلكترونية) والتي تمثل عبئاً على ميزانيات المكتبات على كافة الأبعاد، قد أجبرت المكتبات على وقف اشتراكاتها لبعض الدوريات.

ومن بين دور النشر الخاضعة للضرائب والتي بلغ عددها حسب الإحصائيات عام 2005 2.770 دار نشر، ومن بين مكتبات بيع الكتب التي يبلغ عددها 5.120 مكتبة، ومن بين 80 تاجر وسيط لبيع الكتب، هناك

جاناب كبير (يقدر بحوالى 6.255 شركة) ممثل في اتحاد بورصة صناعة الكتاب الألمانية، جمعية مشهورة. والمقر الحالى لهذا الاتحاد المركزى المؤسس فى عام 1825 فى لايبزيغ هو مدينة فرانكفورت على نهر الماين، حيث يقام هناك سنويا - منذ عام 1949 - معرض فرانكفورت الدولى للكتاب، أكبر معرض للكتاب فى العالم (بلغ عدد زواره عام 2006 قرابة 7.225 دار نشر عارضة)، وحيث يتم سنوياً منح جائزة السلام لصناعة الكتاب الألمانية ذات التقدير العالمى. كما استطاع معرض لايبزيغ التقليدى الذى يقام فى الخريف أن يثبت أقدامه بوصفه معرض دولى للكتب والكتب فى ألمانيا. ويصدر اتحاد البورصة مجلة متخصصة هى "صحيفة البورصة لصناعة الكتاب الألمانية" والتي لا تزوج للمنشورات الجديدة فحسب، بل تتضمن أيضاً مقالات محررة من عالم الكتاب وتصدر دار نشر اتحاد البورصة فهرس الكتب التى يمكن توريدها VLB، والذى يزود بائعى الكتب والمكتبات بمعلومات عن كل المنشورات الموجودة فى السوق بما فيها أسعارها.

كما هو الحال فى كثير من الدول الأخرى فإن أسعار الكتب فى ألمانيا ثابتة، وهو الأمر الذى لا ينطبق على أي منتج آخر لأسباب تخص اقتصاد السوق. ففي تشرين الأول / أكتوبر من عام 2002 صدر قانون ألغى النظام السابق للإعلان الجماعى عن بيع محدد الأسعار لمنتجات دور النشر والذى استند فى جوهره على قواعد القانون الخاص وعلى أساس تطوعى، حيث ألزم القانون الجديد فى جوهره تحديد أسعار ثابتة معلنة لبيع لكتب فى المكتبات غير إنه فى بعض الحالات يمكن تقديم استثناءات من قاعدة تحديد الأسعار، ومنها على سبيل المثال تخفيض الأسعار لصالح المكتبات والذى يبلغ 5% بالنسبة للمكتبات العلمية المفتوحة و10% بالنسبة للمكتبات العامة بما فيها المكتبات المدرسية.

إن تحديد الأسعار هى الضمان لتحقيق التنوع فيما يصدر من كتب، هذا التنوع الذى لا يوجد فى أي دولة من دول العالم - باستثناء بريطانيا العظمى - بمثل هذه الضخامة كما هو فى ألمانيا. وبالرغم من التقدم الحادث فى إنتاج الوسائط الجديدة فقد شهد إنتاج الكتاب الألمانى زيادة مستمرة، حيث شهد عام 2006 ظهور 90.000 إصدار جديد، منها 78.000 إصدار جديد وتحل الإصدارات الأدبية مكان الصدارة (14%)، كما نجد الكتب الخاصة بالأطفال والشباب ممثلة تمثيلاً جيداً (7%)، يليها بعد ذلك بقية الفروع المتخصصة من أدب، واقتصاد، وطب، وقانون، ولاهوت ... الخ، والأغلبية الساحقة من الكتب الجديدة تصدر فى ميونيخ، غير أننا نجد أن برلين، وفرانكفورت على نهر الماين، وشتوتجارت، وكولونيا، هامبورج هى الأخرى أماكن مهمة لدور النشر وهذه المدن بها العدد الأكبر من مكتبات بيع الكتب.

ربما تكون من المؤشرات الدالة على الانفتاح الثقافى لبلد ما هو عدد الترجمات الصادرة به. حيث أن 8% من الكتب الصادرة فى ألمانيا فى عام 2005 كانت مترجمة، ومن بين اللغات المترجم منها تحتل اللغة الإنجليزية مكان الصدارة (60%)، يليها بفارق كبير اللغة الفرنسية (9,4%) والإيطالية (3%)، وقد حققت المترجمات من الأعمال الأدبية، ولكن أيضاً المترجمات من كتب الأطفال، والشباب، والأعمال الفكاهية رقماً كبيراً للغاية. ويمكن لنا أن نعرف مدى انفتاح الشرق على الاقتصاد العالمى من خلال الطلب للحصول على تصريح بترجمة المؤلفات الألمانية: فتأتى اللغات البولندية، والتشيكية، والصينية، والروسية، والكورية، والأسبانية قبل اللغة الإنجليزية فى هذا المجال وفقاً لإحصائيات عام 2005.

ويعدم معهد جوته فى كثير من الأحوال الترجمات إلى اللغات الأجنبية، ولا سيما الكتب التى لا تبشر بتحقيق مكاسب اقتصادية كبيرة.

الفصل الثالث تعدد المكتبات وتنوعها صورة المكتبات الألمانية ذات الأوجه المتعددة

تنوع التمويل

يعد تنوع أنماط المكتبات المختلفة أحد السمات المميزة لقطاع المكتبات بألمانيا، وهو ما يعزى إلى حقبة تاريخية بعينها، مما يعنى ارتباط المكتبات ارتباطاً وثيقاً بالتطور التاريخي للثقافة والفكر بألمانيا ومقاطعاتها وتتبع المكتبات في معظم الأحيان جهات تمويل معينة، لذا يجدر بنا إلقاء نظرة في البداية على جهات التمويل المختلفة للمكتبات وذكر أهمها: العامة منها والكنسية والخاصة.

التمويل العام الحكومة الاتحادية

من بين المكتبات التي يتحمل الاتحاد نفقاتها، نخص بالذكر المكتبة الوطنية الألمانية التي تندرج ضمن مجال عمل المكلفين من قبل الحكومة الاتحادية بشئون الثقافة والإعلام (BKM). كما تندرج أيضاً مكتبة البرلمان الاتحادية الكائنة في برلين ضمن المكتبات الهامة، إذ تحتوى على 1.3 مليون مجلد، وهى من أكبر مكتبات البرلمان بالعالم، فضلاً على مكتبات الوزارات، والجهات الحكومية، والمحاكم، والهيئات الاتحادية للبحوث، وكذلك مكتبة جامعتي القوات المسلحة بهامبورج وبوبيبرج (بالقرب من مدينة ميونيخ).

لكن نظراً لأن الولايات تكاد تكون هى الجهات الوحيدة المنوطة بالعلوم، والتعليم، والثقافة، والفن، فقليلاً ما يظهر الاتحاد بصفته جهة تمويل للمكتبات.

ويشارك الاتحاد عموماً في تمويل عدد قليل من المكتبات والهيئات التي تتخطى في أهميتها حدود الإقليم. كما يدعم الاتحاد والولايات معا حوالي 80 معهداً للبحوث العلمية غير الجامعية، والتي تتبع جمعية جوتفريد فيلهيلم لايبنتس للعلوم والمكتبات المتخصصة التابعة لها. أما المكتبات المركزية المتخصصة في مجالات الطب، والتكنولوجيا، والاقتصاد فهى من الهيئات التي تشكل البنية الأساسية للعلوم، وتعد لذلك عضواً في جمعية لايبنتس. كما تتمتع أيضاً معاهد بحثية كبيرة بالتمويل المشترك مثل جمعية ماكس بلانك، وجمعية فراون هوفر، وجمعية هرمان فون هلمهولتس لمراكز البحوث الألمانية والتي تحوى بدورها مكتبات متخصصة ذات أهمية كبيرة.

الولايات

نظراً لسيادتها في مجال الثقافة بموجب الدستور الألماني، تعد الولايات من أهم الجهات الممولة للمكتبات العلمية، وتدخل جميع المعاهد العليا تقريباً وكذلك مكتباتها، علاوة على مكتبات الدولة، والولايات والأقاليم ضمن اختصاص الولايات، فضلاً على مكتبات البرلمان والسلطات ومؤسسات البحث العلمي للولايات، وأرشيفات الدولة ومتاحفها.

المحليات

تعد المدن والمحليات هى أهم ممولى المكتبات العامة، حيث تعمل في إطار الحكم الذاتى المكفول لها بموجب القانون الأساسى، والذي يمنحها حق تمويل مكتبة المدينة أو مكتبة الدائرة (رعاية التواجد الثقافى). وفي كثير من الأحيان تمول الدوائر الريفية في بعض مقاطعات بعض المكتبات المتنقلة، ومكتبات الدوائر المركزية التابعة لها أو مكتبات الدوائر التكميلية، وأحياناً يأتى هذا التمويل بالتعاون بين المحليات ومراكز الكتب الرئيسية في الولايات، أو تمنح في بعض الأحيان المجتمعات الصغيرة مساعدات مالية من أجل مكتبات المدينة والبلدية.

مؤسسات عامة – ذات صفة قانونية

تقوم مؤسسات عامة – ذات صفة قانونية: عديدة بتمويل مكتبات هامة، ونذكر هنا في المقام الأول مؤسسة التراث الثقافى لبروسيا بمكتبة الدولة ببرلين، ومؤسسة فايمر الكلاسيكية بمكتبتها أنا أماليا بمدينة فايمر. وهناك مؤسسات أخرى عامة وذات صفة قانونية تقوم بتمويل مكتبات خاصة بها، وتعتمد بالتالى على تمويل الهيئات بمنطقة بعينها، ولا سيما المؤسسات الفرنكشيه بمدينة هاله على نهر الزاله بمكتبتها الرئيسية، ومؤسسة المتحف الوطنى الجرمانى بمدينة نورنبرج بمكتبتها المتخصصة الهامة، و المكتبة المركزية ومكتبة الولاية

بيرلين، التي تدار بوصفها مؤسسة والتي تحوى ضمن جنباتها مكتبة مدينة برلين والمكتبة التذكارية الأمريكية AGB، ومكتبة مجلس الشيوخ، وكذلك المكتبة المركزية الألمانية لعلوم الاقتصاد .

التمويل الكنسى

تمتلك كلاً من الكنسية الكاثوليكية والبروتستانتية على حد سواء عدداً كبيراً من المكتبات ويندرج كل من مكتبات الكادترائيات، ومكتبات الإبراشيات، وكنائس الولايات، هذا بالإضافة إلى مكتبات سمينارات القساوسة وهيئات كنسية أخرى ضمن نمط المكتبات المتخصصة فى العلوم الإنسانية، كما أن مكتبات المعاهد العليا الكنسية التي نذكر منها على سبيل المثال مكتبة الجامعة الكاثوليكية بمدينة أيشتات تدخل ضمن نظم المكتبات العلمية . كما تقوم الكنائس بتمويل بعض المكتبات العامة الصغيرة وتديرها إدارة شرفية، وذلك على مستوى الدائرة الكنسية وكثيراً ما تقوم مكتبات الكنائس فى المناطق الريفية والتي تغيب فيها المؤسسات البلدية بمهمة الإمداد بالكتب بوجه عام.

التمويل الخاص

يمكن للشركات والجمعيات أو الأفراد أن تقوم بتمويل مكتبات حيث تمتلك كثير من المؤسسات الاقتصادية الكبرى مكتبات ومراكز معلومات خاصة بها لأغراض البحث والتطوير، والتي من شأنها تلبية احتياجات العاملين بها وهى لذلك عادة ما تكون غير متاحة للاستخدام العام تدرج أيضاً مكتبات الجمعيات ذات الطابع الاقتصادى والمهنى أو العلمى أو التى تهدف إلى تدعيم عملها، ضمن المكتبات العلمية المتخصصة وقد أصبح من الأمر النادر الحدوث وجود أفراد تمتلك مكتبات عامة كبيرة بألمانيا، إلا أننا نجد فقط حالات استثنائية مازالت المقتنيات بها تحت تصرف النبلاء (فى ريجنسبورج وزيجمارينجن). وتعتبر صالات الكتب العامة فى المدينة الكبرى هامبورج (HÖB) والتي تأسست عام 1899 وتخضع لتمويل من قبل مؤسسة ذات صفة قانونية بمثابة أكبر نظام مكتبى فى واحدة من المدن الكبرى فى ألمانيا.

تعدد أنماط المكتبات

لا تختلف أنماط المكتبات بحسب مصدر التمويل سواء عام أم خاص فحسب، ولكن أيضاً وفقاً لتطورها التاريخى، وتبعاً لحجم ونمط المقتنيات بها، وكذلك دائرة المستفيدين منها حيث تعتبر المهام والوظائف معايير أساسية للتمييز وكثيراً ما تحدث تداخلات عديدة، خاصة فيما يتعلق بالمكتبات ذات الوظائف المزدوجة (على سبيل المثال مكتبة المدينة ومكتبة الولاية) لذلك روعيت فى العرض التالى وظيفة المكتبة الرئيسية كعلامة مميزة لها.

مكتبات ذات طابع وطنى

هناك سلسلة من المكتبات الكبرى الأخرى إلى جانب المكتبة الوطنية الألمانية تتمتع كذلك بأهمية قومية وتلعب دوراً بارزاً فى قطاع المكتبات الألماني.

المكتبة الوطنية الألمانية

أدى تفتيت المناطق بألمانيا والتناقض فى السياسة الداخلية إلى عرقلة إنشاء مكتبة وطنية لفترة طويلة بخلاف دول كثيرة أخرى.

كما لم تعد المكتبة الألمانية المؤسسة بمدينة لايبزيغ عام 1912، والتي أسسها اتحاد بورصة صناعة الكتب الألمانية بدعم من مدينة لايبزيغ ومملكة ساكسونيا قادرة على القيام بوظيفتها كمكتبة وطنية بل ومكتبة تقوم بإعداد الببليوغرافيا الوطنية للولايات الغربية بعد تقسيم ألمانيا عام 1945. لذا أقيمت المكتبة الألمانية بمدينة فرانكفورت على نهر الماين من واقع مبادرة للناشرين والمكتبيين عام 1946. ومع الوحدة الألمانية عام 1990 اندمجت كلتا المؤسسات لتكونا هيئة جديدة تحمل اسم المكتبة الألمانية، أصبح اسمها المكتبة الوطنية الألمانية بموجب القانون عام 2006. وتقوم المكتبة بمهامها فى مناطق لايبزيغ وفرانكفورت على نهر الماين وكذلك برلين، حيث يوجد أرشيف الموسيقى الألماني DMA منذ عام 1970. الذى سوف ينتقل بدوره إلى لايبزيغ بعد إتمام أعمال التوسيع فى المكتبة الألمانية.

تعد المكتبة الوطنية الألمانية أكبر مكتبات ألمانيا على الإطلاق وذلك لضخامة أعداد مقتنياتها، حيث يبلغ عدد مقتنياتها 22 مليون مادة، منها 13 مليون بمدينة لايبزيغ و 9 مليون بمدينة فرانكفورت على نهر الماين وكذلك ما يزيد عن مليون وحدة موسيقى وتسجيل صوتى ببرلين. وتقوم المكتبة وفقاً لنص "قانون المكتبة الوطنية الألمانية" المعمول به منذ 29 يونيو عام 2006 بالأعمال التالية: جمع الأصول، والحصر، والفهرسة الببليوغرافية والأرشيف وتوفيرها على الدوام للاستخدام العام ولا سيما

تولى المكتبة الوطنية الألمانية عناية خاصة لوثائق الهجرة والمنفى الألمانية خلال الحكم النازي من عام 1933 وحتى عام 1945. حيث تضم مجموعة *أدب المنفى* للمكتبة الألمانية بمدينة لايبزيغ وأرشيف *المنفى الألماني* بالمكتبة الوطنية الألمانية بمدينة فرانكفورت على نهر الماين الكتب والكتيبات والدوريات التي نشرها المهاجرون الألمان بالخارج، وكذلك ما خلفه بعضهم، إلى جانب أرشيف المنظمات بالمنفى.

وتحوى المكتبة الألمانية بمدينة لايبزيغ بين جنباتها مكتبة بحثية دولية لتوثيق أفعال الهولوكست. كما تتبع مكتبة *أنا فرانك شوها* هدف عرض الأدب الصادر عالمياً عن ملاحقة اليهود وإبادتهم بأوروبا في ظل الحكم النازي. كما تندرج تحت هذه المجموعة أيضاً الإصدارات حول الشعوب والجماعات المضطهدة لأسباب عرقية، وسياسية، ودينية وغيرها.

يوجد بمدينة لايبزيغ مركزاً لتوثيق حضارة الكتابة في *متحف الكتاب والخط الألماني*. كما يكتسب الاحتفاظ بالشهادات القيمة لتقافة الكتاب والكتابة أهمية متزايدة في وقت دخلت فيه الوسائط السمعية البصرية والإلكترونية في منافسة مع الكتاب. وقد تأسس متحف الكتب عام 1884 ليعيد بذلك أقدم متحف في العالم من نوعه، يعرض مقتنياته الثمينة والغنية التي تضم مجموعة أوراق ذات العلامات المائية على مستوى العالم والمتاحة أمام جمهور عريض في معارض خاصة ودائمة.

كان مركز *حفظ الكتاب* (لايبزيغ)، تابعاً للمكتبة الألمانية حتى عام 1998، حتى أصبح شركة مساهمة ذات مسئولية محدودة تعنى بالحفاظ على الكتب وترميمها بوصفها أشياء طبيعية، حيث يهدد التحلل الحمضي عشرات الآلاف من الكتب منذ نصف القرن التاسع عشر من تلك التي لا تدخل في تكوينها خامات نسيج وإنما الأخشاب. لذا تتم معالجة هذه الأوراق المهددة بطرق يدوية وممكنة من خلال ما يسمى بشطر الورق وإزالة الأحماض، ليصبح بذلك حفظها أمراً ممكناً، كذلك يعمل التحويل إلى المصغرات بتأمين الكتب المهددة.

تتعاون المكتبة الوطنية الألمانية مع هيئات مكتبية وطنية ودولية وتشارك في مشاريع وطنية ودولية عديدة، نذكر منها على سبيل المثال: وضع قواعد ومعايير وقوانين مشتركة، والتعاون في تنفيذ بنية البيانات في صورة قواعد للبيانات، وإيجاد استراتيجيات وأساليب لأنتراز الأحماض من الكتب بصورة جماعية، وتعريف معيار بيانات الميتا، للمعالجة الفنية للمصادر الرقمية والمحولة إلى أرقام، والوظيفة الوطنية لمركز التقييم الدولي المعياري للدوريات (ISSN) الخاص بألمانيا.

تختلف مهمة المكتبة الوطنية الألمانية عن المكتبات الوطنية في كثير من الدول بسبب المهمة المحددة المنوطة بها، ألا وهي جمع الأدب الألماني والعناية به في المقام الأول أما المكتبات الوطنية الأخرى، فتقتنى دورها أهم الإصدارات الأجنبية وأيضاً تلك المكتوبة بلغات أجنبية لتصبح بذلك مكتبات شاملة تحوى عدداً ضخماً من مقتنيات الأدب من الداخل والخارج وتقوم مكتبتان هامتان بأداء الشق الثاني لمهمة المكتبة الوطنية في ألمانيا، ألا وهما: مكتبة الدولة للتراث الثقافي لبروسيا ببرلين (تأسست عام 1661) ومكتبة الدولة ببفارييا - ميونيخ (تأسست عام 1558) وكانت كلتا المكتبتين قد تأسستا في بلاط الأمراء، وهما تقومان بوظائف خارج النطاق الإقليمي لما تتمتع به من مقتنيات متميزة وخدمات متعددة كما يمكن أن نعتبرهما المكتبتين المركزيين الوطنيتين الشاملتين، ذلك نظراً لمجموعة المقتنيات الألمانية القديمة الشاملة والدولية، وأيضاً المقتنيات العديدة الخاصة بهما، ولاشتراكهما ببرنامج المجالات الخاصة لجمع المقتنيات الذي ترعاه الجمعية الألمانية للبحوث وكذلك جمع الطباعات الألمانية كما تقوم ثلاث مكتبات مركزية متخصصة في العلوم التطبيقية باستكمال مهمتهما، وفي مجال الأدب الوطني الألماني من خلال المكتبات الأخرى هيئة العمل المشتركة لجمع الطباعات الألمانية.

مكتبة الدولة للتراث الثقافي لبروسيا ببرلين

تواصل مكتبة الدولة للتراث الثقافي لبروسيا ببرلين (SBB. PK) تقاليد مكتبة بروسيا، والتي كانت واحدة من أكبر وأهم المكتبات العلمية الشاملة بأوروبا قبل الحرب العالمية الثانية وقد أدت تداعيات الحرب وتقسيم ألمانيا إلى نهاية تطورها الناجح حيث أنهى بوحدة ألمانيا انفصال تطور مكتبة الدولة الألمانية والمكتبة الألمانية بلايبزيغ اللتان شاركتا في تولى مهمة المكتبة الوطنية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية من ناحية ومكتبة الدولة للتراث الثقافي لبروسيا ببرلين، والتي كانت تأسست بما تبقى من مقتنيات مكتبة دولة بروسيا سابقاً بالغرب من ناحية أخرى تحاول مكتبة الدولة بمبنيها الكائنين بالشتلال تحت ظلال أشجار الزيزفون وبساحة وساحة بوتسدام رلين أن تستكمل دورها السابق وتستعيد مكانتها واحدة من أبرز المكتبات البحثية ذات الوظيفة مركزية داخل منظومة المكتبات الألمانية.

تحتوى المكتبة على مقتنيات مطبوعة ضخمة كما تضع المكتبة ما يزيد على 10 ملايين كتاب ودورية في مختلف أنواع العلوم ومن مختلف الدول والعصور واللغات في خدمة العلم وتمثل كل من المواد المدونة عن أوروبا الشرقية، وآسيا الشرقية، والشرق، والوثائق المكتبية، والمرتبطة بالبرلمانات، وإصدارات المنظمات

الدولية، والدوريات والصحف كما تمثل كتب الأطفال والنشء مركز ثقل كما تمتلك المكتبة عدد لا بأس به المصغرات، حيث تحتوى على 2.3 مليون مادة بين الميكروفيلش والميكروفيلم وتعد المقتنيات الخاصة من أبرز ما لديها وأهمه، حيث نذكر هنا على وجه الخصوص: المخطوطات الغربية وعددها 18.300 مخطوطاً تقريباً، و 320.000 وثيقة بخط اليد لشخصيات بارزة، في علوم الموسيقى (457.000 مطبوعة موسيقية تقريباً، 66.500 مخطوطاً باليد)، الخرائط (مليون خريطة تقريباً) والمخطوطات الشرقية (41.600 مخطوطاً) كما يضم أرشيف الصور مقتنيات هائلة تحوى 12 مليون صورة، وصورة مطبوعة، ونقشاً، وشريحة ضوئية فضلاً على أشكال أخرى للمادة المصورة.

تتولى المكتبة عدة مهام من خلال نظام الإمداد بالمعلومات والمواد المكتوبة الذى يتسم بطبيعة تتخطى النطاق الإقليمي وفى إطار برنامج الإمداد بالمواد المدونة المدعوم من قبل الجمعية الألمانية للبحوث تقوم المكتبة بالإشراف على عدة نقاط ثقل لجمع المقتنيات من ضمنها علوم القانون. أما فى برنامج الاقتناء التعاونى المعروف بجمع الطبقات الألمانية فتختص المكتبة بالحقبة الزمنية من 1871 حتى 1912، حيث تقوم بجمع مطبوعات الدواوين الألمانية، والأجنبية منشورات المنظمات الدولية.

تستكمل المكتبة أعمال مكتبة دولة بروسيا، من حيث تقديم الخدمات البليوغرافية، فهى تقوم بأعداد فهرس دولى عام لطبوعات المهدي (ما طبع منذ اختراع حروف الطباعة)، كما تقوم بتنفيذ الفهرس البطاقى المركزى لوثائق بخط يد شخصيات بارزة، والتي بلغ عددها 1,2 مليون وثيقة بخط اليد وهى معالجة إلكترونياً كما تشارك أيضاً فى مشروعات أخرى عديدة للمعالجة الفنية، على سبيل المثال مشروع الطبقات الألمانية للقرنين 16 و 17، كما تشرف المكتبة على قاعدة بيانات الدوريات وأخيراً يجدر بالذكر أيضاً، أن مكتبة الدولة ببرلين تباشر وكالة الترقيم الدولى المعيارى للكتاب (ISBN)، ووكالة الترقيم الدولى المعيارى للمادة الصوتية (ISMN)، اللتان تقومان على نشر نظم الترقيم المعيارى للكتب والتسجيلات الصوتية.

يتم تمييز الإصدارات غير الدورية لأى دار نشر بتركيبة أرقام مشفرة يطلق عليه مصطلح الترقيم المعيارى الدولى أو ISBN. كانت هذه التركيبة تحوى فى البداية عشرة أرقام حتى أصبح من الملزم أن تبلغ 13 رقماً بحلول عام 2007، تسجل فى نظم مبيعات المكتبات. إلا أن أغلب المكتبات تستخدمها كذلك لأنظمة طلباتها ووضع سجلات على أجهزة الكمبيوتر. وكان التوسع فى استخدام هذا الترقيم ضرورياً لإمكان مراعاة دور نشر جديدة فى شرق أوروبا ومن المنطقة المتحدثة بالإنجليزية. ويعد الترقيم المعيارى الدولى 13 جزء من الترقيم الأوروبى للبضائع EAN الذى سوف يستخدم لاحقاً فى الولايات المتحدة الأمريكية كذلك. حيث تشير تركيبة الأرقام "978" فى المقدمة إلى منجات لدور النشر فى حين تتضاعف مساحة الأرقام المتاحة عند وجود تركيبة الأرقام "979" فى المقدمة.

مكتبة الدولة ببفاريا – ميونيخ

تعتبر مكتبة الدولة ببفاريا – ميونيخ (BSB) بمجلداتها الوطنية والدولية من المواد المدونة التى تقدر بحوالى 9 مليون مجلد، ثانى أكبر مكتبة عامية شاملة بجمهورية ألمانيا الاتحادية، ومصدر من أهم مصادر جمع المقتنيات بالعالم وهى تمثل فى نفس الوقت المكتبة المركزية لولاية بافاريا السلطة الحكومية المختصة لشئون المكتبات ببفاريا، كما تقوم بجمع النسخ الإيجابية التى صدرت فى بافاريا منذ عام 1663، كذلك تعتبر ثانى أكبر مكتبة للدوريات بأوروبا بعد المكتبة البريطانية، ويرجع الفضل فى ذلك إلى عدد 47.000 اشتراك سنوى فى دورية وصحيفة.

تقوم المكتبة، التى تأسست عام 1558 بوصفها المكتبة التابعة لبلاط عائلة فيتسلباخ، والتى تحمل اسم مكتبة الدولة ببافاريا منذ 1919 حتى يومنا هذا، بجمع إصدارات من كل الدول وفى مختلف الاتجاهات العلمية وتندرج العلوم القديمة، والتاريخ، والموسيقى، ومنطقة شرق وجنوب أوروبا وكذلك الشرق وشرق أسيا ضمن مجالات تخصصها كما أن لديها مجالات أخرى للتخصص نظراً لتقاليدها وتطورها: ألا وهى المخطوطات اليدوية، وكل ما طبع قبل 1700، وكذلك الأدب الأجنبى للفترة ما بعد الحرب.

تعد مجموعة المخطوطات التى يصل عددها إلى 90.200 مخطوطة، واحدة من أضخم المجموعات بالعالم وتعتبر كذلك مجموعة مطبوعات المهدي والمعروفة "إنكونابل"، أيضاً ذات أهمية كبيرة، حيث تضم المجموعة (19.000 مجلد) ونظراً لمركز الصدارة الذى تحتله مكتبة الدولة ببافاريا فيما يختص بطبقات القرنين 16 و 17 الميلاديين فى المنطقة الناطقة بالألمانية، فقد أصبحت لها الريادة أيضاً فى مشاريع المعالجة الفنية للبليوغرافيا القومية، وكذلك مشروع جمع الطبقات الألمانية (للحقة الزمنية من 1450 إلى 1600، والنوت

الموسيقية حتى 1800) كما تولت المكتبة عدد من مجالات الجمع المختلفة في إطار برنامج نقاط ثقل جمع المقتنيات لجمعية الألمانية للبحوث ويتجلى أهتمام المكتبة الخاص والموجه دولياً بقطاع الاقتناء، من خلال عمليات مشتروات الكتب، التي يتم أربع أحماسها في الخارج.

وكما هو الحال بالنسبة لمكتبة الدولة ببرلين، تشارك كذلك مكتبة الدولة ببفارييا بمدينة ميونيخ في عدد كبير من المشروعات المشتركة على المستوى القومي والدولي كما أن لديها علاقات شركة مع لجان دولية ومكتبات أجنبية وأنطلاقاً من المفهوم القائم على أن تراث الماضي يرتكز على الكتاب وأن الكتاب يلعب دوراً ناقلاً في المستقبل أيضاً، وأنه إلى جانب ذلك تقوم الوسائط الإلكترونية بفتح مجالات جديدة، توجه المكتبة جهودها للحفاظ على المقتنيات الموجودة من ناحية وعلى إرساء التقنية الحديثة من ناحية أخرى لذلك تقوم مكتبة الدولة ببفارييا بتمويل معهد الكتاب وترميم المخطوطات، كما تمول المركز الرقمي بميونيخ على صعيد آخر.

المكتبات المركزية المتخصصة

تقوم المكتبات المركزية المتخصصة الثلاثة الكائنة بهانوفر وكولونيا وكيبيل بتوفير المواد المدونة من علوم تطبيقية خارج نطاق الإقليم، وهي تستكمل بمجالات التخصص، التي تعنى بها بشكل كبير ومتعمق، دور المكتبة الوطنية الألمانية والمكتبتين الدوليتين المركزيتين ببرلين وميونيخ في استيعاب المهام الوطنية كما تقوم المكتبة بجمع الإصدارات في مجال تخصصها بأكبر درجة من الكمال بما في ذلك المواد المدونة الغير تقليدية ووسائط ما دون الكتاب من جميع الأنواع، وتتيحها لأغراض المعلومات والتوثيق والإعارة بين المكتبات والإمداد بالوثائق ولهذا فإن تمويلها يعد مهمة مشتركة بين الاتحاد والولايات.

تأسست مكتبة المعلومات التكنولوجية (TIB) بمدينة هانوفر عام 1959، وهي المكتبة المركزية المتخصصة لكل المجالات التقنية وعلومها الأساسية خاصة الكيمياء، وتكنولوجيا المعلومات، والرياضيات والفيزياء والعمارة. وترى المكتبة أن مهمتها الأساسية تكمن في تلبية رغبات المستفيدين المختلفة من إمدادهم بالوثائق في أقصر فترة زمنية ممكنة، على أن يكون الحصول على المواد وعملية الأرشفة شاملة، فيما يخص المواد المدونة التقليدية والخارجة عن نطاق التوزيع في سوق الكتاب (ما يسمى "مطبوعات رمادية") في مجال علوم التقنية والعلوم الطبيعية من جميع أنحاء العالم وتؤدي المكتبة مهامها واسعة النطاق بإقتنائها لعدد 18.600 دورية متخصصة جارية و7 ملايين مجلد، ومصغراً، وقرصاً مدمجاً، من بينها تقارير مؤتمرات، وتقارير أبحاث، وبراءات اختراعات، وتقانين، ومعايير ورسائل علمية وأطروحات دكتوراة.

تأسست المكتبة المركزية الألمانية للطب (ZBMED) بمدينة كولونيا وبون عام 1969، وهي المكتبة المركزية المتخصصة في الطب البشري وعلوم الصحة، والتغذية، والبيئة، وعلوم الزراعة والعلوم الأساسية والمجالات الفرعية. وهي تعد أكبر مكتبة في هذا المجال المتخصص بأوروبا وثاني أكبر مكتبة طبية متخصصة في العالم بما تحويه من 1,4 مليون مجلد، و 8.000 دورية جارية. كذلك توفر المكتبة للمستفيدين إلى جانب فهرساً لمقتنياتها الخاصة على الخط المباشر وقاعدة بيانات بالمحتويات الجارية للدوريات الطبية الألمانية (CCMed) كذلك مكتبة طبية افتراضية متخصصة (MedPilot) تشرف عليه المكتبة بالتعاون مع المعهد الألماني للتوثيق الطبي والمعلومات (DIMDI). حيث تسمح المكتبة الطبية الافتراضية المتخصصة بإمكانية البحث المتوازي في أكثر من 40 قاعدة بيانات للمراجع والوقائع وكذلك في الفهارس والسجلات مع إمكانية الدخول المباشر على المراجع الأصلية (طالما أنها مرخصة، ودون ذلك من خلال عملية الدفع لدى المشاهدة). وتتدفق المكتبة المركزية الألمانية للطب مشاريع مبتكرة مثل تلك المشاريع في مجال وضع الفهارس السيمنطقية، كما أنها مقدم لبوابة الدخول المفتوح "German Medical Science" التي تحوى الآن 13 دورية متخصصة وعدد كبير من تقارير المؤتمرات الطبية.

توزع المكتبة المركزية الألمانية لعلوم الاقتصاد (ZBW)، أو مركز لايبنيثس لمعلومات الاقتصاد، في منشأتين في مدينتي هامبورج وكيل. وهي تعد أكبر مكتبة متخصصة في علوم الاقتصاد في العالم. حيث أنه وبعد دمج مكتبة أرشيف هامبورج لاقتصاد العالم في 1 يناير من عام 2007 أصبحت المكتبة تقتنى حوالى 4 مليون وحدة إصدار طبي من بينها مقتنيات هائلة من أوراق العمل، والإحصائيات، والرسائل العلمية ومجلدات المؤتمرات، وتشارك في 24.500 دورية مطبوعة وإلكترونية. كما تركز في مقتنياتها على مجالات علوم الاقتصاد الدولي والاقتصاد القومي وممارسة الاقتصاد. وقد هيأت عملية اقتناء المراجع تلك السبيل لخلق الفهرس متاح على الخط المباشر (ECONIS) الذي يضم 3,4 مليون عنوان، ويحوى مقالات من دوريات أيضاً وكتب. وتتوافر المقتنيات للمستفيدين عن طريق حركة الإعارة الدولية والمحلية بين المكتبات والطلب والإمداد بالوثائق إلكترونياً. ويندرج كذلك من بين خدمات المكتبة كل من المكتبة الافتراضية المتخصصة، ومركز مكتبات علوم الاقتصاد EcoBiz ومكتب الاستعلامات على الخط المباشر EconDesk.

مكتبات الولايات ومكتبات إقليمية أخرى

تقوم حوالى 40 مكتبة إقليمية ومكتبة ولاية بإمداد الإقليم بالكتب والمراجع، والمقصود بالإقليم إما ولاية اتحادية بأكملها، أو جزء منها، أو دائرة إقليمية، أو مدينة بمحيطها، ولا تقوم هذه المكتبات بإمداد مؤسسة تعليمية أو هيئة أخرى وتختلف المكتبات الإقليمية من حيث المنشأ، والحجم، وتراكيب المقتنيات، والتمويل وخاصة من حيث المسمى، مكونة بذلك مجموعة غير متجانسة ظاهرياً. ونظراً لأن المكتبات تؤدي أساساً نفس الوظائف، فيمكن إذاً إدراجها تحت نمط مشترك، أما إذا تعلق الأمر بمكتبات إقليمية أو مكتبات مقاطعات خالصة، فغالباً – وليس دائماً – ما يطلق عليها أسم مكتبة الولاية أو مكتبة دولة.

بغض النظر عن الاستثناءات فإن مكتبات الولايات مضطلع بمهمة جمع واضحة ذات طابع شامل، هذا بالرغم من وجود مراكز ثقل لكثير من المكتبات فى العلوم الإنسانية والاجتماعية نظراً لتاريخها مما مكنها من إمداد المقيمين بالمنطقة بالكتب العلمية وغيرها سواء تعلق الأمر بمدينة، بإقليم أو بولاية ويندرج تحت التزاماتها على وجه الخصوص الجمع الشامل، وأعمال الأرشيف والتبث الفنى، وإعداد الكتب المعنية بالإقليم فى الوقت الذى تمتلك فيه المكتبة الألمانية حق جمع النسخ الإلزامية من جمهورية ألمانيا الاتحادية قاطبة، فتمتع بهذا الحق أيضاً المكتبات ذات الوظائف الإقليمية لإقليمها أو مقاطعتها. وتبذل حالياً مكتبات حق جمع النسخ الإلزامية الإقليمية جهوداً فى بعض الولايات من أجل وضع تنظيم قانونى لمسائل الجمع والفهرسة للإصدارات المستخدمة ومواقع الإنترنت.

يشكل حق جمع النسخ الإلزامية، الذى تمارسه معظم مكتبات الولايات، الأساس لإعداد وإصدار الببليوغرافياً الجارية للولاية، التى تهدف إلى توثيق جميع الإصدارات الجديدة بولاية ما، وأقاليمها، ودوائرها، والشخصيات البارزة المرتبطة بها ببليوغرافياً كان هذا يتم حتى وقت قريب فى صورة ببليوغرافيا مطبوعة، حتى حلت قواعد البيانات – ذات خاصية البحث – بالإنترنت محل الكتاب شيئاً فشيئاً وهناك ببليوغرافيات للولايات تغطى جمهورية ألمانيا الاتحادية بأسرها.

وتعد عمليات المعالجة الفنية والعناية بالموروث من المقتنيات القديمة، والجمع والتعامل مع تركات الشخصيات البارزة بالولاية، والعناية لأرشيف الكتب، والنشاط الثقافى والعلاقات العامة المكثفة من معارض، ومحاضرات، وقرارات، وحفلات موسيقية إلى آخره، من الواجبات النمطية للمكتبات الإقليمية ومكتبات المقاطعات وكثيراً ما تتلقى المكتبات دعم لهذه الأغراض من جمعيات المكتبات والاتحادات المانحة، يتمثل فى صورة اشتراكات العضوية والهبات المجموعة فى حالات عدم توافر ميزانية أو حينما يكون التحرك البعيد عن البيروقراطية مطلوباً.

نشأت معظم مكتبات الولايات بوصفها مكتبات فى البلاط الملكى، ويرجع فضل إنشاء بعض المكتبات لكونها تقوم بوظيفة مكتبة إيداعية لحفظ المقتنيات العلمانية (أمبرج، وبامبرج وباسو، وريجنسبورج) والبعض الآخر ترتبط المقتنيات فيه ارتباطاً تاريخياً وثيقاً بمكتبات المدارس الثانوية (كوبرج، وغوتا)، كما تم إنشاء عدد قليل فقط من قبل الدولة أو هيئة أخرى فى القرن العشرين (كوبلنس، وشبير) كما انبثقت المكتبات العلمية للمدن المتفصل عددها نسبياً عن مكتبات دور البلدية أو مكتبات المدن التاريخية (لوبك، ونورنبرج، وأولم)، وتأسس البعض فى القرن العشرين (ZLB برلين، ودورتموند)، وترجع نشأة القليل من المكتبات إلى مكتبات الجامعات (ماينتس، وترير).

نجد فى بعض الولايات الاتحادية عدة مكتبات مقاطعات قديمة ونامية بها وفى البعض الآخر لا نجدها، وذلك لأسباب تاريخية تتعلق بالمناطق نفسها. وتأخذ المكتبات الجامعية فى هذه الحالات مهام مكتبات الولايات إضافة على الأغراض الفعلية المحددة لها وتلحق هذه الوظيفة المشتركة ها. فنجد من ضمن المسميات مكتبة الجامعة والولاية (بون، ودوسلدورف، هالة، وبيننا، ومونستر، ساربروكن)، أو مكتبة الدولة والجامعة (بريمن، وهامبورج) أو مكتبة الولاية والمعهد العالى (دارمشتاد) أو مكتبة المعهد العالى والولاية (فولدا). وفى ولاية راينلاند بفالس تم دمج مكتبتى الولاية فى كوبلنز وشباير فى مكتبة واحد تحت إسم *Bibliotheca Bipontina* (تسفايرروكن)، وكذلك دمج المكاتب المخصصة للمكتبات العامة فى نويشتادت/فاينشتراسه وكوبلنز تنظيمياً فى مركز متعدد الأنشطة يطلق عليه "مركز مكتبات الولاية".

وفى أماكن كثيرة تشارك مكتبات الولايات أيضاً بتوفير كتب الدراسة والبحث والتدريب المهنى وتندرج هذه المكتبات ضمن الهياكل الإقليمية والعابر للإقليم لمنظومة المكتبات العلمية، كما تتيح الكتب العلمية للإعارة وتتمتع بأهمية لما لديها من مقتنيات قديمة ومتميزة للبحث وتأخذ المكتبات الإقليمية على عاتقها مهام إضافية

لتزويد الجامعات بالكتب في فروع محددة، خاصة في المدن ذات الجامعات حديثة العهد (أوجسبورج، وبامبرج، وترير) أو معاهد عليا أخرى (تسفيكاو) وكذلك بمدن كانت جامعاتها في الأصل معاهد تكنولوجية (هانوفر، كارلسروه، وشوتوتجارت).

تخصصت بعض المكتبات، التي كانت تتبع للبلاط سابقاً، والتي تحتوى على مقتنيات من الكتب التاريخية القيمة، في مجالات مختارة من تاريخ الفكر والحضارة، وتعد اليوم بذلك مكتبات بحثية ذات معالم خاصة للغاية ويظهر انتمائها للبحث خارج الإطار الجامعي من خلال مهام المكتبة العلمية الخاصة بها ودعمها للبحث عن طريق الإشراف على إصدارات، وتقديم المنح، والإعداد لمؤتمرات عالمية ويندرج تحت هذه المجموعة الصغيرة ولكنها مهمة مكتبة *الدوق أغسطس* بمدينة فولفنبوتل، والمتخصصة في تاريخ الحضارة الأوروبية في بدايات العصر الحديث، ومكتبة *أنا أماليا* بمدينة فايمر، التي تعنى بالعصر الكلاسيكي بصورة مكثفة بوصفه ابرز العصور في الأدب الألماني. كما تحتوى المكتبتان على مقتنيات قديمة متميزة، وهي متاحة للعلماء في صورة كتب منظمة للقراءة داخل قاعات المكتبة ولا يمكن إعارتها خارجها.

وتتم كذلك عملية الاقتناء لاستكمال كل ما هو حديث من كتب في النقد والتحليل كما تضم المكتبة *البحثية / غوتا* – والمرتبطة تنظيمياً بالمكتبة الجامعية بمدينة إرفورت – مقتنيات قديمة ضخمة ذات توجه شامل أو لا، ومنذ عام 1850 تركز المكتبة نشاطها على العلوم الإنسانية وتعد المكتبة الرئيسية للمؤسسة الفرنكشبية بمدينة هاله، والتي لم تنشأ عن مكتبة إقليمية، إنما تأسست لأغراض تعليمية عام 1698، تعد مكتبة بحثية في مجال تاريخ الكنائس والتعليم في بداية العصر الحديث وتمتلك مجموعات ذات مراكز ثقل في هذا المجال.

مكتبات المعاهد العليا

تقع مهمة تمويل المعاهد العليا في جمهورية ألمانيا الاتحادية في العادة على عاتق الولايات كما ينطبق التقسيم الثلاثي – السالف ذكره – لأنواع المعاهد العليا أيضاً على مكتبات هذه المعاهد.

يوجد ما يقرب من 3.600 مكتبة متفاوتة الحجم، بما فيها مكتبات المعاهد، تابعة لحوالي 330 مؤسسة للتعليم العالي، وتوفر هذه المكتبات 160 مليون كتاب و 534.000 اشتراك في دوريات لمليونى طالب. وقد بلغت المخصصات المالية لاقتناء الكتب لعام 2005 أكثر من 200 مليون يورو.

مكتبات الجامعات

تقوم بمكتبات الجامعات والمعاهد العليا المقابلة لها ويزيد عددها عن الثمانين في المقام الأول بخدمة التابعين للمعاهد العليا من الطلبة إلى الأساتذة بإمدادهم بالكتب للدراسة، والبحث، التدريس وبالتالي تشكل هذه المكتبات مجموعة متجانسة من الناحية الوظيفية، وحتى وإن اختلفت اختلافاً كبيراً عن بعضها البعض من حيث القدم، والتطور التاريخي لحجم المقتنيات، وعدد المستفيدين، وحجم الميزانية إلى آخره ويستطيع من هم غير منتمون للمعاهد العليا استخدام جميع مكتبات الجامعات لأغراض علمية، كما تتولى بعض هذه المكتبات بالإضافة إلى ذلك وظائف إقليمية وفضلاً على الإمداد التقليدي بالكتب من مقتنياتها تقوم هذه المكتبات منذ فترة طويلة بتوفير المعلومات، وكذلك عروض قواعد البيانات والإصدارات الإلكترونية في إطار المكتبة الرقمية.

تستطيع معظم المكتبات الجامعية أن تقدم ما بين 1.5 إلى 2.5 مليون مجلد للمستفيدين منها كثير من المكتبات الجامعية القديمة (فرايبورج، وهيلدبرج، وبينيا، وتوبينجن) وكذلك مكتبة *الدولة والجامعة بهامبورج* التي انبثقت عن مكتبة المدينة المؤسسة في 1479، ومكتبة *الجامعة والمدينة بكونولونيا*، والتي أعيد تأسيسها عام 1919، ومكتبات أخرى متفرقة (بريمن، ودوسلدورف، ورجنسبورج)، والتي تأسست في الستينات من القرن الماضي، تمتلك مقتنيات يتراوح عددها بين 2,5 إلى 3 ملايين مجلداً وتعد مكتبة *جامعة هومبولدت ببرلين* ومكتبة *الجامعة يوهان كريستيان سينكينبيرج بفرانكفورت* على نهر الماين، ومكتبة *الجامعة والدولة بجوتينجن*، من أكبر المؤسسات ذات المقتنيات التي يتراوح عدد مجلداتها من 3 إلى 4 ملايين مجلد. أما مكتبات المعاهد العليا الصغيرة، خاصة من لديها عرض دراسي محدود فإن عدد مجلداتها لا يتجاوز بأى حال من الأحوال مليون مادة (هيلدسهايم، وكوبلنتس / لاندوا، ولوبك). كما يتراوح عدد الاشتراكات السنوية في الدوريات العلمية لمعظم مكتبات الجامعات بين 5.000 إلى 10.000 عنوان. وقد ازداد اليوم إلى جانب شراء الدوريات المطبوعة الاشتراك في الدوريات الإلكترونية، تلك التي تتوافر في إطار مكتبات الدوريات الرقمية للتابعين للجامعة.

توكل مهمة جمع شاملة بشكل أساسي إلى المكتبات الجامعية، حيث يتم مراعاة المواد التي لا تدرس بمعاهد عليا بعينها في عملية التزويد وتقوم المكتبات منذ الستينيات من القرن السابق بإعداد مجموعات للمكتبات الدراسية لتدعيم الطلاب بأحدث الكتب الدراسية خلال المرحلة الدراسية ويشرف عدد كبير من مكتبات الجامعات على مجالات جمع خاصة، كما تقوم بإتاحة هذه الكتب للإعارة خارج الإقليم بالدعم المالي الذي تقدمه الجمعية الألمانية للبحوث (DFG) تتمتع المكتبات القديمة والخاصة بنفس أهمية الحديث منها، والكائن تحت تصرف مكتبات الجامعات القديمة، ويضم المخطوطات والوثائق المدونة بخط يد الشخصيات الهامة والتركات والطبعات القديمة، والخرائط والتسجيلات الموسيقية، كما تمتلك مكتبات معاهد التكنولوجيا العليا مقتنيات ذات نوعية خاصة من حيث التقانين والمعايير وأطروحات لإجازات إختراع.

هناك نوعان أساسيان ضمن هيكل المكتبات الجامعية بألمانيا يجب أن نفرق بينهما، ألا وهما: المكتبة ذات النظام الأحادي والمكتبة ذات النظام المزدوج. ويهدف هذا التوجه إلى تغيير نظام الأحادية.

يوجد بالمكتبات الجامعية التقليدية ذات النظام المزدوج بجانب المكتبة الجامعية المركزية – بما فيها من مكتبة مخزن ومكتبة للإعارة – والتي تحتوى على مجموعة الكتب الدراسية كما تقدم الخدمات مثل الإعارة وإتاحة المعلومات، يوجد بها أيضاً عدد كبير من المكتبات المستقلة للسينارات، والمعاهد، والكليات، ومكتبات الاستخدام الداخلي، التي تتيح الاطلاع على الكتب داخل صالات المكتبة دون إعارتها وفي حين تقتنى مكتبة الجامعة الكتب العامة، والكتب متنوعة العلوم، تركز مكتبات المعاهد التي تمتلك مخصصات مالية – على الكتب الخاصة بفروعها، خاصة الكتب البحثية شديدة التخصص كما تكونت نظم تعاونية بكثير من الجامعات فيما بين المكتبات، لكي تخفف سلبيات هذا الأزواج ولكي تقوى من فعالية إجراءات العمل المشترك الذي نادى به الجمعية الألمانية للبحوث في توصياتها وحتى في ظل وجود صيغ جديدة لقوانين الجامعات تجعل من المدير رئيساً لجميع العاملين بهيكل المكتبة، وتفرض نسق موحد للمكتبة، إلا أن التطبيق العملي لما يسمى بالنظام الأحادي الفعال يظل مهمة صعبة كما أن الارتفاع الفلكي المتزايد لأسعار الدوريات، وإتاحة وإدارة المصادر الإلكترونية، والاستعانة بعمالة مدربة هي عوامل من شأنها ترجيح الاتجاه للمركزية للملاحظ حالياً.

توجد مكتبة واحدة بالجامعات المؤسسة حديثاً منذ أواخر الستينيات في القرن الماضي – والتي تقوم على النظام المكتبي الأحادي، وتؤدي كلتا الوظائفين، إذ تعمل كمكتبة جامعية مركزية وتتولى أيضاً مهام مكتبات المعاهد اللامركزية وكان هذا النسق الموحد للمكتبات معمولاً به في جامعات ألمانيا الديمقراطية سابقاً، وظل مستمراً حتى بعد الوحدة، لكنه لم يعد يطبق بجميع المكتبات نتيجة لمشاكل البناء المستمرة، وتتميز النظم الأحادية للمكتبات من خلال الإدارة الموحدة ذات الرقابة المتخصصة وسلطة التوجيه الممارسة على جميع العاملين بالمكتبة وكذلك عن طريق التوجيه المركزي وتوزيع المخصصات المالية وغالباً ما تكون جمعي الأعمال الفنية مركزية فتقسم المقتنيات على المكتبات التابعة سواء للإعارة أو للاستخدام الداخلي، كما أنها قد تظل في بعض الأحيان متمركزة في مكان واحد، وتخضع في هذه الحالة إلى تصنيف دقيق ثم تقدم على الأرفف.

مكتبات المعاهد المتخصصة العليا والمعاهد العليا الأخرى

تمثل المعاهد المتخصصة العليا الألمانية نمطاً حديثاً إلى حد ما بين المعاهد العليا بوجه عام، فهي معروفة بالولايات الغربية منذ السبعينات وفي الولايات الشرقية بعد عام 1990 وقد انبثقت عن مدارس هندسة سابقة ومعاهد عليا متخصصة في الاقتصاد، والعمل الاجتماعي، والتصميم وفروع متخصصة أخرى وتختلف الجامعات عن المعاهد المتخصصة العليا من حيث أنه لا يدخل ضمن نطاق مهام الأخيرة توفير الدراسة العلمية (للنظرية)، إنما عليها توفير التدريب الفني التطبيقي المرتكز على الدراسة العلمية والتي تمكن الدارسين من الاعتماد على ذواتهم في الحياة العملية.

تختلف مكتبات المعاهد المتخصصة العليا البالغ عددها 156 عن مكتبات الجامعات بكونها ليست مكتبات شاملة وإنما مكتبات متخصصة، تركز نشاطها على ما يدرس في مؤسساتها من مواد ووفقاً للمهمة الدراسية لهذه المعاهد المطروحة سابقاً، فإن المكتبات بحوزتها الكتب العلمية الأساسية والكتب الدراسية على وجه الخصوص وبأعداد كبيرة كما تتفاوت أحجامها بدرجة كبيرة هذا ودمج في بعض الحالات عدد من المؤسسات الدراسية في معهد فني عالي، وكثيراً ما تحتوى مكتبات هذه المعاهد على مقتنيات يربو عددها على 250.000 مجلد و 1.000 دورية باشتراك كما أنه توجد في المقابل حالات أخرى حيث المعاهد صغيرة ومحدود مما يؤدي إلى تواضع حجم المقتنيات بالمكتبات.

أما مكتبات المعاهد العليا للفنون والموسيقى فهي صغيرة، وهو الأمر الذي يرجع إلى ضآلة أهمية الكتب في الدراسة الموسيقية والفنية: إلا أنه هناك حالة شاذة متفردة تشكلها مكتبة جامعة الفنون ببرلين والتي تضم 290.000 مجلداً، وتوجد مكتبات أيضاً في المعاهد العليا لعلوم الإدارة، والأكاديميات المهنية الموجودة في بعض الولايات فضلاً على المعاهد العليا التابعة لمؤسسات خاصة وتوجد فقط في ولاية بادن فورتمبيرج معاهد

علياً للتربية والتعليم ذات مكنتبات مماثلة، أما فى سائر الولايات فقد أدمجت دراسة المعلمين بالجامعات أو تم توسيع المعاهد العليا للتربية والتعليم لتصبح جامعات.

المكنتبات الفنية المتخصصة

تشكل المكنتبات المتخصصة التى يبلغ عددها 2.700 مكتبة أكبر وفى نفس الوقت أكثر مجموعة غير متجانسة ضمن دائرة المكنتبات العلمية، إذ تضم مكنتبات عامة وكنسية وخاصة ويعد القاسم المشترك بينها هو الاقتصار على اختصاص محدد، وكذلك ارتباطها بهيئة معينة، تختص بإمدادها بالكنتب صورة مطلقاً أو شبه مطلقاً وتراعى المكنتبات المتخصصة عند التزويد بالمواد الجديدة المتطلبات الفعلية والعملية للعاملين بالهيئة المعنية، وهى تولى كذلك أهتمام خاص بكل ما يظهر خارج سوق الكنتب من كتابات وتعد الدوريات المطبوعة والإلكترونية أكثر أهمية من الدراسات بالنسبة للمكنتبات المتخصصة كما تغطى المعلومات المتاحة على الخط المباشر بصورة متزايدة على الشكل التقليدى لإتاحة الكنتب خاصة فامكنتبات المتخصصة فى العلوم الطبيعية والتقنية حيث تعتمد بعض مكنتبات الشركات اليوم بصورة كاملة أو شبه كاملة على مصادر المعلومات الإلكترونية وتشمل أعمال التثبيت الفنى الفهرسة الوصفية والموضوعية، كما هو الحال فى المكنتبات العلمية الشاملة، بل وتمتد لتضمن عملية توثيق مكثفة، وعرض الخدمات الفردية التى تخدم مستفيد بعينه وتعتبر المكنتبات المتخصصة مكنتبات للإطلاع الداخلى بوجه عام، هذا على الرغم من اشتراك الكثير منها فى حركة الإعارة الألمانية ونظراً لأن هذه المكنتبات تقوم بخدمة عدد محدود من المستفيدين، المعروفة حاجتهم من المعلومات ورغبتهم من مواد، فإن المفهوم الخدمى يظهر فى المكنتبات المتخصصة بوضوح.

تمثل مكنتبات البرلمانات والجهات الحكومية والمحاكم التى يزيد عددها على الخمسمائة مكتبة باقاة على قدر كبير من التجانس ضمن المنظمة الكبيرة للمكنتبات المتخصصة وتخدم هذه الهيئات، التى تأسس معظمها بعد عام 1945 الأغراض الإدارية والقضائية فى المقام الأول، وهى متخصصة فى اقتناء المواد القانونية والسياسية كما تشكل "المطبوعات الرمادية" ومطبوعات المصالح والهيئات الحكومية جزء كبير من مقتنيات هذه المكنتبات، التى تقوم أيضاً على الإطلاع الداخلى ولا تسمح للجمهور بالإطلاع إلا فى حالات محدودة.

إلى جانب المكنتبات التى سبق ذكرها كمكنتبة البرلمان الاتحادى (برلين) ومكنتبات البرلمانات والحكومات للولايات، وهناك أيضاً مكنتبات الوزارات والسلطات الاتحادية العليا، التى نادراً ما تضم عدد ضخم من المقتنيات، باستثناء بعض حالات منفردة مثل، مكتبة مجلس الشيوخ ببرلين (466.000 مجلد، وهى اليوم جزء من المكتبة المركزية ومكنتبة الولاية فى برلين)، مكنتبات وزارة الخارجية ببرلين (300.000 مجلد، 91.000 خاريجة وأطلس) ومكنتب توثيق براءات الإختراعات بميونخ (728.000 مجلد بما فيها براءات الإختراعات، و 46 مليون وثيقة لبراءات اختراعات) والجهاز الاتحادى للأحصاء بمدينة فيزبادن (440000 مجلد).

وتبرز ضمن مكنتبات المحاكم بالولايات والجمهورية الاتحادية تلك المكنتبات التابعة للمحكمة الاتحادية العليا (405.000 مجلد) والمحكمة الدستورية للاتحادية (334.000 مجلد) ومقرهما مدينة كارلسروهه وكما هو الحال فى المكنتبات المتخصصة، تلعب بمكنتبات المحاكم أشكال أخرى من الوسائط والمواد دوراً لا يستهان به إلى جانب الكنتب، والدوريات، والمصغرات، والوسائط الإلكترونية، إذ تقتنى مكتبة المحكمة الدستورية الاتحادية على سبيل المثال أرسيفاً يضم 1,4 مليون مادة من مقتطفات الصحف الموثقة.

تدخل ضمن نطاق المكنتبات المتخصصة كذلك مكنتبات المعاهد البحثية التابعة للحكومة الاتحادية والولايات، والجمعيات العلمية والأرسيفات والمتاحف، والمستشفيات من ناحية والمؤسسات الكنسية، بما فيها الأديرة، من ناحية أخرى، وكذلك الشركات، والاتحادات، والجمعيات والهيئات ونلاحظ مع كل الاختلافات أن المكنتبات الخاصة تهتم بجمع مختارات من الكنتب التى تدخل ضمن تكليفها بالجمع، وتقتنى فى معظم الأحوال

نسبة عالية من الكتب غير التقليدية أو "الرمادية"، وتكثف استخدام المصادر الإلكترونية المتاحة، كما تكثر من عمليات التثبيت الفنى خاصة للأعمال الصادرة بصورة غير مستقلة، وتحفظ على الطابع الحديث لمقتنياتها وتحجم من أعمال الأرشيف والاحتفاظ بالعناوين القديمة غير المتداولة هذا ويتفاوت حجم المجموعات بصورة كبيرة، إذ يتراوح بين أكثر من مليون مجلد وآلاف قليلة من العناوين، وهو الأمر الذى يتبعه بالتالى تفاوت عدد العاملين ويطلق على عدد ليس بالقليل ضمن المكتبات المتخصصة مسمى مكتبة الشخص الواحد.

نستطيع أن نسوق أمثلة قليلة من بين التنوع الكبير الذى يشمل جميع فروع العلم بالمكتبات المتخصصة، حيث نجد تلك المكتبات ممثلة بشكل كبير فى فروع العلوم الطبيعية البحتة والتطبيقية والتكنولوجيا وهناك على سبيل المثال مكتبة المتحف الألماني بمدينة ميونيخ، والمكتبة المتخصصة فى العلوم الطبيعية والتقنية وتاريخها (887.000 مجلد)، ومكتبة كيكولا لشركة باير للمساهمة، وهى شركة كبيرة لإنتاج الأدوية بمدينة ليفركوزن (650.000 مجلد)، والمكتبة المركزية لمركز البحث بوليك (شركة ذات مسئولية محدودة) المتخصصة فى التكنولوجيا الحديثة (400.000 مجلد، 280.000 تقريراً)، ومكتبة أكاديمية باحثى الطبيعة الألمان ليوبولدينا بمدينة هاله (261.000 مجلد) أما حقل الطب فتمثله المكتبة المركزية لمركز أبحاث السرطان الألماني بمدينة هايدلبرج (100.000 وحدة وسائط) والمكتبة المركزية للأطباء بمستشفى جامعة هامبورج - إيندورف (262.000 وحدة وسائط).

تلعب المكتبات المتخصصة دوراً هاماً خاصة فى العلوم الإنسانية أيضاً التى تعتمد على الكتب، وذلك فيما يتعلق بالأبحاث التى تخرج عن النطاق الجامعى ونخص هنا بالذكر: مكتبة مؤسسة فريدريش إيبيرت ببون، بوصفها مؤسسة قريبة لحزب سياسى تخصصت فى تاريخ الحزب الاشتراكى الديمقراطى الألمانى والحركة العمالية (590.000 مجلد)، ومكتبة المعهد الإيرو - الأمريكى ببرلين (880.000 مجلد)، ومكتبة المتحف الوطنى الجرماني بنورنبرج، والتى تجمع فروع تاريخ الفن والثقافة (600.000 مجلد)، ومكتبة مكتب البحوث العسكرية التاريخية ببوتسدام (250.000 مادة) ولا يجب أن نغفل أرشيف الأدب الألمانى بمدينة مارباخ على نهار النيكر، وهو بمثابة مركز لجمع تراث الأدب الألمانى من عصر التنوير وحتى الوقت الحاضر، أى مكتبة وأرشيف معا (750.000 مجلد و 1.200 تركة لمؤلفين، 200.000 وثيقة مصورة).

ونظراً لطبيعة المكتبات المتخصصة فى مجال الدين وعلم اللاهوت فإن معظمها يتبع الكنائس. وتخدم هذه المكتبات البحث العلمى إلى جانب الإدارة الكنسية وتأهيل رجال الدين، ونذكر منها ضمن الجانب الكاثوليكي على سبيل المثال مكتبات الأديرة (الدير البينديكتى ببيرون، 410.000 مجلد) ومكتبات الأبرشيات (مكتبة كاتدرائية كولونيا، 462.000 مجلد). أما من مكتبات الجانب الإنجلي فندكر مكتبات الولايات الكنسية (مكتبة الكنيسة فى المناطق شمالي نهر الألبه بمدينة هامبورج، 180.000 مجلد)، تمويل مكتبة يوهانس ألاسكو بمدينة إمدن (98.000 مجلد) من قبل مؤسسة كنيسية ذات حقوق مدنية، وهى مكتبة متخصصة فى افصاح البروتستانتى وتاريخ المذاهب فى بدايات العصر الحديث.

تمثل مكتبات البرلمانات والجهات الحكومية والمحاكم السابق ذكرها أهمية كبرى لعلوم الدولة والقانون والاقتصاد. وتلعب كذلك ست من معاهد ماكس بلانك المتخصصة فى فروع متفرقة من القانون، والتى ترعى مكتبات متخصصة مناظرة، دوراً هاماً وتتخذ مقارها فى كل من مدينة فرايبورج (350.000 مجلد) مدينة فرانكفورت على نهر الماين (270.000 مجلد) ومدينة هامبورج (430.000 مجلد)، ومدينة هايدلبرج (532.000 مجلد) ومعهدان فى مدينة ميونيخ (170.000 و 75.000 مجلد). كما يعد أرشيف الاقتصاد العالمى بهامبورج (1,2 مليون مجلد) من أضخم المكتبات لإيداعات منظمات دولية، وهى تجمع الكتب فى علوم الاقتصاد والاجتماع.

هناك بعض المكتبات المتخصصة تتخذ مقارها خارج ألمانيا، ولا سيما تلك المكتبات التابعة إلى معهد الآثار الألماني بأثينا وبغداد، وإسطنبول، والقاهرة، ولشبونة، ومدريد، وروما، وطهران، كذلك مكتبة معهد تاريخ الفن بفرونسا (221.000 مجلد، و 580.000 صورة)، ومكتبة هرتيسانا بروما (254.000 مجلد) ومكتبات معهد التاريخ الألماني بلندن، وباريس، وروما، ووارسو وواشنطن، وهى تعنى بالدرجة الأولى بمجالات الآثار، والتاريخ، وتاريخ الفن، والاستشراق وتسهم إلى جانب مهمة الاقتناء الموكلة إليها فى التبادل الفكرى مع الدول المضيفة. كما تعد مكتبة المعهد الألماني للدراسات اليابانية بطوكيو من المكتبات الأكثر تواضعاً (11.000 مجلد).

تقوم مقار معهد جوته بإمداد مكتباتها الخاصة بالكتب والوسائط حول ألمانيا كما تتوجه إلى الجمهور العربى فى الدولة المضيفة وتعمل هذه المكتبات بصورة وثيقة مع قسمى اللغة والبرامج فيما بين المعاهد وبما

أنه يتعين عليها إتاحة المعلومات الحديثة، فهي تداوم تبادل الكتب والمطبوعات إنما ببطء نسبي ولا تمارس دور الأرشيف وتضم مكتبات معهد جوته بأسرها حوالى 2 مليون كتاب ووسيلة أخرى.

المكتبات العامة

تعتبر المكتبة العامة (ÖB) هي النمط المكتبي الأكثر انتشاراً بجمهورية ألمانيا الاتحادية على الإطلاق. حيث يوجد حوالى 11.300 مقر مكتبة عامة مسجلة (بما فى ذلك المقار الفرعية) خاضعة لكافة أنماط الإدارة والتمويل فى مقابل 3.050 مكتبة علمية مسجلة فى قاعدة بيانات مركز مكتبات المعاهد العليا HBZ (مكتبات الولايات، ومكتبات المعاهد العليا، إلى جانب مكتبات المصالح الحكومية ومكتبات علمية متخصصة أخرى). وتقوم المدن الألمانية والمحليات والدوائر بتشغيل حوالى 6.500 مكتبة عامة فى لأكثر من 5.400 موقع، وهى مسؤولة أيضاً عن حوالى 2.600 مكتبة مدرسية خاصة/ ومكتبة وسائط. وقد أنشأت بعض الدوائر الريفية ببعض الولايات مكتبات تعرف مكتبات الدائرة وكذلك مكتبات الدائرة والمدينة ويبلغ عددها حوالى (40 مكتبة تقريباً). أما على مستوى مناطق اختصاص القساوسة والطوائف الكنسية فتمتلك الكنستان الكاثوليكية والإنجيلية معا حوالى 4.800 مكتبة عامة. وإذا ما أضفنا إلى تلك الأعداد كافة المنشآت المكتبية المسجلة تقنيا بما فى ذلك المكتبات ذات التمويل العام أو الكنسى أو الخاص، متضمنة المكتبات المتنقلة، ومكتبات الموسيقى، والمستشفيات، ومكتبات المدارس، ومكتبات المكوفين، والشركات والمصانع فضلا عن مكتبات السجون ومكتبات الأعمال الفنية والمقار الفرعية، فسوف يبلغ إجمالى عدد مقار المكتبات المسجلة حوالى 17.000 مكتبة تخضع لإدارة فعلية أو شرفية وتندرج ضمن إطار المكتبات العامة.

من الملاحظ أن الرقم المسجل فى إحصائية المكتبات الألمانية بالفعل أقل كثيراً من هذا الرقم، نظراً لأنه ليست كل المكتبات قد سجلت بياناتها: فالأرقام المنشورة فى إحصائيات هذا الكتاب مأخوذة عن أرقام المكتبات المسجلة فقط، تلك التى يبلغ عددها حوالى 10.600 مقر لمكتبة عامة. وتضم هذه المكتبات مجتمعة أكثر من 125 مليون وحدة وسائط، كانت ضمن 356 مليون حركة إعاره عام 2005.

المكتبات العامة التابعة للبلدية

إن مقار مكتبات البلديات التى تخضع لإدارة طبيعية والبالغ عددها 4.000 مكتبة إلى جانب تلك الخاضعة لإدارة شرفية و فرعية والبالغ عددها 2.500 مكتبة (متضمنة المقار الفرعية)، التى يطلق عليها فى بعض الأحيان مسمى مكتبة المدينة أو مكتبة البلدية، تقوم بمهمة توفير الكتب والوسائط الأساسية لجميع طبقات الشعب. وهى تمثل شبكة كثيفة من المكتبات بالأقاليم الريفية، وإن كانت ذات ثغرات وقد بدأ دورها يتقلص بسبب مشاكل مالية فى التمويل العام: بما أن تمويل المكتبات العامة واجب اختياري للبلدية، فلا يمتلك سوى ما لا يتجاوز نصف البلديات الألمانية مكتبة بلدية. وتقوم بعض الولايات القليلة بتقديم منح حكومية لبناء وتمويل بعض مكتبات المدن والبلديات أو لتزويد مقتنياتها من الكتب والوسائط، وفى معظم الولايات يكون التمويل مسألة خاصة بالبلدية.

وبغض النظر عن مصدر التمويل تقدم المكتبات العامة إسهاماً هاماً لجميع طبقات الشعب فى ممارسة الحق المكفول لهم بنص القانونن ألا وهو "حق كافة المواطنين فى الاطلاع على المصادر العامة المتاحة بدون قيد " (القانون الأساسى المادة 5، فقرة 1). وهى تفتح بذلك الطريق أمام المواطن للمشاركة فى الحياة الثقافية والاجتماعية إعمالاً بالمطلب، الذى نادى به المنظمة العالمية للجمعيات والمؤسسات المكتبية (IFLA) عام 1994 فى "بيان المكتبات العامة". كذلك تسهم المكتبة العامة بخدماتها وما تقوم بتوفيره من وسائط بإسهامات جليلة فى إطار قطاع التعليم.

وإلى جانب المعلومات والثقافة العامة تخدم المكتبات العامة فى استكمال التعليم المهنى وتقدمه، وفى تشكيل وقت الفراغ بصورة مفيدة، كما تعمل على دعم القراءة فى المقام الأول وبدرجة كبيرة لذا أضحت توفير كفاءة الإلمام بالوسائط والتعامل مع المعلومات أمراً يزداد أهمية فى مجتمع المعلوماتية علاوة على أن المكتبة العامة أصبحت مكان للتواصل، وكذلك أيضاً ملتقى يتطور شيئاً فشيئاً ليصبح مركزاً ثقافياً لجميع أنواع الندوات والاحتفاليات.

تحوى المكتبات العامة ضمن مقتنياتها كتباً غير قصصية أيضاً، كما تحتوى على بعض الأعمال من جميع المجالات العلمية، وكتب متخصصة فى التأهيل المهنى، ومراجع فى جميع التخصصات، ودوريات، وصحف، وكتب فى الأدب وكذلك الترفيه، وكتب الأطفال والنشء، كذلك مقتنيات تستهدف مجموعات بعينها من المترددين عليها، مثل كتب بلغات الجاليات الأجنبية التى تعيش بألمانيا (التركية، واليونانية، والروسية وغيرها). لقد تم منذ سبعينيات القرن الماضى إثراء المعروض من الأعمال المطبوعة، بداية بالوسائط السمعية البصرية

(أشرطة الفيديو، وشرائط كاسيت الموسيقى واللغوية) والألعاب، وبدءاً من تسعينيات القرن الماضي كذلك المواد الإلكترونية والرقمية (الأقراص المرنة، والأقراص المبرزة، وأقراص الفيديو الرقمية)، إلى جانب إتاحة إمكانية الدخول على شبكة الإنترنت بأجهزة الكمبيوتر للجمهور، وفي حالات ليست بالقليلة تم تزويد المعروض في مكتبات المدن الكبرى والمتوسطة بأعمال الفن التشكيلي (ما يسمى بمكتبات الأعمال الفنية وأعمال الجرافيك)، والنوتة الموسيقية ومسجلات موسيقية أخرى (المكتبة الموسيقية).

يتفاوت حجم المكتبات بدرجة كبيرة بالولايات المختلفة ويتراوح بين 2.000 وسيط في المكتبات البلدية الصغيرة، ذات الإدارة الشرفية ليصل في حالات نادرة إلى ما بين المليون وثلاثة ملايين وسيط في نظم مكتبات المدن الكبرى (برلين، وبريمن، ودويسبورج وفرنكفورت على نهر الماين، وهامبورج، وهانوفر، وكولونيا، ولوبك، وميونخ وغيرها) وتستطيع معظم المكتبات في المدن الكبرى (حيث يزيد عدد السكان على 100.000 نسمة) إتاحة عدد من الوسائط يتراوح بين 150.000 إلى 1 مليون وسيط لمستخدميها. ولم يتمكن سوى جزء ضئيل من المكتبات من بلوغ الحد الوارد في توصيات خطط المكتبات من إتاحة وحدثين من الوسائط لكل فرد، في حين قامت جهات تمويل المكتبات العامة بإتفاق متوسط 1,09 يورو لكل فرد عام 2005 (مقابل 1,20 يورو لكل فرد عام 2001) لتوفير كتب ووسائط جديدة.

حتى مواعيد العمل الأسبوعية تختلف من مكتبة إلى أخرى: ففي حين تفتح معظم مكتبات المحليات التي تدار بصورة شرفية أو فرعية أبوابها من أربع إلى ثمان ساعات مقسمة على يومين في الأسبوع في معظم الأحيان، وذلك في المحليات (وكثيراً من المناطق التي يتراوح عدد سكانها بين 1.000 و 3.000 نسمة)، نجد مكتبات المدن الصغيرة والمتوسطة التي يتراوح عدد سكانها بين 10.000 و 50.000 نسمة، ذات الإدارة الفعلية عادة ما تستقبل الرواد من ثلاثة إلى أربعة أيام في الأسبوع، أي من 10 إلى 25 ساعة. هذا وتفتح معظم مكتبات المدن الكبرى أبوابها يومياً من الإثنين حتى السبت، وتصل ساعات العمل بها في المتوسط إلى أكثر من 40 ساعة أسبوعياً وتغلق المكتبات العامة أبوابها أيام الأحد فيما عدا المكتبات العديدة ذات التمويل الكنسي.

ويعتبر عرض المكتبات المصنفة للجمهور في مزيج يتيح لمختلف المجموعات المستهدفة من المترددين على المكتبة الوصول للكتب بنفسها سمة مميزة للمكتبات العامة. كما تصنف المكتبة العامة اليوم بوصفها مكتبة لكافة أنماط المستخدمين، لذا فهي تحرص على التنوع وتلبية الاحتياجات من خلال مقتنياتها سواء في صورة كتاب أو ما دون الكتاب. وقد ازدادت أهمية تزويد العروض الخاصة للمجموعات المستهدفة، خاصة ما يتعلق بأغراض المعلومات في الأعمار الأخيرة. لذا تأخذ معظم المكتبات عند اختيارها للمقتنيات أحدث طلبات المترددين عليها في الاعتبار، وتستغنى عن العناوين الغير متداولة، خاصة النسخ المكررة منها. وتتفرد بعض مكتبات المدن الكبيرة فقط وكذلك المكتبات العلمية بالمدن بمهمة الأرشيف للمقتنيات القديمة والخاصة، حيث تتوفر لديها مخازن.

غالباً ما تقوم المكتبات العامة بالمدن الكبرى اليوم بتشكيل نظام مكتبي يحوى مكتبة مركزية وعدة مكتبات فرعية بأحياء المدينة. ويمكن أن تتضمن هيئات خاصة مستقلة مكانياً أو جهات أخرى مدمجة داخل المكتبة مثل مكتبة الأطفال والنشء، أو المكتبة المدرسية المركبة بوصفها مقار فرعية، أو المكتبة الموسيقية، أو مكتبة الفنون، أو المكتبة المتنقلة، وفي بعض الأماكن القليلة كذلك مكتبة مرضى في إحدى المستشفيات أو مكتبة للمساجين في إحدى منشآت القضاء.

أما المكتبات المتنقلة، أي حافلات الكتب، التي تقوم بدورات منتظمة وتحوى ما يقرب من 3.000 إلى 6.000 وسيط، فقط تم تفعيلها، ليس فقط في المناطق الواقعة على أطراف المدن الكبرى، وإنما في المناطق الريفية ذات الكثافة السكانية الضئيلة. حيث تقوم حوالي 91 مكتبة متحركة بما تملكه من 110 مركبة بدور البديل أو المكمل للمكتبات الثابتة في الوقت الحالي بألمانيا. وقد ظلت مؤشرات التردد على تلك المكتبات تتناقص باستمرار على مستوى عالي منذ سنوات، في حين قلت أعداد الحافلات (حيث كانت تبلغ حوالى 150 حافلة عام 1995). إلا أن المكتبات المتحركة مثل المكتبات الثابتة تقوم أيضاً بالتشجيع الإيجابي على القراءة، وذلك من خلال التعريف بالمكتبة، وإتاحة ساعات للقراءة المصاحبة للمناهج الدراسية، وإعداد مشروعات ذات موضوعات متصلة بالدراسة لمجموعات رياض الأطفال والفصول المدرسية هذا وتقدم الحافلات التي تتوقف أمام المدارس ورياض الأطفال، وفقاً لموعدهم مسبقاً، العلوم، ولكن في المقام الأول القراءة واللعب، والحساب والرسم مع الأطفال والنشء، وذلك لتشجيعهم على القراءة وتذوق الأدب وجمع المعلومات والاستفادة من المكتبات.

يقابل مكتبات المدينة والبلدية ذات الإدارة المحلية الفعلية التي يبلغ عددها حوالى 4.000 (بما فيها المكتبات الفرعية) حوالى 7.300 مكتبة عامة ذات إدارة شرفية أو فرعية، منها حوالى 2.500 مكتبة محلية وحوالى 4.800 دار كتب تابعة للكنيسة. ووفقاً لتقدير الجمعيات يعمل قرابة 25.000 شخص في المكتبات الصغيرة

الكنسية والمحلية بصفة شرفية، في حين أمكن حصر حوالي 11.725 وظيفة بالمكتبات ذات الإدارة الفعلية، حيث يبلغ عدد العاملين بالمكتبات سواء معينين بعقود أو موظفين حوالي 14.000. كما يتاح حوالي 80% من مجموع الوسائط التي يبلغ عددها 125 مليون بالمكتبات ذات الإدارة الفعلية، والتي تحظى بنصيب يبلغ حوالي 83% مقابل 295 مليون من إجمالي 355 مليون استعارة بالعام. وقد تم إنفاق حوالي 89 مليون يورو عام 2005 (مقابل 92 مليون عام 2001) لاقتناء الكتب والوسائط وذلك وفقاً لإحصائية المكتبة الألمانية، في حين كان نصيب المكتبات ذات الإدارة الشرفية 15%. وبوجه عام فقد أنفق كافة رعاة المكتبات العامة عام 2005 حوالي 791 مليون يورو على المحتويات والعاملين على حد سواء، منها 500 مليون يورو في الإنفاق على العاملين. كما يتوافر لكل نسمة في جمهورية ألمانيا الاتحادية 1,6 وحدة وسائط، إلا أن إجمالي المكتبات البالغة 15 مليون وحدة يتضاعف بنسبة 1,8. ويعنى عدد 355 مليون حركة إعاره أن كل شخص استعار في المتوسط 3,3 وحدة وسائط عام 2005.

زيارات المكتبات	دورات معارض جولات	نفقات الإقتناء (باليورو)	مجموع الاعارات خلال السنة التي يغطيها التقرير	إجمالي المكتبات	عدد المكتبات المسجلة (المواقع)	عدد السكان 2005/1/1	الولاية الاتحادية
18.145.000	32.460	14.830.000	58.512.000	16.574.000	1.191	10.717.419	بـادن – فورتنبرج
25.114.000	33.050	15.345.000	61.767.000	21.916.000	2.083	12.443.893	بافاريا
5.921.000	17.470	2.085.000	12.637.000	3.238.000	77	3.387.828	برلين
2.849.000	1.4.4 9.090	1.777.000	9.641.000	4.809.000	285	2.567.704	براندنبورج
1.751.000	1.4.4 3.010	1.4.4 826.000	4.427.000	727.000	22	663.213	بريمن
4.520.000	4.820	2.551.000	11.599.000	1.707.000	1.4.4 44	1.4.4 1.734.830	هامبورج
5.743.000	14.930	5.334.000	17.951.000	7.384.000	829	6.097.765	هيسن
2.550.000	6.160	1.658.000	6.694.000	3.110.000	175	1.719.653	مكـنبورج فوربومرن
9.102.000	26.100	7.037.000	29.353.000	10.672.000	1.086	8.000.909	سكسونيا السفلى
27.929.000	47.070	21.575.000	74.840.000	26.280.000	2.114	18.075.352	شمال الراين – وستفاليا
2.953.000	11.010	3.137.000	11.043.000	5.105.000	798	4.061.105	راينلاند – بالاتينات
590.000	1.480	535.000	1.681.000	758.000	115	1.056.417	سارلاند
6.887.00	14.700	4.309.000	22.040.000	8.555.000	673	4.296.284	سكسونيا
2.740.000	8.630	1.383.000	8.368.000	4.622.000	346	2.494.437	سكسونيا – أنهالت
2.766.000	6.260	4.756.000	16.117.000	4.965.000	173	2.828.760	شليسفيج – هولشتاين
3.045.000	7.160	1.605.000	8.585.000	4.658.000	328	2.355.280	تورينجن
122.607.000	243.380	88.724.000	355.255.000	125.080.000	10.339	82.500.849	إجمالي جمهورية ألمانيا الاتحادية

إحصائية شاملة للمكتبات العامة لعام 2005 (كل المكتبات المحلية والكنسية، وتلك التي تخضع لإدارة طبيعية أو شرفية) : عرض وفقاً للولايات الاتحادية - وفقاً لبيانات إحصائية المكتبات الألمانية

المصدر: إحصائية المكتبات الألمانية 2005

المراكز الحكومية المتخصصة للمكتبات العامة

لدعم وتوجيه مكتبات المحليات أسست الولايات على مستواها أو على مستوى الإقليم مراكز حكومية متخصصة من شأنها خدمة المكتبات العامة، والتي يطلق عليها أيضاً اسم الفروع الحكومية المكتبية أو المراكز المكتبية أو جهات توجيه المكتبات العامة نشأت أغلب تلك الجهات بعد عام 1949، في حين ترجع بدايات تأسيس بعضها إلى ما قبل وبعد الحرب العالمية الأولى صحيح أن تمويل مكتبات المحليات من شأن البلدية، إلا أن الولايات ملزمة نظراً لاختصاصها بشئون الثقافة والتعليم بالمشاركة في بناء وتزويد شبكة ذات كفاءة عالية بالهيئات العامة للمعلومات.

ويتمثل دور المراكز الحكومية المتخصصة التي يقدر عددها اليوم بحوالي 29 جهة حكومية على مستوى جمهورية ألمانيا الاتحادية في دعم المحليات في بناء المكتبات وفقاً للمعايير المتعارف عليها وفي تطوير هيكل مكتبي ذي كفاءة عالية. كما أنها توجه المصالح الحكومية المحلية في جميع المسائل المتعلقة بقطاع المكتبات، وتقدم المساعدة المكتبية العملية عند الإحتياج إليها. هذا وتلتزم المراكز المتخصصة بإنشاء مكتبات جديدة وتوسيع مكتبات قائمة، وكذلك بإفهام في تأسيس المكتبات المتنقلة والتخطيط لأبنية المكتبات، والعمل على إدخال وسائط وتقنيات جديدة ودعم عمل المكتبات في مجالات العلاقات العامة، وتأهيل العاملين، فضلاً عن دعم

القراءة والأدب ... إلخ، بل وعليها في نفس الوقت تعميق الوعي السياسي والاجتماعي تجاه أهمية المكتبات العامة لمجتمع المعلومات الحديث.

إن إزالة الفروق فيما بين الأقاليم، وإلغاء ما يسمى بالهوة بين الحضر والريف، التي طالما ساعدت على حرمان قاطنى المناطق الريفية من بعض إمكانات المعلومات وتوفير الوسائط، لجزء رئيسى من مهمة المراكز المتخصصة. ويختلف ما تعرضه تلك المراكز من خدمات بين الولاية والأخرى، ولكن عادة ما تستفيد منه المكتبات العامة بصفة خاصة فى المحليات الصغيرة والمتوسطة، كما تستفيد منه المكتبات المدرسية وكذلك جهات تمويل المكتبات.

قامت المراكز المتخصصة للمكتبات بوصفها أهم لجنة على مستوى الاتحاد عام 1952 بإحياء جمعية عمل تحمل منذ عام 2007 إسم "المؤتمر المتخصص للجهات المكتبية الحكومية بألمانيا". ويعتبر هذا التجمع منتدى لتبادل الخبرات خارج نطاق الإقليم ولتمثيل المصالح المشتركة إلى جانب عقد الاجتماع السنوى المعروف باسم "المؤتمر المتخصص" بصورة منتظمة، وهو يهدف إلى التأهيل المهني والتنسيق المتجاوز حدود الولايات لأخذ التدابير ورسم خطط جديدة، يتيح "خادم المراكز المتخصصة"، الذى أضيف على شبكة الإنترنت منذ عام 2002، إمكانية أخرى للحصول على معلومات عامة متخصصة عبر موضوعات المكتبات والمراكز المتخصصة وذلك بعرض وثائق هامة وفي مواجهة غياب جهة للتنسيق المركزى لقطاع المكتبات العامة، تحظى المراكز المتخصصة وخدماتها بأهمية وطنية.

مكتبات كنسية عامة

إذا كان هناك 11.360 من المحليات البالغ إجمالي عددها 12.446 بجمهورية ألمانيا الاتحادية تتوافر لديها مكتبة عامة فى عام 2006، أو يتوافر لديها أكثر من مكتبة ذات مزارع فرعية فى نظم معينة، فتحصى منها 6.500 من مكتبات المحليات و3.875 من المكتبات الكاثوليكية و940 من الإنجيلية و150 مكتبة (مقر) تحظى بتمويل من جهات أخرى، مع الأخذ فى الاعتبار أن المؤسسات الكنسية غالباً تتواجد فى الولايات القديمة. ومع ارتفاع عدد المكتبات الكنسية يجب ألا نغفل أنها تآتى فى مرتبة متأخرة فيما يختص بالمقتنيات، والمخصصات المالية، والإعارة إذا ما قورنت بمرافق المحليات، ناهيك عن مواعيد العمل ونفقات العاملين. لكنها تلعب دوراً لا يستهان به فيما يختص بإتاحة المواد المدونة، وتشجيع الأطفال والنشء على القراءة خاصة فى المناطق التى لا تقوم فيها المحليات بتشغيل لمكتبات.

عادة ما تقوم طائفة القساوسة الكاثوليكية أو طائفة الكنيسة الإنجيلية بتمويل المكتبات الإنجيلية بتمويل المكتبات الكنسية العامة كما يرتبط عمل المكتبات الكاثوليكية ارتباطاً وثيقاً باتحاد بارميوس، المؤسس عام 1844 (فى بافاريا مع رابطة القديس ميشائيل)، وهو يقوم ضمن مجالات أخرى بتمويل خدمات الوسائط والمراجعين. فحتى نهاية عام 2003 كان الاتحاد يرعى أحد المعاهد العليا المتخصصة والمعتمدة حكومياً لنظم المكتبات العامة وكذلك مكتبة مركزية، وقد توقف العمل بهما نتيجة نقص فى الموارد المالية. وتعد الرابطة الألمانية للمكتبات الإنجيلية (جمعية مشهورة) (DVeB) بمدينة جوتينجن هى مظلة عمل المكتبات الإنجيلية. وكما هو الحال لدى الولايات، كذلك نجد بالكنائس على مستوى الإبراشيات (الكاثوليكية) أو كنائس المقاطعات الإنجيلية مراكز متخصصة للمكتبات تعمل على دعم وتوجيه مكتباتها وتتفاعل تلك الجهات المتخصصة البالغ عددها 18 جهة كاثوليكية و12 جهة إنجيلية مع بعضها البعض من خلال العمل الجماعى (المؤتمر المتخصص).

مجالات خاصة بنظم المكتبات العامة

مكتبات الأطفال والنشء

بناء على الأهمية الكبرى لعمل المكتبة سواء كانت اجتماعية أو خاصة بسياسة التعليم بالنسبة للأطفال والنشء – من خلال بعض الكلمات الأساسية مثل: دعم القراءة، ووساطة الأدب، والقدرة على التعامل مع الوسائط – تولى المكتبات العامة هذه المجموعة المستهدفة أهمية خاصة حيث يتردد الأطفال والنشء حتى سن الرابعة عشر تقريباً أكثر من أى مجموعة سنية أخرى من الشعب على المكتبات، ويجدوا فى مدن كثيرة مكتبة خاصة بالأطفال والنشء، أو على الأقل قسم مصمم بما يتوافق مع هذا الغرض داخل المكتبة العامة.

تضع المكتبات منذ زمن غير قصير المجموعة العمرية من أربعة إلى اثنتي عشرة عاماً نصب أعينها فتنشئ مكتبات الأطفال المتخصصة أو أقسام للأطفال. وإذا كانت مكتبات الأطفال أو الشباب المركبة هي التي ترعى عروض الكتب والوسائط للشباب من سن 15 سنة في البداية، فإن هناك اتجاه في السنوات الأخيرة يرمى إلى تأسيس مكتبات ومناطق مخصصة للشباب الأكبر سناً. وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على مجال الأطفال. وتتاح للمتدربين الشباب على المكتبة إلى جانب الكتب، والدوريات كذلك وسائط رقمية وسمعية من كافة الأنواع إلى جانب ألعاب نرد مختلفة فضلاً عن الحاسب المتصل بشبكة الإنترنت للعب، والتعلم والمعلومات. هذا وتشغل برامج الأطفال والنشء من أنشطة وندوات حيزاً كبيراً داخل برامج المكتبات العامة وأعمالها.

ورغم تنوع العروض يصعب على الكثير من المكتبات العامة اليوم مخاطبة الشباب بوصفهم مستخدمين للمكتبة وتوطيد علاقتهم بالمكتبة. لذا تهدف إتاحة الوسائط وعروض الأنشطة المناسبة للسن المستهدفة، من تجهيزات داخلية رائعة وجذابة، واختيار الألوان الملمعة إلى جذبهم مرة أخرى بصورة أقوى لمنشآت المكتبة. كذلك يعتبر العرض المقدم إلى هذا الشباب الصاعد بالمشاركة في اختيار الوسائط أو تصميم قاعات المكتبة من الداخل، فرصة لإيقاظ الاهتمام إلى المكتبة من جديد.

المكتبات المدرسية

تظهر مهمة المكتبة العامة في السياسة التعليمية بوضوح خاصة في التعاون مع المدارس وبالتالي مع المكتبات المدرسية. حيث يندرج تحت نمط المكتبة المدرسية من ناحية المكتبة المدرسية الخاصة، والتي غالباً ما يطلق عليها اسم مكتبة الوسائط، ومن ناحية أخرى المكتبة المدرسية "المركبة" في شكل مقر فرعي داخل نظام المكتبة بالمدينة. وتمثل المكتبة المدرسية الخاصة الغالبية العظمى من مكتبات المدارس مقارنة بالمكتبات المدرسية المركبة، كما أنها نادراً ما تخضع لإدارة رئيسية أو متخصصة على عكس ذلك النمط الثاني من المكتبات. كما تقدم المكتبات المدرسية للمدرسين والتلاميذ كتباً ذات صلة بالتدريس، إلى جانب وسائط أخرى. وتوجه هذه المكتبات كذلك كتباً روائية للأطفال والشباب، إلى جانب مراجع مطبوعة ورقمية. فهي تهدف إلى زيادة تحفيز الشباب وتشجيعهم على القراءة من خلال جعل المكتبات بمثابة أماكن للتعليم من شأنها أن تكسب الشباب المعلومات ومهارات التعامل مع الوسائط.

وعلى الرغم من الأهمية السياسية التعليمية المعترف بها للمكتبات المدرسية، والتي عضدها بيان اليونسكو الصادر عام 2000 بعنوان "التدريس والتعلم بالمدرسة المكتبية"، فيعتبر تجهيز المكتبات والإشراف الفني عليها في كثير من مدارس جمهورية ألمانيا الاتحادية من الأمور غير المرضية. بل أنه في حالة امتلاك مدرسة ما لمكتبة، فهي عادة ما تكون دون المستوى الدولي. ووفقاً لهذه المعايير فلا يمتلك سوى 15% من المدارس الألمانية البالغ عددها 40.000 مدرسة مكتبة مناسبة، التي تمثل حوالى 2.600 مؤسسة. ويكمن السبب الرئيسي لهذا النقص في غياب معطيات السياسة التعليمية المؤسسية والقانونية إلى جانب عدم وضوح تبعية المكتبات المدرسية.

وتتميز الموقف في مراحل التعليم الابتدائي، والرئيسي، والأساسي بأنه شائك للغاية، حيث لا وجود للمكتبات المدرسية الخاصة أو المكتبات المدرسية المركبة. إلا أنه في مجال المدارس الثانوية العامة يمكن الحديث عن عدد لا بأس به. ولا تتحقق المعايير الخاصة بالمساحة المطلوبة والتجهيز بالوسائط وخصائص أخرى إلا في حالات قليلة فقط، خاصة في المدارس الثانوية العامة والشاملة ومدارس اليوم الكامل المشيدة حديثاً. وقد فضحت النتيجة السيئة للطلبة الألمان بالبرنامج الخاص بمقارنة الأداء المدرسي للطلبة على المستوى الدولي (*PISA – Programme for International Student Assessment*) إهمال المسؤولين عن سياسة نظام التعلم الألماني للمكتبات المدرسية. وهو الأمر الذي يخضع في الوقت الراهن لتغيير جذري.

وتشرف المكتبات المحلية العامة على ثلث المكتبات المدرسية في الولايات، بوصفها مكتبات فرعية عامة مركبة داخل مجمع مدرسي. كما تقوم المدرسة وجهة التمويل بالبلدية وهدهما بتحمل مسئولية وتمويل أكثر من ثلثي المكتبات المدرسية. كذلك يجري حالياً ممارسة أشكال متعددة من العمل التطبيقي المشترك بين مكتبة المدينة والمدرسة والمكتبة المدرسية. وقد استطاعت مؤسسة بيرتلسمان بمشروعها "المكتبة والمدرسة" على مدى عدة أعوام أن تثبت ذلك. وفي بعض المدن الكبرى تتبع الدرجات الوظيفية بالمكتبة المدرسية لأقسام بمكتبات المدن الكبرى أو وظائف مكتبية بالحكومة (فيلزنبورج، فرانكفورت على نهر الماين، هامبورج، فيسبادن). وقد تم تكثيف العمل المشترك مع الدوائر، وكذلك مراكز الوسائط على مستوى الولايات لمواجهة زيادة أهمية الإنترنت والوسائط السمعية والرسمية للدراسة.

وقد أعدت برامج دعم خاصة مولتها الحكومة الاتحادية والولايات من جانب، والمؤسسات الاقتصادية من جانب آخر، ساعدت على الإسراع من تجهيز المدارس والمكتبات المدرسية بالحاسب الآلى وإتاحة استخدام الإنترنت. وهناك تطور ملحوظ طرأ على مؤسسات المكتبات المدرسية بعد عام 2002، عندما بدأت الولايات ف توسيع مدارس اليوم الواحد مستعينة بأموال مقدمة من الدولة إلى جانب الاهتمام بالمكتبات المدرسية بهدف زيادة التشجيع على القراءة. كما أن اتحادات الولايات التابعة لاتحاد المكتبات الألماني DBV قد تمكنت فى تلك الأثناء ومن خلال اتفاقيات تعون مع وزارات التعليم فى الولايات الجديدة من وضع أساس ملزم للتعاون بين المكتبة العامة والمدرسة (مدرسة اليوم الكامل)، مما شكل دعماً للجدل السياسى الدائر حول أهمية عمل المكتبات وكفاءة القراءة واستخدام الوسائط. وقد كان للمليارات الست التى خصصتها الدولة للولايات فى الأعوام بين 2004 حتى 2007 من خلال برنامج "مبادرة التعليم والإشراف" IZBB، الفضل دفع تلك العملية بشكل إيجابى. إلا أن كثير من المتخصصين يشكون من أن التعديلات التى طرأت عام 2006 على القانون الأساسى فى إطار إصلاح الفيدرالية لن تسمح ببرامج دعم من الدولة موجهة بحسب سياسة التعليم والثقافة لصالح الولايات والمحليات.

عمل المكتبات فى خدمة فئات خاصة من المترددين عليها

يتوجه العمل بالمكتبات لذوى الاحتياجات الخاصة، والذى يتم تحت مسمى العمل الاجتماعى للمكتبات، بعروض تستهدف "أناس"، ممن حرموا بشكل خاص أو يتعرضون لأوضاع خاصة. ويندرج العمل الاجتماعى للمكتبات ضمن مجالات العمل المكتبية التى تأثرت بشدة من تقليص النفقات الذى بدأه القائمون على المكتبات الكنسية والعامة منذ تسعينيات القرن الماضى. ويعود الفضل إلى إدراج موضوعات متعددة الثقافات وديمغرافية فى السياسة حتى يستعيد هذا القطاع بعض من أهميته. حتى أن المتخصصين أصبحوا الآن يطالبون بزيادة تقبل من المجتمع والسياسة الاجتماعية تجاه هذا العمل الاجتماعى للمكتبة من خلال تقديم دعم مالى أفضل فى أنحاء البلاد. وإذا كانت البداية هى "خدمة الكتب على عجلات" التى تهدف إلى إمداد المعاقين بالكتب وتوصيلها إلى المنازل أو إلى فراش المرضى، فإن الأمر امتد لاحقاً إلى مؤسسات القضاء والسجون، ليتوسع مفهوم العمل الاجتماعى للمكتبات ومجاله: حيث يندرج ضمن الأشخاص الذين يعيشون أوضاعاً خاصة كبار السن والمضارون اجتماعياً والأفراد ذوى أصول مهاجرة يتعين توسيع الخدمات المكتبية لهم وعروض الوسائط.

هناك قرابة اثنا عشر مكتبة للمكفوفين، معظمها ذات حقوق خاصة ومؤسسة من قبل الجمعيات، تقوم بإمداد حوالى 140.000 من فاقدى البصر بألمانيا بالمواد المدونة والمعلومات، وتشتمل على حوالى 200.000 كتاب مسموع (فى صورة شريط كاسيت أو قرص مرن) و 150.000 كتاب ودورية ونوتة موسيقية على طريقة كتابة لويس برايل بواسطة النقط. أما أسلوب الإعارة المتبع للمكفوفين فلازال هو التوريد المجانى عن طريق البريد. هذا وتقوم كل من الهيئات الكنسية، وأقسام المكفوفين بمكتبات المدن المركزية الكبرى، وأجهزة رقمية لتحويل الكتابة إلى لغة مسموعة (على سبيل المثال بالمكتبة الوطنية الألمانية)، وغيرها من الوسائل باستكمال ما يعرض بمكتبات المكفوفين.

فى عام 2005 كانت 36% من جملة المستشفيات والعيادات الألمانية التى يقدر عددها بـ 2.150 تمول من قبل الدولة، و38% من قبل جهات عامة، و26% من قبل جهات خاصة، تملك من بينها وفقاً لإحصائية المكتبات الألمانية 254 (حوالى 8%) مكتبات للمرضى، توفر للمرضى وقت إقامتهم بالمستشفى، وكذلك للعاملين بها المواد المدونة وغيرها من الوسائط. وتسهم المكتبات التى يتراوح عددها فى المتوسط بين 6.000 إلى 8.000 مادة وخدمات العاملين فى إطار العناية الكاملة، وفى التعجيل بالشفاء، وكذلك لتغطية الحاجة إلى معلومات خاصة بالأمراض. ولكن هناك فارق كبير بين مكتبات المرضى والمكتبات الطبية المتخصصة، والتى تتاح للأطباء بالمستشفيات وتدخل كذلك ضمن نطاق المكتبات العلمية المتخصصة. لذا تعتبر مكتبات المرضى بمثابة معيار جودة فى مواجهة الإجراءات القانونية التابعة لضمان الجودة وعملية منح المستشفيات شهادات الاعتماد.

يجب التمييز بين مكتبات المرضى التى تندرج تحت مجال المكتبات العامة، والمكتبات الطبية المتخصصة، التى توضع رهن تصرف الأطباء والعاملين برعاية المرضى لتكون بمثابة مكتبة علمية متخصصة. وقد وضعت من أجلها خصيصاً عام 2004 "معايير مكتبات المستشفيات فى ألمانيا"، تلك التى تحدد مهام تلك المكتبات وطرق تجهيزها مكانياً ومادياً وإمدادها بالعمالة وموارد أخرى.

توجد مكتبات سجن صغيرة فى أماكن تنفيذ العقوبات القضائية، ويبلغ عدد الوسائط بها فى المتوسط 2.500 مادة، وهى تتخل ضمن مجال اختصاص الولايات. حيث أن مكتبات السجون تعمل لصالح إعادة تأهيل السجناء اجتماعياً من خلال تشكيل أوقات الفراغ بشكل مفيد وإتاحة الإمكانية أمام هؤلاء السجناء للاندماج فى المجتمع وفى حياة العمل والحياة اليومية بعد إطلاق سراحهم.

مكتبات أخرى

هناك إلى جانب ما سلف ذكره مكتبات أخرى، تشبه في وظيفتها المكتبات العامة، لكنها متاحة لدوائر محدودة من المستفيدين فتمتلك على سبيل المثال القوات المسلحة إلى جانب المكتبات العسكرية المتخصصة عدداً كبيراً من مكتبات الفرق الصغيرة، التي تهدف إلى التنقيف العام والترفية عن الجنود، ولذلك فهي توفر التسجيلات الصوتية على وجه الخصوص وشرائط الفيديو الرقمية. ويتاح للتابعين للشركات فقط استخدام المكتبات التي يتناقص عددها باستمرار حتى بلغ 25 مكتبة شركة على مستوى الجمهورية، والتي تخدم أغراض المعلومات، والتأهيل المهني واستكمال التدريب والتنقيف العام وقضاء وقت الفراغ. وهي تختلف بوضوح عن المكتبات المتخصصة التابعة للشركات حيث تخدم تلك البحث التطوير وتنتمي بذلك لنمط المكتبات المتخصصة.

مؤسسات التوثيق

بدأ بألمانيا التخطيط التوسعي لشبكة هيئات المعلومات والتوثيق لأول مرة من خلال برنامج الحكومة الاتحادية لدعم المعلومات والتوثيق 1974 – 1977 (IuD-Programm). وكان برنامج دعم المعلومات والتوثيق IuD الأول من نوعه ثم تلتها برامج تشكل إسهاماً لدعم الاقتصاد أكثر من دعم العلوم، حيث أنه يعتبر المعلومات المتخصصة فرع من فروع الاقتصاد، الذي يلعب دوراً في السوق. وقد تركزت هذه البرامج من هذا المنطلق على مجالات العلوم الطبيعية والهندسية.

وأهم نتائج برنامج دعم المعلومات والتوثيق، والتي تسمى المكتبات أيضاً هي تكوين نظم المعلومات المتخصصة (FIS) ذات مراكز المعلومات المتخصصة (FIZ) عن طريق دمج هيئات قائمة بالفعل. كما يؤدي إعداد قواعد بيانات متخصصة وازدياد عروض مراجع المواد المكتوبة إلى زيارة الطلب على المواد المتخصصة المكتوبة، خاصة مقالات الدوريات. أما المهمة التي تقوم بها مراكز المعلومات المتخصصة من إعداد الوثائق المحققة، فقد كانت تدخل في البداية ضمن نطاق المكتبة المتخصصة المركزية. واليوم، ومع استخدام طرق التوزيع الإلكترونية فقد أصبحت المراكز تقوم بهذه المهمة بنفسها جزئياً. وتعد المعلومات المتخصصة سلعة، لذلك فإن كل الخدمات المعروضة من بحث وصولاً إلى الإمداد بالوثائق تستحق رسوماً.

تلعب الجمعية الألمانية لعلوم المعلومات وممارستها (جمعية مشهرة) DGI والمؤسسة عام 1948 دور حلقة الوصل بين مختلف المتخصصين في مجال المعلومات في المكتبات ومراكز التوثيق بوصفها اتحاد، ولا سيما لأن هذه الجمعية تعرض بعملها منظورات خدمات المعلومات وتوضح طرقاً جديدة لإدارة العلوم.

كما يعد مركز المعلومات المتخصص بمدينة كارلسروه (مؤسسة ذات مسؤولية محدودة) والمؤسس عام 1977، مثال للمعهد المرموق، فهو مؤسسة خدمية لا تستهدف الربح، ومهمته إعداد المعلومات المتخصصة عالية القيمة وإتاحتها بشكل مفيد وسريع كذلك يقوم مركز المعلومات المتخصص بكارلسروه منذ عام 1983 بدور المضيف للشبكة الدولية للمعلومات التكنولوجية والعلمية (STN)، التي تعتبر إحدى الخدمات الرائدة على الخط المباشر لقواعد البيانات العلمية والتقنية: حيث تضم 210 قاعدة بيانات للمواد المكتوبة والحفائق بحوالي 350 مليون وحدة وثائقية ضمن هياكل معدة للاستدعاء من خلال الشبكات على الخط المباشر يوفر مركز المعلومات المتخصص FIZ للعملاء المصادر الأولية المطلوبة، مع مراعاة جميع فروع العلوم الطبيعية والتقنية، وكذلك المعلومات حول الاختراعات العالمية من خلال التعاون مع شركاء مكتبيين، ومن ضمنهم أيضاً المكتبات الألمانية المركزية والمتخصصة.

ومن خلال تأسيس "اتحادات المعلومات" بدأ في مطلع القرن الحادي والعشرين مسار جديد لتحسين سبل التعاون، خاصة ذلك التعاون بين مراكز المعلومات المتخصصة والمكتبات المركزية المتخصصة. فقد جاءت المبادرة عن "ورقة عمل الوضع الفعلي الاستراتيجية"، والصادرة عام 2002، بعنوان "مشابكة المعلومات – تنشيط المعرفة. حيث يتعاون في اتحادات المعلومات تلك مقدموا قواعد البيانات، والمكتبات، والمؤسسات البحثية في مجال تخصص معين، من أجل المشاركة في إثراء وممارسة خدمات الإمداد بالمراجع والمعلومات في هذا التخصص. وهكذا تقدم اتحادات المعلومات بوصفها مقدم للإمدادات الاحترافية نصوص علمية كاملة، حتى تلك النصوص المتاحة في عروض دور النشر التجارية على مستخدميها وعملائها، لتتيح لهم إمكانية طلب المواد العلمية بالاشتراك، أو استخدام طريقة الدفع عند العرض. وحتى الآن نشأت إلى جانب مركز FIZ بمدينة كارلسروه والمعهد الألماني للتوثيق الطبي والمعلومات DIMDI بكونولونيا مؤسسات أخرى في مجالات التكنولوجيا (فرانكفورت على نهار الماين)، الكيمياء (برلين)، الفراغات والبناء (شتوتجارت)، الزراعة (بون)، الحقوق وعلم النفس (كلاهما في ساربروكن) لتكون بمثابة اتحادات معلومات وتشكلنواة لبوابة علمية قومية مع المكتبات الافتراضية المتخصصة ومكتبات الدوريات الإلكترونية داخل المؤسسة المنسقة فاسكودا.

الفصل الرابع وظائف واتحادات منظمات قطاع المكتبات ووظائفه

أمناء المكتبات هم أشخاص متخصصون في نقل المعلومات المخزنة من كل نوع، وفي التعامل مع المادة الخام "المعرفة"، بصرف النظر عن مكان عملهم، سواء كان ذلك في مكتبة الجامعة، أم في مكتبة المدرسة، أم في المكتبة المتخصصة التابعة لإحدى المؤسسات الاقتصادية. حيث أن مجال عملهم من جمع للكتب وغيرها من الوسائط وتنظيمها، وثبتها، وتعريف الآخرين بها، يجعل منهم شركاء محترفين في مجال الوسائط والمعلومات. فهم بشكل خاص في يومنا هذا، وغدا بشكل أكبر ولا شك، ملاحون في شبكات المعلومات، يثبتونها، ويضمنون لنا كفاءة المعلومات الإلكترونية، وارتباطها بما نبحت عنه.

تشعبت في ألمانيا مجالات العمل المكتبي تشعبا واسعا، نظرا لتغير ما يريده المستخدم من المكتبات، وهو الأمر الذي لا يعود فقط إلى ما شهدته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من تطور سريع للغاية. فالمستخدم للمكتبة اليوم لديه توقعات فيما يخص إتاحة الوسائط له، والرد على استفساراته، والحصول على المعلومات، تختلف اختلافا ملحوظا عما كان يطرحه الناس من أسئلة، وما كان لديهم من احتياجات منذ عشرين أو ثلاثين عاما مضت. وهذا المخزون من التوقعات منبعه بلا شك ما لدى المواطنين من وعى بحاضرهم الديمقراطي، وهم في ذلك يطالبون عن حق بأن تكون مكتبة اليوم مؤسسة خدمية تهتم بعملائها، على قدر المسؤولية، ومتحلية بروح العصر.

في العقود الأخيرة اكتسبت الوظائف في مجال المعلومات والكتب والوسائط مزيداً من الأهمية والاتساع. فبالإضافة إلى أمناء المكتبات هناك أيضاً الموثقون، والقائمون على المعلومات، والعاملون في الأرشيف، و فنيو خدمات الوسائط والمعلومات، وهي كلها من وظائف فرع المعلومات، والتي تتقارب مجالات عملهم يوماً بعد يوم، حتى لو ظلت هناك بعض الاختلافات: ففي حين يختص مسوق المعلومات "بالسلعة المعلومة"، وبادخالها في شبكات البيانات لأهداف تجارية، يعنى الموثق في مراكز التوثيق بأفضل إثبات فني ممكن للمعلومات، وبأحدث المعلومات عن البيانات الخاصة بالاقتصاد والبحوث والتكنولوجيا. والعاملون في الأرشيف في معظم إدارات الأرشيف التابعة للمحليات وللدولة ينصب عملهم في تأمين سلامة الوثائق والمصادر من الماضي والحاضر، وإثباتها. أما فنيو خدمات الوسائط والمعلومات فيتم الاستعانة بهم مؤخراً وبشكل عام يخرج عن حدود الفرع الواحد والمهنة الواحدة في داخل قطاع المكتبات، للقيام بخدمات مساعدة في المكتبات، ومؤسسات التعليم، وإدارات الأرشيف، ومراكز التوثيق. وبين هذه المجموعات الأربع من الوظائف يلعب أمناء المكتبات، ومؤخراً أيضاً فنيو المعلومات (من الحاصلين على درجات علمية ماثا الماستر أو البكالوريا) دوراً لا غنى عنه في مختلف أنواع المكتبات، مع اختلاف ما بها من وسائط، وما تقدمه من خدمات.

هناك في ألمانيا اليوم نحو 20.000 من العمالة المتخصصة ممن يشغلون وظائف أساسية في الحقل الشاسع للمكتبات، وما شابهها من مؤسسات. كما أن هناك حوالي 40.000 شخص غيرهم ممن يشغلون وظائف شرفية أو فرعية في المكتبات العامة متوسطة الحجم، وفي مكتبات المدارس التابعة للمحليات والكنائس، والذين يحصلون على المهارات العملية اللازمة لتنظيم المكتبات عن طريق دورات دراسية متخصصة أو عن طريق دراسات اكتسبوها من وظائف مكتبية متخصصة لدى الولايات أو الكنائس.

نلاحظ اليوم تطوراً تتصاعد حديثه يوماً بعد يوم لتفتيت المهام داخل المهن أمين مكتبة / فني معلومات – موثق – موظف أرشيف، وصولاً بها لدرجة من درجات التخصصية شديدة التعقيد. وهذا التطور في ألمانيا هو أوضح للعيان منه في البلاد الأنجلوساكسونية المتوجهة توجهاً أكبر للجانب البرجماتي. وربما كان المسئول عن تجزئة هذه المهن الثلاثة إلى كثير من الاتحادات والتنظيمات المهنية هو ما لدى الألمان من رغبة في اللامركزية والتحديد في ذات الوقت، وهي الرغبة التي ربما شكلها تاريخ ألمانيا الإقليمي والفكري. إن هذا المبدأ، الذي أفرز في ألمانيا كثيراً من التطورات الإيجابية، قد سرى مع ذلك على بعض المجالات ما "للدولة داخل الجولة" منها من عواقب سلبية.

أدى التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتحول إلى مجتمع المعلومات والخدمات، إلى حدوث تغيير شامل في خارطة المهن المكتبية. ويتزامن هذا التحول مع التقارب الملحوظ مع مهن أخرى

قريبة الصلة من قطاع المكتبات، أو مع مهن كانت في الأصل تتبع قطاعات أخرى. وقد أوجد هذا التحول مجالات عمل جديدة، على سبيل المثال النشر الإلكتروني، وصناعة الوسائط المتعددة والثقافة وتصميم الوسائط.

ويقدم سوق العمل الألماني إلى متخصصي المعلومات على وجه العموم فرصاً جيدة ومنتامية، عندما يكون المتقدمون قادرين على الانتقال مكانياً ويتمتعون بالمرونة الوظيفية وموجهين بحسب الأداء. والمهم في ذلك أن يجلبوا معهم بقدر المستطاع خبرات من الممارسة العملية، أو مشاريع خاصة، أو وظائف مساعدات أثناء الدراسة، وأن يمكنهم التعامل مع أشكال عقود العمل، كما يتطلب الأمر معرفة هائلة باستخدام بنوك المعلومات وتقنيات الإنترنت، ونظم الأرشيف الرقمية. إلا أنه هنام بعض العاملين ذوي الجودة العالية قد أثبتوا أنهم لا يعتمد عليه بوجه عام في سوق عمل متخصصي وفني المعلومات.

هناك أيضاً على مستوى التأهيل لمختلف المهن المرتبطة بالمعلومات تقارب واضح، سبقته في ألمانيا فترة طويلة من تراث دراسي اشتهر بالفصل بين فروع العمل في قطاع المكتبات: *الفصل النوعي* بين فرعي المكتبة العامة والمكتبة العلمية، ولكن الفصل أيضاً بين العمل المكتبي والوثائق حددا عبر عقود من الزمان معالم الصورة. وحتى على مستوى العاملين داخل المكتبات ذاتهم كانت خارطة المهن المكتبية منقسمة إلى دويلات تتمايز عن بعضها البعض هي الأخرى تمايزاً دقيقاً.

فإذا ما بحثنا في أسباب هذا الفصل الدقيق، لن نتمكن من فهمه بالضرورة على أنه نتاج لطبيعة قطاع المكتبات الألماني، فالأقرب للصواب إنه كان نتاجاً لقانون العمل الألماني. فمنذ تأسيس كادر وظيفي حكومي لما سمي بالخدمة العلمية في المكتبات في نهاية القرن التاسع عشر كانت الهياكل الوظيفية واللوائح الحاكمة لها، وليس من يتردد على المكتبات أو ما يقدم من خدمات، وهي الاعتبارات التي حددت شكل العمل في المكتبات، مما أدى إلى نشأة وعى متضخم بالذات الوظيفية، بما استلزم ذلك من الحاجة إلى وضع فوارق وظيفية.

ومع بداية القرن الواحد والعشرين أخذت الفوارق في الأفرع المختلفة تذوب شيئاً فشيئاً لينفتح الباب أمام تقسيم المكتبات ومن يعملون بها طبقاً لحجم العمل، وللمجموعات المستهدفة، وللمستوى العلمي، أو أيضاً طبقاً للبيانات الإنتاجية للمكتبات، ولحجم ما تقدمه من خدمات وفي المستقبل سيتمركز الأمر على صعيد المهن المكتبية والدراسة المؤهلة لها حول تحقيق قدر أساسي من المؤهلات الرئيسية التي تجمع ما بينها عناصر مشتركة لا تنقيد بحدود المهنة الواحدة، وكذلك تحقيق قدر أساسي من القدرات، ومن الدراية التخصصية، حيث سيطلب من كل من سيعمل بالمكتبات الوفاء بهذه العناصر.

يعين العاملون المتخصصون في المكتبات العامة إما بوصفهم "عاملين في قطاع الخدمات العامة" (سابقاً) أي "موظفين" أو "عاملين"، على وظائف بالتعيين. أما أمناء المكتبات الموظفون حكومياً فتربطهم بصاحب العمل علاقة الخدمة والولاء. في حين كان يتم حتى وقت غير بعيد احتساب أجور العاملين في المكتبة من "الموظفين غير الحكوميين" على أساس القانون الخاص، أي ينطبق عليهم ما تم التوصل إليه في الاتفاق العام لتعريف الموظفين المعينين (BAT)، ذلك الاتفاق الذي تم إلغائه وإحلاله تريجياً بنهاية عام 2006 في المحليات ولدى الاتحاد ب"عقد تعريف الخدمات العامة" (TVöV) وفي الولايات بعقد تعريف الولايات (TV-L).

يتم تصنيف كل من الموظفين الحكوميين، ومن يماثلهم في المهام من "المعينين"، ممن يعملون في الخدمة العامة إلى أربع فئات من الهيكل الوظيفي: الفئة/العادية، الفئة/المتوسطة، الفئة/العليا، والفئة/المتمايزة. وطبقاً لهذه الفئات الأربعة يتم احتساب أجور أو مكافآت العاملين في المكتبات، ويخضع تصنيف هذه الفئات لثلاث معايير: التاريخ التعليمي السابق، المؤهل الدراسي، ومهام العمل أما من يشغلون وظائف متخصصة داخل الكنائس بوصفها صاحبة العمل فينطبق عليها تصنيف مشابه للتصنيف السابق غير أن الصورة تبدو مختلفة تماماً مع العمالة المكتبية المتخصصة في المؤسسات الاقتصادية على اختلاف أنواعها، فعادة ما يتم إبرام عقود عمل يتم التفاوض بشأنها مع كل فرد بعينه طبقاً للقانون الخاص أما احتساب الأجر استناداً على التعريف الخاص لها قطاع الخدمة العامة فلا يتم إلا في أحوال قليلة.

نبذة عن تاريخ الدراسات المؤهلة للعمل في المكتبات

خضعت الدراسة المؤهلة للعمل كأمين مكتبة وكافة المهن المشابهة منذ ما يزيد عن عقدين من الزمان لتحول مستمر. إن محاولة عرض صورة عامة دقيقة تماماً لهذا التحول في هذا الكتاب سيكون نوعاً من أنواع التجاسر. وبالرغم من أن التحول المستمر كان من ناحية تعبيراً عن الإرادة السياسية في مواكبة التطورات التي تشمل أوروبا وفي تحديث المحتوى الدراسي، إلا إنه يظهر من ناحية أخرى ما كان لدى صانعي القرار السياسي من اهتزاز الذين رأوا، مدفوعين في ذلك بضرورة تقليل النفقات، في دمج المرافق والمؤسسات التعليمية والوحدات الأكبر حجماً العلاج السحري لكل المشكلات.

لم تظهر في ألمانيا بشكل رسمي دراسة مؤهلة للعمل كأمين مكتبة إلا بنهاية القرن التاسع عشر. ففي عام 1893 صدر مرسوم من حكومة بروسيا نص على فتح الباب لدراسة متخصصة، وحدد مضمونها كالآتي: خريجو الجامعات الذين يرغبون في امتحان وظيفة أمين المكتبة عليهم الانخراط في دراسات تأهيلية عليا. وتعود الدراسة الأساسية المؤهلة لتخريج أمناء مكتبة كموظفين حكوميين إلى لائحة حكومة بروسيا، وكذلك إلى مرسوم من الحكومة البافارية في عام 1905، والتي ظلت لعقود طويلة الطريق الطبيعي للدراسة المؤهلة للعمل كأمين مكتبات علمية. ولا زالت هذه الدراسة قائمة في بعض الولايات. وقد بدأت الدراسة المكتبية، التي يستند عليها معظم المواد الدراسية في المعاهد العليا المتخصصة، مع تأسيس أول مدرسة مكتبية في لايبزيغ في عام 1914.

كان تطوير الدراسة والتأهيل للعمل بالمكتبات متغير للغاية في ألمانيا في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وقد تأثر بتراكيب الفيدرالية وفصل التخصصات في ألمانيا الغربية، وهو الأمر الذي نتج عن فصل دولتي ألمانيا آنذاك. كما ظل تركيب وإثراء محتوى مراحل التأهيل الدراسية متبايناً حتى بعد إعادة توحيد شطري ألمانيا. حيث تقدم حتى اليوم صورة متنوعة، إلا أنها تحوي توليفة متنوعة في المجال الرئيسي: مجالات الموضوعات ومحاورة الدراسة الموحدة: حيث تضم البرامج الرئيسية الاقتصاد، والتسويق، وإدارة المكتبات، واستخدام بنوك المعلومات والإنترنت، واستراتيجيات البحث وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتوجه بحسب الخدمة والعميل، إلى جانب سوق الأدب والوسائط. كما ظلت الجهود الرامية إلى إحلال جانب منسحب على التطبيق العملي أو جزء منه في كافة مراحل الدراسة والتأهيل، إحدى علاماتها المميزة.

التأهيل المكتبي

أماكن الدراسة والتأهيل

أما في الممارسة العلمية في معظم المكتبات العلمية والمكتبات العامة الأكبر حجماً نجد أن تقسيم الوظائف حسب مهامها ينقسم لأربع مستويات: فجاناب أمين المكتبة العلمي ذي دراسة جامعية (الخدمات الأعلى/ ماستر/ المستوى 1)، وأمين المكتبة عالي المؤهل / فني معلومات عالي المؤهل ذات دراسة في معهد فني عالي (الخدمات رفيعة المستوى/ بكالوريوس/ المستوى 2) يتم أيضاً الاستعانة بمن يطلق عليهم "فنيو خدمات الوسائط والمعلومات" و "مساعدو المكتبات" (خدمات متوسطة/FAMI/المستوى 3)، وكذلك "بالمعنيين في المكتبة من المدربين" (خدمات بسيطة/المستوى 4).

وعلى مستوى الخدمات العلمية فإن من يشغلون الوظيفة من الفئة الممتازة فهم في المقام الأول العاملون بالمكتبات من الخريجين الذين أنهوا الدراسة في الجامعة والذين يوكل إليهم بمهام تتطلب القدرة على البحث العلمي وعادة ما يتبع هؤلاء مؤهلهم الدراسي بدراسة تكميلية متخصصة في المكتبات ويأخذ هذا المؤهل الإضافي إما شكل دراسة إضافية لمدة أربع فصول دراسية، أو دراسة نظامية لمدة عامين، إما كدراسة مؤهلة للعمل الحكومي (للموظفين الحكوميين)، أو كدراسة حرة (للطلبة) وتتكون الدراسة الإضافية أو الدراسة التأهيلية من جانب نظري وجانب عملي، الجانب العملي يتم في مكتبات التأهيل الدراسي، أما النظري ففي أحد المعاهد العليا وتنتهي الدراسة العادية (بامتحان الدولة) للعاملين في حين تنتهي الدراسة الإضافية البديلة بالمؤهل "أمين مكتبة علمي" (شهادة الماجستير) أو "ماجستير علوم المكتبات والمعلومات" MLIS الذي بدأ العمل به منذ العام الدراسي 2007/2008.

تتمثل مجالات العمل المميزة العليا للوظائف من الفئة الممتازة في المكتبات العلمية في اختيار الكتب، والإثبات الفني للكتب المتخصصة، بالإضافة إلى تقديم المعلومات والمشورة، والتنسيق بين الهيئات المكتبية، الداخلية منها والخارجية، وكذلك القيام بمهام التخطيط والتعاون على صعيد التقنيات الحديثة للمعلومات. وتعد معظم تلك الأنشطة مرتبطة بوظائف قدرات وأداء.

إن الدراسة المكتبية المؤهلة للعمل كأمين مكتبة *عالي المؤهل*، وكفنى معلومات *عالي المؤهل* تتركز اليوم بصفة عامة على مستوى المعاهد العليا الفنية وقد تطورت تدريجياً من المدارس المكتبية فى بادئ الأمر معاهد عليا فنية مستقلة وقد أصبحت هذه الدراسة تتم اليوم فى أقسام متخصصة داخل معاهد عليا فنية تقدم ما يناسب الدراسات المكتبية من مناهج. ومنذ عام 2007 أخذت الشهادات الجديدة لإنهاء المراحل الدراسية مثل الماستر والبيكالوريوس تنتشر على مستوى أوروبا. وكانت مدة الدراسة حتى الآن يبلغ ما بين سبعة وثمانية فصول دراسية، يدخل فيها تدريبات عملية أو فصول دراسية للتدريب العملى متغير المدة. أما شهادة البكالوريوس فتتطلب مدة دراسة تبلغ ستة فصول دراسية، وشهادة الماستر الجديدة تحتاج إلى أربعة فصول دراسية إضافية. وتلعب الممارسة العملية دوراً كبيراً كذلك فى شهادتى البكالوريوس والماستر مقارنة بالمناهج الدراسية فى الجامعات، حتى وإن كان إرساء التدريب العملى فى نظام الدراسة بالمعاهد العليا القائمة ليس مرضياً بالفعل. ويتبع العاملون والعاملات فى المكتبات فى قطاع الخدمة العامة على مستوى الدولة والولايات والمحليات الحاصلون على المؤهل الدراسى أمين مكتبة على المؤهل أو على البكالوريوس التصنيف الوظيفى من الفئة العالية.

أما *فنيو خدمات الوسائط والمعلومات* فيتلقون دراستهم لمدة ثلاث سنوات فى إطار الدراسة الثنائية فى مؤسسات خاصة بالمعلومات والوثائق بغرض القيام بمهام مساعدة وهم يصنفون فى مجال الإدارة العامة ضمن وظائف الفئة المتوسط والشئى الخاص فى هذه المهنة الملحق بها دراسة تأهيلية والتي أنشئت فى عام 1999 هو أنها تشمل خمس مجالات متخصصة مختلفة: فبالإضافة إلى المكتبات يمكن لهؤلاء الفنيين أن يركزوا دراستهم على مجالات الأرشيف، المراكز العامة للمعلومات والوثائق، وكالات المعلومات المصورة، ومؤسسات التوثيق الطبية وتقوم *لجان التأهيل المهني* فى غرف الصناعة والتجارة وفى *المراكز المعنية* فى حكومات الدوائر الحكومية والرئاسية التابعة للولايات بوظيفة التشاور والتنسيق، حيث تحدد خطة اتحادية شاملة، وخطة للتدريب داخل المؤسسات الاقتصادية مسار، وأهداف، ومضامين التدريب على مستوى المدارس والمؤسسات الاقتصادية. وعادة ما تكون الشروط المؤهلة للتقدم لدراسة هذه المهنة ليست محددة تماماً، إلا أن معظم المتقدمين للوظيفة من الحاصلين على شهادة إتمام الدراسة بالمدارس المتوسطة.

وأماكن الدراسة والتأهيل الخاصة بالمهن المكتبية هى إما:

- مدارس مهنية مكتبية مؤهلة للعمل فى أحد وظائف المكتبة من الفئة المتوسطة وأحياناً الممتازة أو لوظيفة "فنى" تخصص المكتبة، أو
- أقسام متخصصة فى قطاع *المكتبات والمعلومات* أو علوم المعلومات والاتصالات فى المعاهد العليا الفنية، سواء كانت هذه المعاهد عامة أو ذات إدارة داخلية، أو
- *مناهج دراسة جامعية* لدراسة علوم المكتبات، ولا توجد هذه المناهج حالياً إلا فى "معهد علوم المكتبات" القائم فى جامعة هومبولت فى برلين بالتعاون مع جامعة هومبولت كأحد المواد الدراسية ضمن أحد مشاريع التعلم عن بعد أو الدراسة المباشرة للحصول على البكالوريوس.

وقد أصبحت دراسة المهن المكتبية فى ألمانيا ممكنة فى أماكن متعددة جديدة

الدراسة المتقدمة والتكميلية للعاملين بالمكتبات

يعتبر القيام بدراسات متقدمة وتكميلية للعاملين فى المكتبات بمفهوم *التعليم مدى الحياة* تتسم بالإحكام والتنسيق المنهجي من الضروريات لتغطية المطالب المهنية المتصاعدة فى مجال المكتبات والمعلومات ويشمل التدريب المتقدم فى ألمانيا فى المقام الأول تنظيم أنشطة تأهيلية فى إطار عملية تطوير المؤسسة للعاملين بها كمكون من مكونات الإدارة المكتبية.

وهناك فى ألمانيا عديد من الجهات المختلفة التى تعرض دورات دراسية تأهيلية متقدمة على صعيد قطاع المكتبات، نذكر من أهمها:

- الاتحادات المهنية مثل الاتحاد الألمانى للمكتبات، والاتحاد المهني لإعلام المكتبات، واتحاد أمناء المكتبات الألمان، والتنظيمات الممثلة لها فى الولايات
- المراكز الرابطة لمؤسسات الفنية والمكتبات للدولة، والجامعات، والولايات.
- المعاهد العليا (المتخصصة) التى تقدم مواد دراسية ومراحل دراسية للتأهيل المكتبي.
- المراكز المكتبية المتخصصة التابعة للدولة والكنيسة.

- مكاتب المدن الكبرى.
- الوزارات والمصالح.
- غرف الصناعة والتجارة (للحصول على مؤهل كمدرّب).
- ekz لخدمات المكاتب، شركة ذات مسؤولية محدودة.
- الشركات الاقتصادية، وكذلك هيئات ومؤسسات خاضعة للقانون الخاص، واتحادات، وجمعيات في قطاع التعليم والثقافة.

وبالرغم من أن المعروض من دورات الإعداد المتقدمة البالغ عددها سنوياً نحو 800 معروض كبير ومتنوع، وبعد تصفية المعهد الألماني للمكاتب عام 2002 أصبح تكوين مؤسسة منسقة للدراسات التكميلية وبذلك معلومات لبيانات الدراسة التكميلية على مستوى ألمانيا كلها مطلباً ملحاً. وفي نهاية عام 2005 تمكن المعهد العالي للعلوم التطبيقية في هامبورج من إنشاء بوابة التدريب التكميلي "المعرفة تدفع إلى الأمام"، التي تقدم معلومات حول عدد كبير من فعاليات التدريب التكميلي للعاملين بالمكاتب (حوالي 150 سنوياً).

ولتوفير تدريب تكميلي مفيد ومحترف يفي بالمعايير الألمانية والعالمية ويفتح للخريجين فرصاً للتنمية المهنية المتطورة أيضاً قامت الرابطة العامة لاتحادات المكاتب الألمانية سابقاً في عام 2000 بتأسيس ما أطلق عليه "مجلس التأهيل"، وكلفت مجموعة من الخبراء بتطوير خططاً للدراسة المتقدمة تتمتع بالإجماع العام. ويتم منذ بداية عام 2002 – تحت شعار "مبادرة التأهيل 2000" – تقديم عروض للتأهيل المهني التكميلي عن طريق بعض مراكز الاتحادات، وعن طريق بعض مكاتب المعاهد العليا والمعاهد العليا المتخصصة، ومنها مثلاً الدورة الدراسية التأهيلية "إدارة المكاتب" في الجامعة الحرة ببرلين، أو برنامج دراسة الماجستير المعتمد "إدارة المعلومات والعلوم" بوصفه تدريب تكميلي بمصروفات يؤهل حاملي البكالوريوس أو الدبلوم في مجال المعلومات والاتصالات بالمعهد العالي المتخصص في هانوفر.

التعاون بين المؤسسات المكتبية

يرجع الفضل في التنوع الكبير من المكاتب المستقلة التابعة لجهات مختلفة إلى الاستقلال الثقافي والنظام الفيدرالي لجمهورية ألمانيا الاتحادية. وكما يقدم هذا التنوع فرصاً زاخرة لتطور الذات والإبداع فإن التوجه إلى الفردية يقرّبنا في ذات الوقت من خطر الانقسام. وبما أن أي مكتبة قائمة بنفسها لا يمكنها الوفاء بواجباتها بشكل كامل، فإن التنسيق بين المكاتب وتكوين مؤسسات مركزية الوظائف والخدمات لأمر بالغ الأهمية، حيث لا يتمثل هدفها فقط في توفير عناية القيام بجهد مزدوج غير ضروري ولا في أن يحسن من أداء المكاتب، بل يأتي في صدارة وظائفها الرغبة في تلافى حدوث الانقسام عن طريق اتخاذ إجراءات ملائمة على صعيد السياسات المكتبية، والاستراتيجيات، والهياكل.

وقد أُنشئت في ألمانيا منذ بداية القرن العشرين في قطاع المكاتب منظمات ومؤسسات العشرين في قطاع المكاتب منظمات ومؤسسات وجمعيات مختلفة ذات تأثير شامل شكلت قطاع المكاتب ومنحته دفعات جديدة لمواصلة التطور، مستندة في ذلك إلى حد ما على ميراث قديم.

وكان من مزايا وعيوب ذلك أن التعاون المكتبي لم يخضع لتوجيه وتنظيم الدولة، بل هو يتم في المقام الأول في إطار من الجمعيات والاتحادات المنظم لعملها القانون الخاص. ونحن في ذلك نفرق بين جمعيات الأفراد، واتحادات المؤسسات. أما جمعيات الأفراد المكتبية فهي منظمات يجتمع فيها أمناء المكتبة والعاملون بالمكاتب لحفظ مصالحهم المهنية. وهذه الجمعيات تعمل في نفس الوقت كمنتدى للنقاشات المتخصصة وكوسيلة للتمثيل الجماعي أمام العامة. أما الاتحادات المؤسسات فهي تجمعات من المكاتب، والمؤسسات المكتبية، والهيئات أصحاب المكاتب تستهدف توزيع مهام مكتبية مشتركة، وتطوير معايير موحدة، وتدعيم مكانة المكاتب في السياسة والمجتمع.

في منتصف التسعينيات كانت هناك مساعي رامية لتوحيد جمعيات الأفراد المكتبية الأربعة آنذاك، والتي هي اليوم اثنتان فقط، الاتحاد المهني الإعلام المكتبية، واتحاد أمناء المكاتب الألمان مع الاتحاد المؤسسة الاتحاد الألماني للمكاتب لتكوين اتحاد ألماني عام للمكاتب غير أن هذه المساعي لم يكتب لها التوفيق ويظل تكوين هيكل اتحادي للمكاتب، كما نعرفه مثلاً في سويسرا أو بريطانيا العظمى والولايات المتحدة الأمريكية، وكذلك منظمة IFLA على الصعيد الدولي، أحد الأهداف طويلة الأجل لعمل الاتحادات المكتبية في ألمانيا.

أما أهم المنظمات المكتبية اليوم فهي تلك المتجمعة تحت سقف اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا (جمعية مشهورة BID)، وتشمل اتحادات، وجمعيات، ومؤسسات، ومؤسسات ذات نفع عام وبالإضافة إلى المنظمات العاملة كجمعيات. يشارك بشكل أقوى منذ فترة غير بعيدة مؤسسات ذات نفع عام، ومؤسسات ينظم عملها القانون الخاص، ومن أهمها على الإطلاق على سبيل المثال مؤسسة بيرتسلمان، وekz لخدمات المكتبات (شركة ذات مسؤولية محدودة)، ومعهد جوته بوصفها مؤسسات داعمة لقطاع المكتبات.

إتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا (جمعية مشهورة) (BID) بوصفه اتحاد مركزي

مع إنشاء "مؤتمر المكتبة الألماني" (DBK)، المؤسس في عام 1963، وطرح "خطة المكتبات 73" تم لأول مرة في ألمانيا في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وضع القواعد الفنية الموحدة للسياسة المكتبية والرأسمة لها، والتي تسمح بتكثيف التعاون وتمثيل قطاع المكتبات لدى العامة ولمزيد من التمثيل الخارجي تم في أيلول / سبتمبر 1989 تأسيس الرابطة العامة لاتحادات المكتبات الألمانية خلفاً للمؤتمر المكتبي. ومنذ انضمام الجمعية الألمانية لعلوم المعلومات DGI إليها عام 2004 أصبحت تلك الرابطة تسمى إتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا (جمعية مشهورة BID).

ويعتبر هذا الاتحاد بمثابة الجهة المكتبية التي تضم اتحادات المؤسسات والأفراد الثلاث بقطاع المكتبات، إلى جانب اتحاد قطاع المعلومات ومؤسسة ekz، ومنشأتين غاية في الأهمية لدعم الثقافة في ألمانيا. كما يمثل الاتحاد المصالح المشتركة على المستويين القومي والأوروبي، وفي المحافل الدولية بوصفه اتحاد مسجل للمنفعة العامة، حيث يضع نصب الأعين هدف دعم وتطوير الخدمات والإبداع، والإمداد بالمعلومات من خلال المكتبات ومؤسسات المعلومات كضمان للتتقيف المعلوماتي والمعرفي. ويتخذ هذا الاتحاد من برلين مقراً له. أما أجهزته فهي الجمعية العامة، ومجلس الإدارة، ومركز المتحدثين باسمه، الذي يعين لمدة ثلاث سنوات والذي يمثل قطاع المكتبات الألماني خارجياً. ويمكن لمجلس الإدارة الاستعانة بمجموعات عمل محددة زمنياً أو بلجان دائمة. كما أن اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا عضو في المكتب الأوروبي لاتحادات المكتبات والمعلومات والتوثيق (EBILIDA).

يتمثل أحد أهم عناصر برنامج هذا الاتحاد في العمل في الخارج، والذي يتم دعمه عن طريق مساعدات تقدمها وزارة الخارجية في برلين والمكلفين من قبل الحكومة الألمانية بشئون الثقافة والإعلام. وقد انبثق عن اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا أيضاً مؤسسة المكتبة والإعلام الدولي (BII) والتي أوكل إليها الاتحاد مهمة تنسيق نقل المعرفة دولياً في قطاع المكتبة والمعلومات. وتقوم بالتعاون مع معهد جوته بدعم تبادل الخبرات والمعلومات عن طريق الرحلات الدراسية، وتوفير الإقامة لأمناء المكتبات الأجانب والألمان من أجل ممارسة العمل.

ويمنح اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا منذ عام 1996 بالاشتراك مع مؤتمر الأدب الألماني في "يوم المكتبات 24 أكتوبر - ميدالية كارل-برويسكر للشخصيات البارزة اعترافاً بخدماتهم الجليلة في قطاع المكتبات العامة، وتخليداً لذكرى هذا الرجل الذي أسس أول مكتبة ألمانية عامة في مدينة جروسنهانين بالقرب من دريسدن.

وتعتبر مجلة "خدمات المكتبات" الشهرية جهاز النشر الخاص بالاتحاد. كما ينظم الاتحاد على مدى ثلاث سنوات متباعدة المؤتمر الألماني للمكتبات بوصفه أكبر تجمع مكتبي متخصص في ألمانيا. ومنذ عام 2004 يقام هذا المؤتمر المتخصص قبل معرض كتاب فصل الربيع الذي يقام في لايبزيغ مدينة المعارض.

الاتحاد الألماني للمكتبات (جمعية مشهورة) (DBV)

بدأت قصة الاتحاد الألماني للمكتبات (DBV) مع عام 1949 في غرب ألمانيا المقسمة. وفي جمهورية ألمانيا الديمقراطية السابقة نشأ في عام 1964 اتحاد آخر مستقل عن الأول يحمل نفس الاسم مع اختصار مختلف هو BV، والذي جمع - بوصفه منظمة مركزية متخصصة - تحت سقفه المكتبات العاملة عملاً رئيسياً بجانب المؤسسات والهيئات المتخصصة في المعلومات والتوثيق، حيث حمل حتى عام 1990 الاسم الرسمي اتحاد المكتبات لجمهورية ألمانيا الديمقراطية (DBV).

وبعد إعادة توحيد شطري ألمانيا اندمج كلا الاتحادين الشرقي والغربي معا ليكونا ما نعرفه اليوم باسم الاتحاد الألماني للمكتبات (جمعية مشهورة). ويتبع لهذا الاتحاد المؤسسي الجديد الشامل اليوم نحو 2.000 عضو. والعضوية العادية فيه مفتوحة أمام كل المكتبات العاملة عملاً رئيسياً، وأمام المراكز المتخصصة التابعة للدولة والكنائس، وغيرها من مؤسسات قطاع المكتبات والوثائق.

وقد آل الاتحاد على نفسه القيام بمهام، منها دعم قطاع المكتبات الألماني، ودعم التنسيق بين المكتبات وبين المؤسسات المكتبية بصياغته للمطالب السياسية اللازمة لتحسين قطاع المكتبات، واتخاذ مواقف تجاه القضايا الفنية الأساسية من خلال صياغته للتوصيات والمقترحات ذات الصلة ومن أهم واجباته نذكر الأتي:

- الوصول إلى حلول موحدة وفعالة تجاه القضايا المكتبية المتخصصة والمشاركة في تنفيذ هذه الحلول.
- عرض أهداف ووظائف المكتبات على الرأي العام، ولكن أيضاً نواقصها والمجالات التي بها مشاكل.
- التحرك من أجل تحقيق دوائر ضغط ودوائر اتصال مع كل من البرلمانات والوزارات على مستوى الجمهورية ومقاطعاتها، ومع الاتحادات المركزية في المحليات والهيئات الإقليمية.
- اتخاذ مبادرات تجاه البحوث التخصصية ومتابعتها بالتعاون مع المؤسسات المكتبية المركزية.
- الوصول إلى إجراءات داعمة بالاشتراك مع الجمعية الألمانية للبحوث، ومؤتمر وزراء الثقافة بالمقاطعات (KMK).
- تنظيم وتنفيذ ندوات متخصصة في مجال المعلومات والتأهيل المتقدم.
- تحسين التعاون الأوربي والدولي في قطاع المكتبات، ونقل الخبرات الأجنبية إلى مجالات العمل في ألمانيا، والعمل على تحقيقها.

وبعد تجميد المعهد الألماني للمكتبات قرر الاتحاد الألماني للمكتبات منذ عام 2003 أن يأخذ على عاتقه قيادة العمل الذي تعطل لفترة وجيزة، فعين لجان ذات صلة بالتخصص والموضوعات، وكون مجموعات عمل ومجموعات الخبراء. وكان المشاركون فيها من المتطوعين الممارسين للعمل المكتبي. وكانت هناك ثلاث لجان (للخدمات والإدارة والشئون القانونية)، وأربع مجموعات خبراء (الإمداد والتزويد بالمخزون العلمي، المكتبة والمدرسة، مكتبات الأطفال والنشء، العمل المكتبي بين الحضاري) وست مجموعات عمل (المكتبات المتخصصة، المكتبات الإقليمية، المخطوطات والمطبوعات القديمة، مكتبات مجالات الجمع الخاصة، مكتبات السجون، تعاون المراجعين العلميين) قامت جميعها بمعالجة المسائل الرئيسية وقدمت المعلومات والمشورة لجمهور المتخصصين من خلال ورش عمل ومحاضرات وإصدار المنشورات.

هناك منظمتان من منظمات الاتحاد الألماني للمكتبات يستحقان أن نذكرهما هنا بشكل خاص، حيث أنهما قد تأسسا قبل إرساء الاتحاد الألماني للمكتبات نفسه :

إن اتحاد المكتبات لولاية شمال الراين - وستفاليا (جمعية مشهورة) (VBNW)، المؤسس في عام 1948، والذي يمثل عديداً من المكتبات العامة والعلمية، يتخذ داخل الاتحاد الألماني للمكتبات وضع اتحاد ولاية وهو يضم نحو 330 عضو، وهو الناشر لمجلة خاصة به، هي مجلة " من أجل الكتب " (Pro Libris)، التي هي واحدة من المجالات المتخصصة المرموقة على مستوى ألمانيا كلها.

عضو القسم الخامس من الاتحاد الألماني للمكتبات هي " مجموعة العمل للمكتبات الخاصة " (جمعية مشهورة) (AsPB)، المؤسسة في عام 1946، والتي تسمح للعضوية فيها سواء للمؤسسات أو الأفراد وتضم حالياً أكثر من 650 عضو. أما هدفها فهو دعم التعاون بين المكتبات الخاصة، وتمثيل مصالح هذا النوع الخاص من المكتبات في أوساط العامة، والإسهام في تبادل الخبرات المهنية، وفي تعميق المعارف التخصصية. ومن بين الأمور التي تخدم هذا الغرض هي الندوات المتخصصة التي تقيمها هذه المجموعة كل سنتين والتي تنشر نتائجها بشكل منتظم.

بتحفيز من الاتحاد الألماني للمكتبات تم في عام 2002 تأسيس المبادرة الألمانية للإعلام عبر الشبكات " (جمعية مشهورة) (DINI)، والتي انضمت إليها كشركاء تعاون كل من مراكز الاتصالات ومعالجة المعلومات في التدريس والبحوث (ZKI)، و "مجموعة عمل مراكز الوسائط في المعاهد العليا الألمانية" (AMH)، ومبادرة الإعلام والاتصال وهدف هذا الاتحاد الممول من مشاريع الجمعية الألمانية للبحوث هو الإسهام في تحسين خدمات المعلومات والاتصالات، ودعم ما يلزم ذلك من تطوير للبنية الأساسية للمعاهد العليا والجمعيات المتخصصة على مستوى أقاليم ألمانيا وعموماً عن طريق ما يلائم ذلك من معايير وتوصيات ومشروعات.

ولدعم المكتبات بشكل مؤثر على الصعيد الجماهيري ولضمان ما يمكن أن يكون لها من دور فاعل في عملية التنوير أنشأ الاتحاد الألماني للمكتبات في عام 1987 جائزة تمنح سنوياً، وهي جائزة هيلموت زونتاج

لناشرين، ومقدارها 2500 يورو، والتي تستهدف جذب أنظار الصحافة ووسائل الإعلام إلى قطاع المكتبات (هيلموت زونتاج كان رئيس الاتحاد الألماني من عام 1983 إلى عام 1986)، حيث يتم تكريم الناشرين والصحافيين الذين دعموا قطاع المكتبات دعماً فاعلاً بما كتبه من مقالات بارزة، أو بما قدموه من تقارير موضوعية متصلة في الصحافة أو الإذاعة أو التلفزيون، أو أيضاً عبر شبكة الإنترنت أما الفائزون واحتفاليات منح الجائزة لهم فيتم تدوينهما بين دفتي "الكتاب السنوي للاتحاد الألماني للمكتبات".

تدعم اتحادات الولايات والقطاعات أعمال حشد التأييد المهمة للاتحاد الألماني للمكتبات على وجه الخصوص. والدليل على ذلك هو تلك الدفعات القوية المتمثلة في جوائز المكتبات الإقليمية، وتنظيم ما يسمى بأيام المكتبات والوظائف المكتبية، إلى جانب مبادرات تشريع قانون المكتبات. وهى كلها أفكار خرجت من مجالس الإدارات داخل اتحادات الولايات.

عبر مشروعهم المكتبة الألمانية فى الإنترنت (DIB) قام فى ربيع عام 2003 كل من الاتحاد الألماني للمكتبات ومؤسسة بيرتلسمان، وشركة SISIS لأنظمة المعلومات، شركة ذات مسؤولية محدودة، ببث فهرس على شبكة الإنترنت محلى بتعليقات عن الوصلات لمواقع أخرى بما فيها خدمة الاستعلام بواسطة البريد الإلكتروني، تشمل عموم ألمانيا. ويشارك اليوم فى نظام المعلومات التعاونى أكثر من 90 مكتبة عامة وعلمية فى كل من ألمانيا والنمسا وسويسرا.

وقد استطاع الاتحاد الألماني للمكتبات أن يمنح لأول مرة فى عام 2000 جائزة مكتبة العام بدعم مالى من مؤسسة تساييت البلين وجررد بوسريوس وبالتعاون معها. وتمنح هذه الجائزة القومية البالغ قيمتها 30.000 يورو للعمل المكتبي المحتذى والنموذجى بمختلف فروعه، حيث تهدف هذه الجائزة إلى الحث على التنافس من أجل الوصول إلى الجودة والإبداع والابتكار ويتم اختيار المكتبة الفائزة بواسطة لجنة مستقلة تضم بين أعضائها أعضاء من الحكومة الألمانية، وأعضاء من مؤتمر وزراء الثقافة، ومن المجلس الألماني للمدن ومن الاتحاد الألماني للمكتبات وتمنح الجائزة فى يوم المكتبات الموافق تشرين الأول 24 أكتوبر. فى عام 2008 يتعين استغلال هذا اليوم لإظهار مدى أهمية المكتبات بطريقة ذات فعالية لدى الجمهور، ولا سيما فى حملة تأييد على مستوى البلاد بأكملها تشمل فعاليات وأنشطة فى آلاف المؤسسات والمنشآت.

إن مشروع شبكة صلاحيات المكتبات (KNB) الذى تولد عن قرار اتخذه مؤتمر وزراء الثقافة عام 2004، ويحظى منذ ذلك الحين بتمويل من الولايات، يندرج بمجالات عمله بشكل مباشر تحت مهام وتكليفات عديدة لا غنى عنها ومعتمدة على مستوى عابر للأقاليم، ولا سيما بطريقة لامركزية. وتقوم "لجنة توجيه" بتحديد مسار تلك الشبكة من خلال ممثليها من المؤسسات المكتبية المختلفة ومن قبل "منسقة" معنية رسمياً. كما تصدر الإحصائية المكتبية الألمانية (DBS) عن مركز مكتبات المعاهد العليا بمدينة كولونيا فى ولاية شمال الراين وستفاليا NRW. أما التعاون الدولى فهو مسألة يتحكم بها الاتحاد الألماني للمكتبات ومكتبة الدولة بيرلين. ويقوم معهد المعايير الدولية والمكتبة الوطنية الألمانية بتمثيل شبكة الصلاحيات فى محافل ولجان المعايير الدولية، ولا سيما من خلال لجنة معايير قطاع المكتبات والوثائق (NABD). وفى عام 2005 تولى شركاء مختلفون مسألة وضع مؤشر المكتبات (BIX) ليكون بمثابة نظام وضع معايير للمكتبات العامة والعلمية تحت إشراف شبكة صلاحيات المكتبات. ومنذ نهاية عام 2006 أصبح موقع الإنترنت الذى يشرف عليه الاتحاد الألماني للمكتبات مع شركاء آخرين فى إطار شبكة صلاحيات المكتبات وبموارد مقدمة من جمعية البحوث الألمانية، يعد نموذج المكتبة الافتراضية المتخصصة، وعلم المكتبات والكتاب والمعلومات (ViFa BBH) متوافر على شبكة الإنترنت. ومنذ ذلك الحين تقوم شبكة صلاحيات المكتبات بدور المقر المركزى للمعلومات الحالية حول قطاع المكتبات الألمانى.

الاتحاد المهني لإعلام المكتبة (جمعية مشهورة) (BIB)

نشأ الاتحاد المهني لإعلام المكتبة فى عام 2000 من اندماج اتحادى الأفراد المستقلين السابقين اتحاد أمناء ومعاونى المكتبات (جمعية مشهورة) (vba) واتحاد أمناء المكتبات عالية المؤهل فى المكتبات العلمية (جمعية مشهورة) (VdDB)، المؤسس فى عام 1948، مع بعضهما البعض وكان اتحاد أمناء ومعاونى المكتبات قد نشأ بدوره من اندماج اتحاد أمناء المكتبات فى المكتبات العامة (جمعية مشهورة) (VBB)، المؤسس فى عام 1949، مع الاتحاد العام لمعاونى ومعاونات المكتبات (جمعية مشهورة) (BBA) المؤسس فى عام 1987.

ويضم هذا الاتحاد المهني اليوم نحو 6.300 عضو، وهو بذلك الأكبر من بين اتحادى الأفراد المكتبيين الموجودين فى ألمانيا وبالرغم من أن الاتحاد لا يعتبر نفسه منظمة نقابية، فإن المصالح المهنية لأعضائه تأتي فى مركز الصدارة من مهام هذا الاتحاد والمقصود هنا هى المساعى الرامية لتحسين ولتوحيد المناهج الدراسية المكتبية، وللوصول إلى تكوين صورة حديثة لهذه المهنة ولتحويلها لحقيقة على أرض الواقع، وكذلك المساعى تجاه قضايا الأجور الملائمة للمؤهل الدراسى وتصنيف تعريفه الأجور، وكذلك تأهيل العاملين فى المكتبات من

خلال اتخاذ إجراءات مدروسة لتوفير فرص الدراسات المتقدمة. كما يسهم الاتحاد المهني في تأهيل العاملين من خلال دوراته التدريبية العديدة التي تنظمها في الغالب مجموعات الولايات. ومنذ عام 2006 يدير الاتحاد المهني لإعلام المكتبة بنك للمعلومات خاص بالتدريب (DAPS)، يضم مواقع التدريب التأهيلي والتدريب العملي، وكذلك النعاهد العليا والمعاهد المهنية التي تنظم عروضاً في مجال المكتبات. ويعد كل من المبتدئين في المهنة والمتقدمين للوظائف والطلبة المهتمين والمتدربين وكذلك الطلبة الراغبين في التعرف على مكتبات التدريب التأهيلي ومواقع الممارسة العملية، هم المجموعات المستهدفة.

ومن مجالات عمل هذا الاتحاد المميزة أيضاً على سبيل المثال معالجة قضايا التخطيط والهيكل في قطاع المكتبات، والحفاظ على الاتصالات داخل ألمانيا وخارجها، والقضايا الخاصة بإدارة المكتبات أو تنظيم يوم أمناء المكتبات الألمان بالاشتراك مع الاتحاد الألماني للمكتبات والذي يعتبر ثاني أكبر ندوة مكتبية متخصصة في ألمانيا بعد المؤتمر الألماني للمكتبات. ولا يقتصر عمل الاتحاد المهني لإعلام المكتبة على الصعيد الوطني فحسب، بل يمتد على المستوى الأوروبي ويتخطاه كذلك ليعمل بشكل وثيق مع منظمات أجنبية ودولية وقيم علاقات دولية (مؤسسة المكتبة والإعلام الدولي BII، والمكتب الأوروبي لاتحادات المكتبات والمعلومات والتوثيق EBLIDA، وIFLA و اتفاقيات تعاون مع الاتحادات المهنية في إيطاليا والنمسا وسويسرا حول سلسلة المؤتمرات "المكتبة المتعلمة").

ويساند عمل مجلس إدارة الاتحاد المكون من خمسة أعضاء لجنة تابعة للاتحاد ترسل إليها التنظيمات الخمسة عشر الموجودة في الولايات، ومجلس الإدارة، واللجان ممثلين عنها. وعليه فإن إجراء أى تغييرات مهمة في اللائحة لا يمكن أن يتم إلا بموافقة ثلاث أرباع الأعضاء. ويوجد المقر الرئيسي لإدارة هذا الاتحاد في مدينة رويتلنجن.

تشكل قوائم الفحص المنشورة حول مجالات إدارية كثيرة وأسئلة من الممارسة المكتبية العملية عوناً كبيراً للعاملين في الوظائف المكتبية.

ومن أهم إصدارات الاتحاد في الأعوام الأخيرة:

- "إجراءات العمل في المكتبات العلمية، عرض وتقويم له، استناداً على الاتفاق العام لتعريف الموظفين المعينين (BAT)" (2001).
- "منهجية عامة للمكتبات العامة (ASB)" (1999).
- "إجراءات العمل في المكتبات العامة، عرض وتقويم له، استناداً على الاتفاق العام لتعريف الموظفين المعينين (BAT)" (1999).
- ملف مجلة الكتاب والمكتبة BuB "مكتبة 2007" (2006/2005)
- "مكتبات الشخص الواحد- بريد الزجاجة": صدر منها حتى الآن الأعداد من 1(1998)-9(2006)
- "قوائم الفحص" للجان مكتبات الشخص الواحد: صدر منها حتى الآن الأعداد: 1(2003)-16(2006)

ويقوم الاتحاد كل سنتين بنشر الكتاب السنوي للمكتبات العامة، والذي يعتبر من فهارس العناوين المهمة بالإضافة إلى ذلك يقوم الاتحاد بإصدار أكبر مجلة مكتبية متخصصة بأعدادها التسعة آلاف والتي تحمل أسم "بوب: منتدى المكتبات والإعلام" والتي تصدر منذ عام 1949.

اتحاد أمناء المكتبات الألماني (جمعية مشهورة) (VDB)

تأسس اتحاد أمناء المكتبات الألمان في عام 1900، وهو عبارة عن تجمع لأمناء المكتبات العلميين من الفئة الوظيفية الممتازة ويضم اليوم نحو 1600 عضو ويهدف الاتحاد إلى رعاية أو أصر العلاقة بين أمناء المكتبات العلميين، وإلى الحفاظ على مصالحهم المهنية، وإلى تقديم ما يخدم تبادل معارفهم التخصصية، وتعميقها، وإلى دعم قطاع المكتبات العلمية وهو ينقسم إلى اتحادات الولايات ويشرف على أربع لجان هي: لجنة التأهيل المهني، ولجنة المسائل القانونية، ولجنة لأعمال التقارير الفنية، بالإضافة إلى لجنة للإدارة ولتوجيه العمل بالتعاون مع الاتحاد المهني لإعلام المكتبة.

وحتى منتصف السبعينيات من القرن العشرين تحمل اتحاد أمناء المكتبات الألمان مسئولية العمل المكتبي التخصصي في جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى أن تولى هذه المسئولية الاتحاد الألماني للمكتبات و / أو المعهد الألماني للمكتبات، ليصبح بعدها اتحاد أمناء المكتبات الألمان اتحاداً مهنيًا خالصاً وإحدى أهم نقاط العمل

الرئيسية للاتحاد هو تأهيل الكوادر المكتبية، ولهذا كنا نجد الاتحاد دائماً يدلي برأيه في التأهيل العملي والنظري أمناء المكتبات العلميين، ناشراً مقترحاته بخصوص ذلك.

وتعتبر "مجلة قطاع المكتبات والبلوغرافيا" (ZfBB) المجلة الرسمية للاتحاد. ومن أهم منشورات الاتحاد "الكتاب السنوي للمكتبات الألمانية" والذي يظهر كل عامين، بدءاً من أول إصدار له عام 1902 والذي يحتوي جزءاً خاصاً بالمكتبات، به بيانات إحصائية عن المكتبات العلمية، وجزءاً خاصاً بالأفراد يقوم في ذات الوقت بوظيفة دليل أسماء الأعضاء. وتصدر مجلة "أخبار اتحاد أمناء المكتبات الألمان" مرتين سنوياً، حيث تحوي معلومات حديثة عن حياة الاتحاد، وذلك على موقع اتحاد أمناء المكتبات على شبكة الإنترنت وفي شكل نسخة مطبوعة كذلك.

وينظم الاتحاد سنوياً منذ مطلع القرن العشرين اليوم الألماني للمكتبات، حالياً بالتبادل مع مؤتمر المكتبات الألماني الذي يعقده كل ثلاث سنوات، بوصفه ندوة متخصصة مركزية لاتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا، منذ عام 1952 بالاشتراك مع اتحاد أمناء المكتبات عالية المؤهل في المكتبات العلمية، وبدءاً من عام 2001 بالاشتراك مع "الاتحاد المهني لإعلام المكتبة BIB. ويتم نشر أهم المحاضرات بشكل منتظم على شبكة الإنترنت أو في أعداد خاصة من مجلة قطاع المكتبات والبلوغرافيا ZfBB والتي تظهر كسلسلة منشورات مستقلة بجانب مجلة قطاع المكتبات والبلوغرافيا.

ekz لخدمات المكتبات، شركة ذات مسؤولية محدودة، ومقرها رويتلنجن

من بين المؤسسات المركزية لقطاع المكتبات الألماني تحتل شركة ekz لخدمات المكتبات، المؤسسة في عام 1947 مكاناً خاصاً، فهي من بين المؤسسات المركزية لقطاع المكتبات الألماني تحتل شركة ekz لخدمات المكتبات، المؤسسة في عام 1947 مكاناً خاصاً، فهي مؤسسة اقتصادية خاصة بالمكتبات وتعمل في الإطار القانوني للشركات ذات المسؤولية المحدودة ومع ذلك فإن الثمان وأربعين مساهماً ليسوا إلا هيئات إقليمية تقريباً تتبع القانون العام من الولايات، والمدن، والدوائر الحكومية في الولايات. ويعمل الآن حوالي 240 موظف لدى شركة ekz. كما أن الشركة تعد عضواً من الأعضاء المؤسسين لاتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا.

وتسهم هذه الشركة في التطوير الدائم للمكتبات بما تبيعه من منتجات وخدمات متعددة متخصصة في تجهيز مقتنيات المكتبات، وثبتها فنياً، والمحافظة عليها، وبما تقوم به من تأسيس وتنظيم للمكتبات وإذا كانت الشركة عبر عقود طويلة قد توجهت بمعرضها في المقام الأول إلى المكتبات العامة في جمهورية ألمانيا الاتحادية فإننا نلمس تحولاً واضحاً يأخذ مجراه منذ سنوات عديدة: فمن شركة كانت تركز أساساً على العمل في المكتبات وأثاث المكتبات نشأت مع مطلع القرن الواحد والعشرين مؤسسة تجارية على مستوى أوروبا كلها لتقديم الخدمات لكافة أفرع المكتبات، وهي في ذلك تطرح قائمة شاملة لمعرضاتها من تجهيزات، وخدمات، واستشارات، حيث أتاح لها هذا المعرض المتنوع أن تصبح مؤسسة رائدة على صعيد سوق المكتبات والوسائط في وسط أوروبا وعن طريق خدمات أخرى مثل الرعاية الرسمية للندوات، ونشاطات للتأهيل المتقدم، وتأهيل للعاملين على اختلافهم أظهرت الشركة قدرتها على ملائمة المتطلبات الحديثة للسوق، منفتحة بذلك بشكل اقتصادي ناجح على أسواق جديدة.

والهدف الخاص للشركة يكمن في توفير عرض شامل من المنتجات المكتبية يمكن توليف كوناتها المختلفة بشكل متناسق وبما تقدمه الشركة من خدمات لبلوغرافيا ومحتويات الكتب يتضح يوماً بعد يوم دور شركة ekz كمركز بيانات للمكتبات العامة وتقوم خدمة لطلب الكتب عبر الإنترنت بتسريع الحصول على الوسائط المتاحة، حيث يتم إرسال البيانات الخاصة بالفهارس إلى المكتبات الطالبة لها عن طريق خط التليفون بشكل يسمح لماكينات معالجة البيانات بقراءتها وعلى صفحتها على الإنترنت يمكن استدعاء كل المجالات التي تغطيها المنتجات بحيث يمكن الكترونياً إجراء البحث والطلبات، وكذلك استدعاء المعلومات وإجراء الاتصالات وتسهم هيئة التحرير المكتبية التابعة للشركة بشكل فاعل في إعداد "الخدمات التحريرية" (خدمات المعلومات الإلكترونية وغيرها) في إطار التعاون/التحرير للشركة كشريك مع الاتحاد الألماني للمكتبات الألمان (جمعية مشهورة) (DBV) والاحاد المهني لإعلام المكتبة (جمعية مشهورة) (BIB).

وفي الأعوام الأخيرة استطاعت الشركة ليس فقط تجهيز كثير من المكتبات العامة، بل أيضاً من المكتبات العلمية، ومنها القسم المفتوح للوصول إلى الكتب من المكتبة الوطنية الألمانية في فرانكفورت على نهر الماين بالإضافة إلى ذلك استطاعت الشركة تنفيذ طائفة من مشاريع تجهيز المكتبات في دول أوربية أخرى.

ومنذ عام 1996 انتهزت محليتان إمكنية إدارة المكتبة في شكل شركة مكتبية ذات مسؤولية محدودة بالتعاون مع شركة ekz في إطار عرضها للخدمات المكتبية المتكاملة، ولا سيما تلك المكتبة التي ظلت تعمل طوال ثمان سنوات في مدينة شريسهام (ولاية بادن – فورتمبرج)، ومنذ عام 1999 في مدينة زيغورج (ولاية شمال الراين – وستفاليا). إلا أن هذا النموذج الواعد للشركة ذات المسؤولية المحدودة لم يتكرر.

وتسلك شركة ekz طرقاً جديدة من خلال تنفيذ مشروعات *التعلم الإلكتروني*: بدايةً بالإشتراك مع مؤسسة بيرتلسمان، من خلال طرح طائفة من دورات للتعلم الذاتي عبر الإنترنت لأول مرة عام 2000 بعنوان "مكتبة الإنترنت – التدريب المكتبي على شبكة الإنترنت"، أعددت خصيصاً للعاملين بالمكتبات. حيث استفاد بالفعل من تلك الدورات أربعة المتوافرة اليوم والتي تمنح مؤهلاً دراسياً بنهايتها الآلاف من العاملين المتخصصين: فإلى جانب "التدريب على الإنترنت" الثلاثي الأجزاء، هناك كذلك دورات جديدة مثل: "التركيز على العميل، التوجيه النافع داخل المكتبات" و "التركيز على الشباب، عروض المكتبات للشباب"، و "التركيز على الأطفال، أعمال المكتبات للأطفال حتى سن الثامنة"، وهي عروض حديثة للتعليم الإلكتروني.

في عام 2005 أسست شركة ekz بوصفها شركة مساهمة شركة DiViBib ذات المسؤولية المحدودة ومقرها مدينة فيسبادن، لتضع بذلك نصب أعينها هدف تحويل نموذج العمل بالمكتبات العامة إلى عالم الرقمية والإنترنت وخدمات الخط المباشر online ليكون هدفاً مؤسسياً. وهكذا يتمكن مرتادوا المكتبات العامة وبالإستعانة بالمكتبة الافتراضية والرقمية من استعارة الكتب الإلكترونية والكتب المسموعة والموسيقى الإلكترونية عبر الإنترنت. كما تتبثق عن شركة ekz وشركة B.O.N.D. لبرمجيات المكتبات، شركة ذات مسؤولية محدودة (مقرها بوهل-ليجهام) كذلك شركة EasyCheck شركة ذات مسؤولية محدودة، تقدم حلول متكاملة في مجال تقنية المكتبات منذ 2006- للتعرف على تردد الراديو من أجل حجز الشخصي وتأمين الوسائط في المكتبات.

مؤسسة بيرتلسمان، جوترسلوه

نشأت مؤسسة بيرتلسمان عام 1977، وهي تعمل من أجل النفع العام وفقاً للتقليد الذي أرساه مؤسسها راينهارد موون. لذا تقوم المؤسسة بدور نشط في مجالات "الثقافة والتعليم"، و "الاقتصاد والشؤون الاجتماعية"، و "التفاهم الدولي"، كما أن مراكز الصلاحيات "تنمية المؤسسة"، "الثقافة"، "ثقافة المؤسسات"، وكذلك "المحليات والأقاليم" تدعم العمل التنفيذي وتتولى وظائف عرضية. وتلقى المؤسسة تقدير أصحاب القرار في السياسة والإدارة والاقتصاد والمجتمع خارج حدود ألمانيا بوصفها "ورشة إصلاح" تطبيقية، والمحرك الدافع لعجلة تحديث الدولة والإدارة. وهي في ذلك تضع نصب عينها ما يحكم الممارسة العملية، وخدمة العملاء، والابتكار، والتأثير العميق، والشراكة، والتقويم من قواعد أساسية.

وقد كانت المؤسسة منذ نشأتها داعمة ومتابعة لعمل المكتبات بغرض الوصول سويًا إلى تطوير وتجربة حلول للتحديات الاجتماعية المستقبلية.. إلا أنه مع بداية عام 2007 تراجعت المؤسسة عن دعمها للمكتبات. وتعمل المؤسسة بشكل خاص على التجربة العملية في إطار من المشروعات التي تنفذها مع شركائها داخل ألمانيا أو مع دول أخرى –مثل أسبانيا، ومصر، وبولندا. بالإضافة إلى ذلك فقد تم عبر شبكة دولية تجميع ما لدى الدول الرائدة في قطاع المكتبات من وسائل مبتكرة ومعارف وخبرات عملية، حيث انصبت فيها أيضاً استراتيجيات للحلول من مجالات أخرى لتدعيم الفكر والأداء الاقتصادي في العمل المكتبي.

في أثناء ذلك تم تطوير عديد من المشروعات لخدمة مجال المكتبات تم تجربتها بنجاح ويمكن اليوم تنفيذ جانب كبير منها على يد الشركاء السابقين، حيث اهتمت هذه المشروعات بقضايا تتعلق بالتوجيه السليم للمتدربين على المكتبات، وبالأشكال الحديثة لتقديم تجهيز المكتبات، بالتشجيع المنتظم على القراءة، وشراكات التعليم بالمدارس، أو بالاستراتيجيات الداعمة لإدارة وتنظيم فعالين للمكتبات. فالعمل المكتبي الحديث يجب أن يكون مرناً، وأن يضع نصب عينيه على المجموعات المستهدفة من مستخدمي المكتبات، وأن يكون مستقبلي الرؤية، متسماً بالشفافية، وأن يكون قابلاً للتقويم من ناحية الإنجازات المحققة، كما ينص على ذلك كله أحد مبادئ عمل المؤسسة ويهم في تحقيق المؤسسة لذلك المشروع طويلاً الأجل "المكتبات العامة مقارنة بأداء العمل كمؤسسات" و " (BIX) – مؤشر المكتبات" الذي يستند على مقارنة بيانات العمل كإطار استرشادي بهدف تحديد موقع المكتبات نفسها من ذلك كله، وكأساس لاتخاذ القرار من أجل إدارة فاعلة للمكتبات العامة والعملية، وهو الأمر الذي يتواصل منذ 2006 من قبل الاتحاد الألماني للمكتبات بالتعاون مع مركز مكتبات المعاهد العليا في كولونيا HBZ.

ولتحقيق مزيد من تأهيل العاملين بالمكتبات على العمل كملاحين في الطوفان العالمي من المعلومات تم بالإشتراك مع شركة ekz تطوير البرنامج التدريبي عبر الإنترنت "مكتبة الإنترنت – التدريب المكتبي على شبكة الإنترنت" المكون من ثلاث أقسام تعليمية هرمية البناء والتدرج ويقدم البرنامج للعاملين بالمكتبات أداة

تطبيقية للتأهيل الدراسى وللتأهيل المتقدم. وقد طورت شركة خدمات المكتبات ekz نماذج تالية بشكل مستقل. وفى عام 2002 بدأت المؤسسة بالتعاون مع الرابطة العامة لاتحادات المكتبات الألمانية مشروعاً ممولاً دام حتى عام 2005 بعنوان "المكتبة 2007"، صب فى ورقة استراتيجية تحوى مطالب مختلفة موجهة إلى متخذى القرار فى الدولة والولايات، ويجرى تنفيذها منذ عام 2005 من قبل الاتحاد المكتبى الراعى. ومن الناحية السياسية فقد حاز مشروع "مكتبة 2007" على صدى إيجابى. إلا أنه لا يمكن حتى الآن حصر التوابع الفعلية لذلك، فضلاً عن كون الإصلاح الفيدرالى قد وضع شروط عمل سياسية جديدة كان يمكنها أن تنتهك تلك الورقة أثناء نشأتها وتضعها محل اعتبار.

معهد جوته، جمعية مشهورة، ميونيخ

يتولى معهد جوته (جمعية مشهورة) (GI)، بتكليف من الدولة بأداء مهام السياسة الثقافية والتعليمية الخارجية وفى ذلك ينشد المعهد ثلاث أهداف رئيسية، هى رعاية التعاون الثقافى الدولى، وتشجيع المعرفة باللغة الألمانية فى الخارج، ونقل صورة شاملة عن ألمانيا عن طريق تقديم معلومات عن الحياة الثقافية والاجتماعية، والسياسية فى ألمانيا. ومعهد جوته مقره الرئيسى فى ميونيخ (ومقره بالعاصمة برلين) ليس بمؤسسة حكومية، بل هو اتحاد يتلقى مساعدات مالية حكومية بموجب اتفاق شامل مع وزارة الخارجية. ويعتبر معهد جوته، المؤسس فى عام 1951، منذ اندماجه فى عام 2001 ومع مؤسسة إنترنتسيونيس (المؤسسة فى عام 1952)، أكبر منظمة تلعب دور الوسيط فى نقل السياسة الثقافية والتعليمية الخارجية لألمانيا، ويعمل به على مستوى العالم نحو 3.000 شخص.

وفى الوقت الراهن يقوم 142 معهد ثقافى تابع لهذه الجمعية فى 81 دولة من دول العالم بتنفيذ برامجها الثقافية، وبتقديم دورات لدراسة اللغة الألمانية، وبدعم المدرسين، والجامعات، والهيئات الحكومية، وبتقديم معلومات حديثة عن ألمانيا أما عن ألمانيا نفسها فهناك 13 معهداً يقدم دورات لغوية بأحدث الوسائل لما يزيد عن 22.000 من الدارسين الأجانب فى السنة الواحدة. كما يقدم للمهتمين من كافة أرجاء المعمورة مجلات ثقافية دولية، وكتبا، ومواد إعلامية من ألمانيا، وأفلاماً سينمائية ووثائقية، ومعرضاً متنوعاً عبر شبكة الإنترنت كما يقدم المعهد سنوياً لما يزيد عن 1500 من الأشخاص ذوى التأثير فى الصحافة، ووسائل الإعلام والثقافة برنامجاً إعلامياً مدروساً لزيارة ألمانيا.

ومنذ بضعة سنوات ازداد نشاط معهد جوته بشكل واضح على صعيد العمل الإعلامى والمكتبى بهدف دعم الحوار المتخصص على الصعيد الدولى حول المفاهيم، والوسائل، والتطبيقات المختلفة لإدارة المعلومات والمعرفة، وحول تنظيم المكتبات، والتأهيل الدراسى، والتأهيل الدراسى المتقدم أما أهم الواجبات التى يقوم بها المعهد على صعيد العمل الإعلامى والمكتبى فهى:

- **التعاون بين المكتبات:** من أجل دعم التبادل الفنى فى مجالات الكتاب، والوسائط، والمكتبات يتم بالاشتراك مع مؤسسات الدول المضيفة وفى المكتبات ومراكز المعلومات البالغ عددها 93 مقر تنظيم مؤتمرات متخصصة، وورش عمل، ورحلات دراسية، ودورات للتأهيل الدراسى وللتأهيل الدراسى المتقدم الخ.
- **دعم الأدب والترجمة:** تعمل المعاهد الثقافية فى الخارج على توصيل الأدب الألمانى، ودعم أعمال الترجمة له، وهى فى سبيل ذلك تتعاون تعاوناً وثيقاً مع الصحافة، ودور النشر، وصناع الكتاب، والمكتبات فى الدول المضيفة.
- **المشورة الإعلامية المؤهلة:** واحد من مجالات العمل الإعلامى الرئيسية للمعهد هو الإشارة إلى التطورات، والأحداث، والمطبوعات عن الحضارة الألمانية وعن مستجدات التاريخ الألمانى المعاصر، وتقديم خدمة إعلامية متعددة الوسائط عن هذه المواضيع لنخبة من المجموعات المستهدفة.
- **إدارة المعلومات:** وهى لا تقوم فقط بتقديم معروض إعلامى مفصل على الاحتياجات المحلية للبلد المضيف، متمس بالحدائق وطموح الأهداف فى ذات الوقت، بل أيضاً بتقديم خدمات فعالة موثوق بها وهذا الأمر لا تقوم به المكتبات ومراكز الإعلام التابعة للمعهد فى الخارج فحسب، بل يقوم بذلك أيضاً كثير من المكتبات الأجنبية الشريكة، ومنها على سبيل المثال ما يزيد عن 55 قاعة "إطلاع ألمانية". وسوف تدمج فى هياكل مكتبات محلية تعمل بكفاءة، والمقصود بها "المكتبة الضيفة"، حيث تقدم أنسب الأماكن والبنية الأساسية المكتبية المتخصصة، إلى جانب العمالة المتخصصة الناطقة بالألمانية، بينما يهتم معهد جوته سنوياً بتوفير التجهيزات الأساسية المحدثة من الوسائط، والأجهزة التقنية، إلى جانب تدريب العمالة إرتقائياً.

الجمعية الألمانية لعلوم المعلومات وممارستها (جمعية مشهورة) DGI

إن "الجمعية الألمانية لعلوم المعلومات وممارستها" (جمعية مشهورة)، المؤسسة في عام 1948 تحت أسم "الجمعية الألمانية للتوثيق" هي جمعية علمية ومهنية متخصصة لدعم البحوث، والتعليم، والممارسة في مجال المعلومات والتوثيق ويقع مقرها في مدينة فرانكفورت على نهر الماين وتعمل الجمعية على تحقيق المبادئ ووسائل العمل الفنية، متعاونة في سبيل ذلك مع المؤسسات الوطنية والدولية، ومتابعة لما في تطبيقات التكنولوجيا الجديدة من إمكانات، بما يستتبع ذلك أيضاً من مسائل قانونية وتعتبر مجلة "الإعلام – العلم والممارسة" الدورية التخصصية لهذا الاتحاد وللجمعية شركاء تتعاون معهم هي "دائرة الحديث"، علوم المعلومات (GKI)، و"المبادرة المشتركة للجمعيات العلمية المتخصصة في ألمانيا" (Iuk)، واتحاد المعاهد العليا لعلوم المعلومات (HI)، ومعرض الكتاب بفرانكفورت على نهر الماين، و"شبكة المعلومات الألمانية" (GIN)، و"المجلس الأوربي لاتحادات المعلومات" (ECIA).

وتظهر المؤتمرات السنوية للجمعية الألمانية لعلوم المعلومات وممارستها (التي كان يطلق عليها سابقاً الأيام الألمانية للموثقين) مدى اتساع وتنوع مجال مهنة "التوثيق"، حيث تعالج هذه "الأيام" أموراً من بينها التطورات التكنولوجية الجديدة، وقضايا الإدارة، والأسواق، وفرص سوق المعلومات والوثائق. وقد أظهر المؤتمر عن "الإعلام والرأي العام" الذي نظمه لأول مرة في عام 2000 "الجمعية الألمانية لعلوم المعلومات وممارسة المعلومات" و"الرابطة العامة لاتحادات المكتبات الألمانية" سويًا ليكون "اليوم التسعين لأمناء المكتبات" و"اليوم الثاني والخمسين للموثقين" بشكل جلي إلى أي مدى تقاربت أشكال وأهداف كلا الاتحادين عبر الفترة الماضية وأنهما في سبيلهما للعمل بشكل أكثر التصاقاً في المستقبل. مما ترتب عليه أن انضمت الجمعية الألمانية لعلوم المعلومات وممارسة المعلومات إلى الاتحاد المؤسس حديثاً للمكتبة والمعلومات بألمانيا منذ عام 2004. كما أن المؤتمر الذي يعقد كل ثلاث سنوات في لايبزيغ يقدم للعاملين بالمكتبات والموثقين قاعدة جيدة للتعاون البناء.

التعاون الدولي

إن التعاون الوثيق على مستويات متعددة قدر المستطاع مع شركاء من كافة الأطراف في مجال برنامج دعم المعلومات والتوثيق IuD هو أمر لا غنى عنه من أجل إحداث تطوير إيجابي على قطاع المكتبات في ألمانيا. هذا التعاون الذي يمتد ليشمل المستويات الدولية. فقد وصف اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا في تلك الورقة المنشورة عام 2005 بعنوان "على الطريق نحو مجتمع المعرفي العالمي" أهداف العمل الدولي وشروطه ومحاوره وهياكله التنظيمية، ولا سيما بوصف ذلك الاتحاد هو الجهة المنسقة. حيث يتواجد هذا الاتحاد الراعي في قلب شبكة تضم اتحادات مختلفة، ولجان وكتبات وموضوعات. وقد زاد التعاون الدولي بقطاع المكتبات الألمانى زيادة كبيرة منذ ذلك الحين مدعوماً بمؤتمر المنظمة العالمية للجمعيات والمؤسسات المكتبية IFLA المنعقد في برلين عام 2003. وتتمثل دعوات ذلك التعاون في كل من منظمة المكتبة والمعلومات الدولية BI-International بوصفها منظمة منبثقة عن اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا، ومعهد جوته، وشبكة الصلاحيات/الدولية داخل الاتحاد الألماني للمكتبات DBV، واللجنة القومية للمنظمة العالمية للجمعيات والمؤسسات المكتبية IFLA.

ومنذ نهاية القرن العشرين تأثر قطاع المكتبات الألماني بانتقال كثير من الاختصاص إلى المؤسسات والهيئات الأوربية، وذلك في أعقاب ما حدث من تطور سياسى في أوربا فقضايا مثل حقوق المؤلف، وقانون الإعارة الخارجية، وقانون الضرائب تخضع اليوم للتشريع الأوروبى. كما أصبحت مسائل مكتبية أخرى مثل حركة الاستعارة الدولية، وتكوين اندماجات اقتصادية، ومشاكل التزويد بخطوط نقل البيانات يتم حسمها اليوم على المستوى الأوروبى. ولم يعد من الممكن إغفال التوابع التي نتجت عن التحرير المزمع للأسواق في إطار مفاوضات-الجات ومنظمة التجارة العالمية WTO.

وبالنظر إلى التشابك الإلكتروني والتكامل المتصاعد دولياً بين البحوث ونقل المعلومات فإن المكتبات الألمانية – مثلها مثل مكتبات كل دول العالم الأخرى – في حاجة إلى التعاون الدولي. فقد ذكر موضوع المجتمع الدولي لأول مرة في قمة معلومات العالم في جنيف عام 2003، ثم في تونس عام 2005، حيث ورد كذلك ذكر دور المكتبات في النقاش.

والمؤسسات، والاتحادات والروابط المكتبية الألمانية كلها مجتمعة أعضاء في المنظمة العالمية للجمعيات والمؤسسات المكتبية" (IFLA)، الذي هو الاتحاد المركزي المكتبي، والمؤسس في عام 1927 في مدينة جلاسجو. ومنظمة IFLA لها مقر رئيسي ثابت في دن هاج، أما مؤتمرها السنوي فيعقد كل مرة في مكان مختلف من العالم. وقد تولت كلاوديا لوكس منذ عام 2007 رئاسة المنظمة لتكون ثالث ألمانية تشغل هذا المنصب بعد كل من جوستاف هوفمان (1958-1963) وهانز بيتر جيه (1985-1991).

ومن أجل تنسيق المساهمة الألمانية في منظمة IFLA تم في عام 1974 تأسيس لجنة IFLA الوطنية بمكتب السكرتارية التابع لها لدى الاتحاد الألماني للمكتبات في برلين، والتي يمثل فيها اليوم بجانب الاتحادات الأعضاء في اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا BID، ومجموعة عمل المكتبات المتخصصة (Aspb)، وكل من المكتبة الوطنية الألمانية، ومكتبتي الدولة في برلين وميونخ، ومكتبة ولاية ساكسونيا - مكتبة الدولة والجامعة لمدينة دريسدن والجمعية الألمانية للبحوث DFG. والجمعية الألمانية للبحوث فهي المنظمة المضيفة والداعمة مالياً لعضوية الاتحادات في IFLA.

أما على المستوى الأوروبي فإن الاتحادات الألمانية ممثلة من خلال المكتب الأوروبي لاتحادات المكتبات والمعلومات والتوثيق (EBLIDA)، والذي أسس هو الآخر في لاهاي في عام 1991 ليمثل مصالح قطاع المكتبات والمعلومات لدى البرلمان الأوروبي، ولدى اللجنة الأوروبية، ولدى المجلس الأوروبي وهدف منظمة / EBLIDA هو تكوين نفوذ متصل التأثير للسياسة المكتبية من خلال تبادل المعلومات، والمشورة الفنية والاتصال مع ممثلي وبرلمانيي الاتحاد الأوروبي EU.

ولمنظمة EBLIDA دور بارز بصفة خاصة بما تقوم به من اتصالات عند صياغة قوانين الاتحاد الأوروبي والتي تكون لاحقاً ملزمة لكل أعضاء الاتحاد الأوروبي. وفي محور نشاطها في العام السابق برزت في المقام الأول أرائه الفنية فيما اقترح من خطوط عامة لتحقيق الانسجام فيما يخص قواعد الخدمات وحقوق الملكية الفكرية والرقمية. حيث تهدف فرص الدعم التي يقدمها الاتحاد الأوروبي، وبشكل متزايد للمكتبات أيضاً، إلى الحفاظ على التنوع الثقافي للدول الأعضاء وأقاليمها، والإبقاء على الهوية الوطنية لهذه الدول، إلى جانب ضمان مواصل مروعات الرقمية. ولا شك أن برنامج المكتبات للمفوضية الأوروبية الذي كان يعمل على دعم التفتيات المبتكرة، سوف يتواصل من خلال البرنامج البحثي السابع حول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن التعليم المستمر مدى الحياة، ولا سيما بعد مد فترة العمل به من 2007 حتى 2013. هذا ويضم برنامج الاتحاد الأوروبي إلى جانب البرامج المعروفة، مثل برنامج Comenius (التعليم المدرسي)، وإراسموس Erasmus (للتعليم العالي)، وليوناردو دافنشي Leonardo da Vinci (للتأهيل المهني)، وبرنامج جرونديتيج Grundtvig (لتعليم الكبار)، يأتي كذلك برنامج عرضي مثل برنامج جان مونييه Jean Monnet (ومحوره: الاندماج الأوروبي).

ويتعاون على المستوى الأوروبي علاوة على ذلك المكتبات الوطنية الممثلة في مؤتمر المكتبات القومية الأوروبية (CENL). حيث تعد أهم نتائج هذا التعاون هي "المكتبة الرقمية الأوروبية". وهو واحد من المشروعات الرئيسية في إطار مبادرة "i2010"، بوصفه جزء من الاستراتيجية الكاملة من أجل دعم الاقتصاد الرقمي. كما أن مشروع "ذاكرة أوروبا" يجعل كافة محتويات المكتبات الوطنية الأوروبية متاحة ويمتد ليشمل كذلك دور المحفوظات أو الأرشيف والمتاحف، التي تعد مصادرهما وموادها من ضمن الميراث الثقافي الأوروبي.

وفي عام 1971 تم تأسيس جمعية دولية للمكتبات العلمية تحت رعاية المجلس الأوروبي أطلق عليها اسم "الليبر" (جامعة المكتبات الأوروبية) (LIBER) ينتمى إليها كأعضاء كثير من مكتبات الدولة والولايات ومؤسسات التعليم الجامعي في ألمانيا وتتمتع هذه الجمعية في نفس الوقت بصفة المستشار في المجلس الأوروبي، ومن أهدافها مساعدة المكتبات العلمية في أوروبا على بناء شبكة أوروبية تعمل على مستوى أوروبا كلها لضمان الحفاظ على الميراث الثقافي الأوروبي وتحسين طرق الوصول إلى محتويات المكتبات الأوروبية، وتأسيس خدمات معلوماتية في أوروبا أكثر فعالية.

وفي عام 2002 أسست المنظمات القومية لإدارة المكتبات في أوروبا منظمة NAPLE (السلطات الوطنية على المكتبات العامة في أوروبا)، وذلك من أجل تشجيع التنمية الاستراتيجية في قطاع المكتبات العامة بأوروبا على المستويين السياسي والإداري.

تتبع مجموعة عمل بوابة الشئون الأوروبية للمكتبات، ودور الأرشيف، والمتاحف، والحفاظ على الآثار (EUBAM) هدفاً يتمثل في دعم إتاحة المحتويات الثقافية والعلمية من خلال التحويل إلى الرقمية، علماً بأن كل من مؤتمر وزراء الثقافة، والوزارات الاتحادية ووزارات الولايات، والجمعية الألمانية للبحوث وكذلك خبراء من المكتبات ودور الأرشيف، والمتاحف، وشئون الحفاظ على الآثار، كلها ممثلة في تلك المجموعة. ويعد أهم

مشاريع البوابة فى الوقت الحالى هو بناء بوابة أوروبية بعنوان "Michael+" (الحصر المتعدد اللغات للميراث الثقافى فى أوروبا)، ذلك المشروع الذى يتكون من مجموعة من البوابات القومية.

الفصل الخامس التعاون فى قطاع المكتبات الخدمات المحلية والإقليمية والقومية من خلال التعاون

لا يعد التعاون المكثف والناجح فيما بين المكتبات الألمانية ظاهرة حديثة العهد بأى حال من الأحوال، حيث كانت بداية ممارسة هذا التعاون أولاً فى بروسيا على وجه الخصوص فى مطلع القرن العشرين، ثم امتدت إلى كافة أنحاء الرايخ الألماني إلى أن حدثت الصعوبات الاقتصادية بعد الحرب العالمية الأولى والخسائر الفادحة فى أعقاب الحرب العالمية الثانية بالقائمين على المكتبات إلى البحث عن إمكانيات أخرى للتعاون. ولكن الطفرة السريعة والمتزايدة فى متطلبات القدرة على توفير الكتب وإتاحة المعلومات منذ مرحلة التوسع فى التعليم فى الستينيات من القرن العشرين، أدت إلى محاولة هيكلية مرحلة التطوير التالية لمنظومة المكتبات الألمانية بمناهج عقلانية والتخطيط لها بشكل منطقي كما أعطى إدخال نظام معالجة البيانات وتوسيع الشبكة الإلكترونية دفعة جديدة لسبل العمل المشترك وخلق قاعدة للدرب المتبع فى عصر المكتبة الرقمية.

أسس العمل المشترك

فى عام 1964 وضع مجلس العلوم، وهو لجنة استشارية موقرة فى مجال العلوم والبحث والتكنولوجيا، "توصياته بشأن عمليات توسيع وإثراء المكتبات العلمية." وقد ضمت هذه التوصيات أفكاراً أساسية لبناء كيان المكتبات العلمية فى ألمانيا الاتحادية آنذاك، إلى جانب توصيات فردية عملية لحوالى 82 مكتبة ونماذج ميزانيات لمكتبات الجامعات والمعاهد العليا، كما أنه اقترح مشاريع هامة مثل إنشاء مجموعات لكتب التدريس فى مكتبات المعاهد العليا وإعداد فهراس متكاملة لإجمالى مقتنيات الكتب فى الجامعة وجاءت توصيات "مجلس العلوم" لتكون بمثابة الباعث لتطوير تصورات تخطيطية وأدوات فردية (مثل نماذج الميزانية والعاملين والمساحة المطلوبة).

ونظراً لغياب جهة مركزية مختصة ومسئولة عن قطاع المكتبات الألمانية بأكمله، أخذ مؤتمر المكتبات الألمانية بزمام المبادرة بوصفه السقف المشترك لكيان المكتبات العلمية والعامّة آنذاك، فأعمال خطة البناء المعروفة بأسم الخطة المكتبية 73، وتتوى الخطة "تصميم شبكة مكتبات شاملة تغطى كافة أنحاء جمهورية ألمانيا الاتحادية، وهو ما يستدل عليه من العنوان الفرعى فقد أنطلقت الخطة من الاقتناع الراسخ بأن "المتطلبات المتزايدة باستمرار فى كافة مجالات التعليم العام والتدريب المهني واستكمال التدريب إلى جانب البحث والمعرفة" لن يمكن تحقيقها إلا " عندما تتوافر المراجع من كافة الأنواع لكل فرد فى مكان، خاصة تلك التى ستشكل فى المستقبل دعامة التعليم، إلى جانب وسائط المعلومات." وجاءت الخلاصة مفادها أن هذا الهدف لن يبلغه أحد سوى فى إطار منظومة مكتبات موحدة ومن خلال تعاون كافة المكتبات. وقد نشأت "خطة المكتبة 73" بالاتفاق مع يوم المدينة الألماني.

وتشكل ورقة الوضع الفعلى مكتبات 93، التى أعدها أمناء مكتبات من جميع أنحاء ألمانيا وقدمتها رابطة اتحادات المكتبات الألمانية عام 1993، الأساس للتعاون فيما بين المكتبات. حيث تضم هذه الورقة جميع أنماط المكتبات، وتتخطى نهائياً من حيث التصور ذلك الفصل التقليدي فى كلا فرعى كيان المكتبات أولاً: وهما المكتبات العلمية والمكتبات العامة. وقد ضمت خطة 1993 المكتبات ذات الأنماط المختلفة والأحجام المختلفة بحسب موقعها فى شبكة النظام العام للتزويد بالمراجع، كما حدث بالفعل فى الخطة المكتبية 73. وانطلاقاً من هذا التصنيف نتج جمع متنوع من المهام للمكتبة، مما يتطلب تجهيزات ضرورية. كما أن المهام المتعلقة بكافة المكتبات ينبغى أداءها من قبل مرافق مركزية أو على شكل اتحاد، أى من خلال العمل المشترك فيما بين الجهات.

وزادت أسباب مثل الهيكل اللامركزي لقطاع المكتبات الألمانية وتعدد جهات التمويل واختلافها، بل وتعدد أنماط المكتبات، إلى جانب الشروط الإدارية والسياسية العامة للدولة الفيدرالية، وغياب جهة اختصاص للتوجيه والتخطيط تعمل على مستوى الدولة، زادت من ضرورة العمل المشترك وأصبح التعاون فى الوقت الحالى يشكل واحداً من الملامح المشكلة لمنظومة المكتبات الألمانية وذلك ما يؤكد العدد الهائل من المشروعات الجماعية، فضلاً عن كم تكتلات واتحادات المكتبات كما يتضح أيضاً أن الهيكل الخاص لمنظومة المكتبات الألمانية لا يشكل نقيصه بأى حال من الأحوال، بل أنه يجب تحقيق نتائج فاعلة من خلال التوزيع المتروى للمهام والتعاون الذى يساير التخطيط. إلا أن التعاون لا يمكن أن يكون بديلاً للعجز فى تزويد المكتبات مادياً أو بديلاً لمؤسسة مركزية تقوم بمهمة التنسيق.

هناك نوعان من المهام المتاحة أمام إجراءات التعاون: فالأمر إما يتعلق بمهام ذات أهمية قومية يمكن إنجازها فقط بتقسيم العمل بها نظراً لبعدها هذه المهام وأهدافها المحددة وطبيعتها، أو أن الأمر يتعلق بمهام متكررة باستمرار وتخص في نفس الوقت مكتبات كثيرة، قد تؤدي إلى حدوث تأثيرات تعقل نتيجة إنجازها مركزياً أو جماعياً كما يمكن للتعاون أن يتم على صعيد محلي أو إقليمي أو في إطار أوروبي وبطبيعة الحال أيضاً في إطار دولي وتشارك مكتبات ألمانية عديدة في مشروعات واتحادات تتخطى الحدود، فعلى سبيل المثال في منطقة بحر البلطيق (مكتبة البلطيق)، وفي منطقة جبال الألب (ARGE Alp)، وفي شمال نهار الراين (BIBLIO 2) (EUCOR) وفي منطقة نهري الراين والماس الأوروبية. كما أنها تشارك بالعمل ضمن منظمات ولجان دولية وخاصة في هيئات المنظمة العالمية للجمعيات والمؤسسات المكتبية (IFLA). كذلك تشارك المكتبات الألمانية في المبادرات وبرامج دعم الاتحاد الأوروبي وأنشطة اليونيسكو. فيما يلي نعرض لبعض الأمثلة ذات الأهمية التي تتخطى الإقليمية، وتظهر التعاون البارز في مجالات اقتناء الكتب والمعالجة الفنية.

التعاون في مجال الاقتناء

تتعاون المكتبات العلمية منذ عقود وبشكل وثيق في مجال الاقتناء، كما طورت المكتبات العامة نماذج فردية تعاونية لاقتناء الكتب، حيث أبرمت المكتبات الكبرى بولاية شمال الراين – وستفاليا اتفاقيات حول مجالات خاصة لجمع الكتب، تستوجب تكثيف الإشراف عليها وتمول بموارد الدولة، وتهدف المشروعات التي سيرد ذكرها فيما يلي إلى بناء محتوى حقيقي للمكتبات حيث تتوافر الموارد المالية للاقتناء لشراء حقوق الاستغلال كما انضمت المكتبات الألمانية فيما بينها لتشكيل اتحادات، وهو الأمر المعتاد على المستوى الدولي، حيث تهدف هذه الاتحادات إلى الحصول على التراخيص للوسائط الإلكترونية بشكل متعاون ويمكن أن يزداد عرض العناوين المطلوبة ويتسع خاصة في حالة المواد الرقمية باهظة التكاليف، وذلك من خلال عقود الاتحادات ودون إضافة أعباء على ميزانية الاقتناء.

الجمعية الألمانية للبحوث وبرنامج محاور جمع الكتب

تعتبر الجمعية الألمانية للبحوث (DFG) هي جهة الإدارة الذاتية والمركزية للعلوم ودعم البحوث في المعاهد العليا والمعاهد البحثية الممولة بالأموال العامة، وتخدم الجمعية العلم في كافة فروعها من خلال الدعم المالي لمشاريع الأبحاث ومن خلال دعم التعاون فيما بين الباحثين أعيد إنشاء هذه الجمعية عام 1949 لتكون بمثابة استكمال لتقليد جمعية الطوارئ لمنظومة العلوم الألمانية التي تأسست عام 1920. تتلقى الجمعية المساعدات من الحكومة الاتحادية ومن الولايات، إلى جانب مبالغ صغيرة من جهات خاصة، وذلك لتمويل نشاطاتها ومهامها. وتستند إعانات الدولة على الاتفاقية المبرمة عام 1975 لدعم البحث العلمي طبقاً للمادة (91ب) من القانون الأساسي.

ونظراً لأن المكتبات تشكل مرافق البنية الأساسية الهامة للبحث، لذا تدعم الجمعية الألمانية للبحوث قطاع المكتبات العلمية أيضاً، حيث بلغ الدعم حوالي 34,3 مليون يورو تقريباً في عام 2005. وتتركز إجراءات الدعم على البرامج الفاعلة والتي تتخطى الحدود الإقليمية، ويمكن تلخيصها في المجالات التالية: الإمداد بالمراجع المقسمة بحسب التخصصات عبر الحدود الإقليمية سواء كانت مطبوعة – ولا سيما بالحصول على التراخيص القومية لبنوك المعلومات، ومجموعات النصوص وأرشيف الدوريات. أو كانت مواد إلكترونية من خلال مكتبات المجالات الخاصة لجمع الكتب والمكتبات المتخصصة في شبكة المكتبات الافتراضية المتخصصة، فضلاً عن الأشكال والأساليب الجديدة للنشر، متضمنة توفير طويل الأمد للوثائق الرقمية، إدارة نظم المعلومات في المعاهد العليا والهيئات العلمية، وتوريد نظم المعلومات البحثية بشكل تفاعلي متضمنة توفير طويل الأمد للوثائق الرقمية نموذجية لتقديم الخدمات، والبنية الأساسية للمعلومات، إلى جانب شبكات موجهة بحسب الموضوعات في مؤسسات التعليم العالي والمنشآت العلمية مع الاستعانة بالتحويل إلى الرقمية للمواد المتاحة، واقتناء محتويات قديمة وقيمة وبناء بوابات متخصصة بحسب المواد.

ويعد نظام توفير المراجع العابر للحدود الإقليمية هو عنصر جوهري في برنامج دعم المكتبات للجمعية الألمانية للبحوث، ذلك النظام الذي تشارك فيه اليوم ثلاثة أنماط من المكتبات ألا وهي: المكتبات الشاملة بمجالات جمع الكتب الخاصة، والمكتبات العلمية المتخصصة، إلى جانب المكتبات المركزية المتخصصة وقد صاغت الجمعية عام 1949 خطة مجالات الجمع الخاصة لقطاع المكتبات العلمية في جمهورية ألمانيا الاتحادية وذلك تبعاً لتقليد قديم يرجع إلى القرن التاسع عشر ولقد وضعت هذه الخطة لتأمين توافر الإصدارات العلمية والأجنبية الهامة على الأقل في نسخة واحدة في ألمانيا وذلك أثناء سنوات الأزمة وإعادة البناء في أعقاب الحرب العالمية الثانية ولقد تطورت هذه الخطة مع مرور الوقت لتصبح نظاماً فعلياً لإتاحة الكتب والمراجع عبر الحدود الإقليمية في خدمة العلم والبحث.

وهناك 23 مكتبة دولة وجامعة وأكثر من 30 مكتبة متخصصة قادرة اليوم على تحمل نظام تعاوني لحوالي 100 محور محددة لجمع الكتب سواء متخصصة أو إقليمية بناء على أسس المهام المحددة. كذلك انضمت مرافق في الولايات الاتحادية في الشرق إلى ذلك البرنامج الذي كان قاصراً من قبل على الغرب الألماني فقط من خلال خلق وبالتالي نقل مجالات جمع جديدة بعد إعادة الوحدة الألمانية أما مهمة *مكتبات المجالات الخاصة لجمع الكتب* هذه فتركز في إثراء المجموعات المتخصصة بشكل منظم ووضع الكتب المقترناه بمساعدات مالية مقدمة من الجمعية الألمانية للبحوث رهن الاستخدام خارج الإقليم وقد صيغ تكليف الجمع بشكل شامل أي أنه يضم كافة الوسائط المعلوماتية ولضمان فعالية النظام في المستقبل فإن مكتبات المجالات الخاصة لجمع الكتب ملتزمة بإدماج الإصدارات الرقمية في برنامج الجمع، وهو ما يحدث منذ عام 2004 مع اقتناء التراخيص والحقوق القومية. ونظراً لأن برنامج محاور جمع الكتب لا يتحدد فقط بناء على الطلب على المراجع الخاصة بالبحث الراهن، ولكنه يضع في الحسبان الاحتياج المتوقع مستقبلياً للمراجع أيضاً، لذا يجب إيجاد حل لمسألة توفير المواد الرقمية وبشكل طويل الأمد.

ويمكن تحديد مجالات جمع الكتب التي تم تجهيزها من قبل الجمعية الألمانية للبحوث والمكتبة التي تشرف عليه، وكذلك أية مكتبات افتراضية متخصصة نشأت بالفعل، إما بمساعدة الإصدارات المختلفة أو من خلال نظام معلوماتي قائم على شبكة الإنترنت. وبينما تغطي المكتبات المركزية المتخصصة المجالات المتخصصة الكبرى مثل الطب والعلوم الطبيعية والهندسة والاقتصاد، فإن مجالات الجمع الأخرى موزعة على العديد من المكتبات العلمية الشاملة والمتخصصة ويمكن تكريس هذه المكتبات سواء لعلوم معينة (مثل علم النبات، وعلوم الغابات، وعلم النفس، وعلم اللاهوت) كذلك لمناطق لغوية أو ثقافية أو جغرافية معينة (أفريقيا جنوب الصحراء، ولغات وحضارات الهنود الحمر أو الإسكيمو، وجنوب آسيا، وجزر المحيط الهادئ).

تتم معالجة الكتب المقترناه بغرض توفير المراجع عبر الحدود الإقليمية وصفيًا وموضوعيًا، كما يتم تثبيتها في فهراس المكتبات المحلية إلى جانب قواعد بيانات متشابهة على مستوى الأقاليم والجمهورية بأسرها. ويتم بالإضافة لذلك تعريف العلماء المهتمين بهذه المراجع من خلال إصدارات واسعة الانتشار إما متخصصة أو تقليدية أو إلكترونية (في صورة قوائم المقترنات الجديدة، وخدمات المحتويات الجارية للدوريات). وإذا كانت هذه الإصدارات متاحة سابقاً في إطار خدمة حركة الإعارة الألمانية ففقد اليوم كثير من مكتبات المجالات الجمع الخاصة وكذلك المكتبات المركزية المتخصصة خدمة التوثيق الخاصة *subito*. كما يخدم إدخال هذه المصادر التي سوف تكون لها أولوية الاستخدام مستقبلياً على أجهزة الحاسب الآلي أيضاً التجهيز المحسن لمقترنات مجالات الجمع الخاصة.

لقد تطورت مكتبات محاور الجمع لتصبح مكتبات متخصصة افتراضية من خلال الدعم المالي المقدم من الجمعية الألمانية للبحوث منذ عام 1998 كما أنها تجمعت في شكل "مكتبة افتراضية متخصصة". وتهىء *المكتبات الافتراضية المتخصصة* منفذاً للمواد المطبوعة وكذلك لمصادر الإنترنت المختبرة نوعياً لأحد التخصصات. وتتيح البوابة الرئيسية فاسكودا *Vascoda*، التي تتجمع بها كافة المكتبات الافتراضية المتخصصة واتحادات المعلومات المدعومة من قبل الوزارة الاتحادية للتعليم والبحوث *BMBF*، تتيح إمكانية البحث الذي يتخطى التخصصات. ومنذ عام 2005 أصبحت بوابة فاسكودا اتحاد مستقل يضم أكثر من 30 عضواً من المكتبات ومؤسسات المعلومات المتخصصة.

جمع الطبقات الألمانية

بينما كانت تتواجد مجموعات شاملة للذب القومي في المكتبات الوطنية الكبرى بالبلاد الأخرى، فإنه لم تتأسس مكتبة أرشيفية مركزية للتراث الثقافي الألماني المطبوع سوى منذ إنشاء المكتبة الألمانية عام 1912. ومنذ عام 1989 تركز المكتبات المتكثلة في جماعة عمل مشتركة لجمع *الطبقات الألمانية* نفسها لمهمة الاستكمال المنظم للأعمال المكتوبة في المناطق الألمانية ولكنها متوافرة بثغرات كبيرة في المكتبات الألمانية – وذلك بمساعدة مؤسسة فولكس فاجن في السنوات الخمس الأولى حيث قدمت دعم مالي كبير بلغ 12,5 مليون يورو. فيما يخص المطبوعات الصادرة منذ نشأة الطباعة وحتى عام 1912. وتستكمل المكتبة الوطنية الألمانية بالتعاون مع المكتبة الألمانية منذ عام 1913 جمع الطبقات الألمانية بالعدد المحدد قانوناً من النسخ وهكذا تنشأ مكتبة وطنية افتراضية تتجه صوب التكامل.

ويستند توزيع العمل فيما بين المكتبات المشاركة على تقسيم يتبع جدول زمني وقد توزعت أجزاء العمل المختلفة على كل المكتبات التي تمتلك حتى الآن مقترنات ضخمة من المراجع تسابير الحقبة الزمنية التي هي مسئولة عنها وتقع المراحل الزمنية التالية ضمن المكتبات الست التابعة لهيئة عمل جمع الطبقات الألمانية على ما يلي:

145 – 1600 : مكتبة الدولة ببافاريا – ميونيخ

Bayerische Staatsbibliothek München

1601 – 1700: مكتبة هيرتسوج أو جوست – فولفينبوتيل

Herzog August Bibliothek Wolfenbüttel

1701 – 1800: مكتبة الجامعة والدولة بولاية ساكسونيا السفلى – جوتنجن

Niedersächsische Staats-und Universitätsbibliothek Göttingen

1801 – 1870 : مكتبة جامعة يوهان كريستيان سينكينبيرج – فرانكفورت على نهر الماين

Johann Christian Senckenberg Unversitätsbibliothek in Frankfurt am Main

1871 – 1912: مكتبة الدولة للتراث الثقافي لبروسيا – برلين

Staatsbibliothek zu Berlin-presussischer Kulturbesitz

1913 وما يلي: المكتبة الوطنية الألمانية

Did Deutsche Bibliothek

وتقتنى كل من المكتبات الجامعة لتراث الماضى استرجاعياً لحقبتها كافة الطبعات فى المناطق المتحدثة بالألمانية وكافة الأعمال الصادرة باللغة الألمانية بغض النظر عن مكان الاصدار وتحتل الطبعات التى لا تتوافر للجمهور فى أى من المكتبات الألمانية المرتبة الأولى فى عملية الاقتناء كما تدون كافة المطبوعات المقتنه فى إطار هذا المشروع فى قواعد بيانات الفهارس عبر الحدود الإقليمية لتصبح متاحة عبر شبكة الإنترنت على مستوى العالم وكثيراً ما تتطلب الطبعات التاريخية التعامل معها بحرص خاص، كما يستكمل تصوير المستندات على الميكرو فيلم على سبيل التأمين إجراءات الحفظ إلى جانب تحويل أكثر فأكثر من هذه المطبوعات إلى الحالة الرقمية.

وبالرغم من إتمام إقتناء وتوفير أكثر من 100.000 عمل أصلى وأكثر من 40.000 طبعة فى صورة مصغرات منذ عام 1990، إلا أن عملية إثراء وتوسيع المكتبة الوطنية الافتراضية ما زالت فى بداية طريق طويل، حيث لا يستطيع أحد أن يحدد إطلاقاً عدد الكتب التى ظهرت فى ألمانيا منذ اختراع الطباعة، وبحسب التقديرات فما زالت هناك عشرات السنوات من الجمع على هذا المستوى الحالى ضرورية لذلك يعتبر مشروع جمع الطبعات الألمانية مشروع قرن.

تعاون المراجعين العلميين

يشكل تعاون المراجعين العلميين (LK) الذى بدأ عام 1976 نوع من المساعدة التى لا غنى عنها للمكتبات العامة فى مجال إثراء وزيادة المقتنيات ويهدف هذا التعاون إلى تفادى العمل المضاعف عند اختيار المراجع والكتب والوسائط السمعية والمرئية وهدفه الرئيسى هو تسهيل أطلاع المكتبات العامة على الوسائط التى تصدر حديثاً فى ألمانيا والتى يزيد عددها سنوياً على 85000 مادة، وتشكل هذه الهيئة فى نفس الوقت قاعدة لطلبيات الكتب والوسائط.

ويربط تعاون المراجعين العلميين بين مزايا رؤية السوق اللامركزية والقريبة من الممارسة وبين فعالية نظام للتشاور منسق مركزياً ويشترك فيه اتحاد المكتبات الألمانية الذى يضم قرابة 75 مراجعاً علمياً من حوالى 60 مكتبة ومؤسسة مكتبية إلى جانب اتحاد العاملين فى الإعلام والمكتبات (جمعية مشهورة) الذى يضم حوالى 250 ناقدًا، كما تشارك أيضاً شركة ekz لخدمات المكتبات، شركة ذات مساهمة محدودة، بوصفها مركز التوزيع والتسويق الذى يضم العديد من المراجعين العلميين.

ويعنى تعاون المراجعين العلميين من حيث المعنى الدقيق فقط بالمراجع المتخصصة، أى غير الروائية أما معالجة الأدب القصصى وأدب الأطفال والنشء والتسجيلات الصوتية إلى جانب التسجيلات والوسائط السمعية والبصرية (من كتب مسموعة، وشرائط فيديو وأقراص مليزر، ومشغلات أقراص مليزر، وشرائط الفيديو الرقمية DVD) فهى من اختصاص مراجعى شركة ekz لخدمات المكتبات (استطلاع السوق) اتحاد العاملين فى الإعلام والمكتبات (BIB) لتقديم التقارير الفنية بمعاونة نقاده وتعد مهمة المراجعين هى استخلاص كل عنوان من الاصدارات الجديدة باللغة الألمانية، الذى قد يكون مهماً للمكتبات العامة واتخاذ القرار ما إذا كان يقدم بنفسه تقريراً فنياً عنه، أو إذا كان يقترح للدراسة النقدية المستفيضة من قبل أحد نقاد اتحاد العالمين فى

الإعلام والمكتبات. وتشكل تقارير المراجعين إلى جانب نتائج عمل المراجعين التابعين لشركة ekz الأساس لسلسلة من الخدمات نقد الكتب تعدها وتصدرها هذه الشركة.

ويمكن للمكتبات أن تحصل على نتائج عمل المراجعين العلميين نظير رسوم، حيث تصدر أسبوعياً الطبعة الكاملة أو الجزئية أو طبعات المختارات من إصدارات *الخدمات المعلوماتية (ID)*. وتختلف هذه الطبعة عن بعضها البعض من خلال عدد العناوين التي تتضمنها. أما "أكبر طبعات" الخدمات المعلوماتية والتي تحوى سنوياً 14.000 عنواناً لإصدارات فهي موجهة إلى نظم مكتبات المدن الكبرى إلى جانب المكتبات الكبرى بالمدن المتوسطة الحجم والتي تحوى مقتنيات متباينة من الكتب. كما توجه الطبعة الأساسية من الخدمات المعلوماتية (وهي الطبعة السنوية التي تحوى 10.000 عنواناً) إلى مكتبات المدن المتوسطة الحجم ذات الميزانية المحدودة لاقتناء الكتب وتقدم هذه الطبعة نفس المعلومات مثل تلك التي تصدر شهرياً بالتوازي وتحمل عنوان "مناقشات وحواش تفسيرية". أما طبعة "المختارات" من ضمن الخدمات المعلوماتية فتحوى سنوياً 6.000 عنواناً. وتوجه طبعة "خدمات المعلومات 3000" بما تحويه من قرابة 3.000 تقرير إلى المكتبات العامة بالمدن الصغرى والمحليات التي لا يزيد عدد سكانها على عشرة آلاف نسمة. كما تصدر "جريدة معلومات الوسائط" الشهرية والمنفصلة لتغط الوسائط دون الكتاب، وهي تقدم 3.000 عنوان سنوياً. وبدءاً من عام 2007 سوف تتوافر سنوياً وفي إصدارين قائمة التوصيات حول الأعمال المكتبية التي ينصح بها بعنوان "BibTipp" والتي سوف يتم تسويقها كذلك عبر المكاتب المتخصصة للمكتبات التابعة للدولة، بما تحويه من حوالي 1.500 تقريراً وكتابات نقدية، لتشكل هكذا وسيلاً مساعدة في توسيع المحتوى والمقتنيات في المكتبات العامة الأصغر حجماً والتي غالباً ما تكون إدارتها شرفية. وتتيح بالإضافة إلى ذلك "عروض الطلبات الدائمة" المصنفة بحسب الموضوع والمرتبة تصاعدياً بحسب الحجم المالى، تتيح الفرصة للاستفادة من الخدمات المركزية لشركة ekz التي تترتب على تعاون المراجعين العلميين، وذلك في عملية بناء وإثراء المقتنيات المحلية.

وتستفيد المكتبات العامة من الاشتراك في خدمة المعلومات المقدمة من شركة ekz بطرق متعددة، فهي تتلقى من ناحية توصيات وإرشادات خاصة بإمكانيات تكوين مقتنيات كل مكتبة على حدى، ومن ناحية أخرى تستطيع المكتبات أن تستغل الخدمات الخارجية المقدمة من شركة ekz، وتندرج تحتها: خدمة تسجيل العناوين أو إضافات رؤوس الموضوعات الخاصة بالمكتبة الوطنية الألمانية وسجلات الجرد الخاصة بمصنفات التسجيل الأربعة المنتشرة بالمكتبات العامة. إلا أن النظام الذى يتطلب ولا شك تكثيف فى العمل ولوجيستية عالية أصبح يعمل بفعالية، وهو الأمر الذى يرجع الفضل فيه إلى الاستخدام المتزايد لتقنيات المعلوماتية الحديثة التي تتميز بسرعة تنظيمية ملحوظة وحالية المعلومات.

التعاون فى العمليات الفنية

يشترط التعاون فى قطاع الثبث الفنى من الخدمات المركزية عند عملية الفهرسة الوصفية والموضوعية أن تدبر المكتبات المشاركة فهرسها طبقاً لنفس المعايير حيث أنه باستخدام قواعد وضع الفهارس المصنفة بحسب الترتيب الأبجدي (RAK) التناقلت انتشاراً واسعاً سواء فى المكتبات العلمية أو فى المكتبات العامة بألمانيا، فضلاً عن قواعد وضع الفهارس بحسب رؤوس الموضوعات (RSWK) والتي تتبعها الكثير من المكتبات العلمية، وهكذا تتوافر أعمال مماثلة ومصنفة بحسب القواعد ويدعم استخدامها قواعد بيانات معيارية مختلفة مثل قاعدة بيانات الهيئة العامة (GKD مليون مدخل بيانات)، وقاعدة بيانات أسماء الأفراد (PND 2,8 مليون مدخل بيانات)، والقاعدة المعيارية لبيانات رؤوس الموضوعات (SWD 0,5 مليون مدخل بيانات) لذا يعد تطوير قواعد موحدة إلى جانب تكوين ورعاية قواعد بيانات معيارية ضخمة هي الشروط بل وفى الوقت نفسه أيضاً مثال على التعاون الناجح بين المكتبات الألمانية.

حتى وإن كانت الاستفادة من الخدمات الخارجية فى طرق العمل التقليدية أمراً ممكناً من حيث المبدأ كما أنها كانت تمارس بشكل أو بآخر، إلا أنها لم تنتشر تأثيرها الكامل هكذا إلا مع إدخال نظام معالجة البيانات الإلكترونية عند الثبث الفنى الوصفى والموضوعى كما خلقت صيغة التبادل المميكن للمكتبات (MAB) التي طورتها المكتبة الوطنية الألمانية بمدينة فرانكفورت على نهر الماين فى الثمانينيات الشرط الرئيسى للانتفاع المتبادل من بيانات الفهارس التي يمكن قراءتها ألياً.

كذلك تعد المكتبة الوطنية الألمانية هي أهم مقدمى الخدمات الببليوغرافية فهي تقدم كل عام أكثر من 16 مليون مدخلاً للبيانات الحديثة. حيث تقدم السجلات الخاصة بكافة العناوين المذكورة فى سلاسل الببليوغرافيا الوطنية الألمانية والمدونة طبقاً (لقواعد المكتبات العلمية) (RAK-WB). ويتم ذلك إما فى الشكل التقليدى أو الإلكتروني، وتحتوى مداخلات بيانات الإصدارات الجديدة المصنفة موضوعياً منذ عام 1986، كذلك على تلك التي تتبع قواعد الفهرسة بحسب رؤوس المواضيع أو سلاسل رؤوس المواضيع وهناك تخطيط لاستخدام تصنيف الـ (Dewey Deciaml Classification) بوصفة أداة إضافية للثبث الفنى. أما المكتبات التي ترغب فى

تحويل فهرسها الورقية التقليدية إلى الشكل المقروء ألبا لثبت مقتنياتها القديمة أيضاً في الكتالوجات المتاحة على الخط المباشر، فتستطيع أن تستخدم بالنسبة لعناوين الأعمال الألمانية البيانات الببليوغرافية الوطنية الألمانية استرجاعياً حتى عام 1945 التي حولت إلى أقراص مليزر أو أقراص فيديو رقمية.

وفي نهاية عام 2001 عبرت لجنة وضع المعايير، التي تتخذ من المكتبة الألمانية مقراً لها (والتي أصبحت اليوم تدعى المكتبة الوطنية الألمانية DNB)، عن تأييدها لاستبدال هيكل البيانات الألماني وفقاً لصيغة التبادل المميكنة للمكتبات (MAB) بالبيانات الـ MARC الأمريكية وكذلك استبدال قواعد الفهارس الألمانية (RAK) بالقواعد الأنجلو-أمريكية للفهرسة (AACR2) - وهو اقتراح لاقى معارضة فورية وواسعة داخل منظومة المكتبات الألمانية. وبعد اختبار الدراسة القابلة للتنفيذ التي طرحت بعد ذلك على الفور فسوف تتحول بدءاً من عام 2007 كافة المكتبات الناطقة بالألمانية بالتدريج إلى نظام البيانات الأمريكية MARC21 للتبادل. لذا فإن مقدمى برمجيات المكتبات مطالبون بتكييف برامجهم وفقاً للبنية المعلوماتية الجديدة. ولم يتم حتى الآن اتخاذ قرار نهائى بشأن إدخال نظام AACR2 حيث سيتزايد بشدة الاحتياج إلى تدريب متميز، وهو الأمر المرتبط بذلك.

نظم الاتحادات الإقليمية

نشأت نظم الاتحادات الإقليمية منذ السبعينيات انطلاقاً من الفكرة الأساسية التي مفادها جواز استخدام سجلات العناوين التي وضعتها المكتبات الأخرى من أجل وضع فهرس للأعمال المكتناه حديثاً ويؤدى الثبت الفنى التعاونى، الذى كان يشمل الفهرسة الوصفية فى البداية ثم امتدا لاحقاً إلى التصنيف الموضوعى إلى عقلنة التنظيم العلمى عند معالجة الكتب حتى إنه يساعد على نشأة قواعد بيانات ثبت ضخمة، تلك التي أصبحت تشكل أدوات لا غنى عنها للبحث وتوجيه حركة الإعارة.

تطورت اتحادات المكتبات التي نشأت فى البداية على مستوى إقليمى لتصبح مع مرور الزمن هيئات ممتدة عبر الولايات وإن كان تكوين قاعدة بيانات الفهارسة تستخدم وتدار بشكل تعاونى هو الأمر الأهم فى البداية، فقد أضحت الاتحادات تتسابق فى سوق تكنولوجيا المعلومات من خلال تولى مهام جديدة وتوسيع دائرة خدماتها ومن ضمن أمثلة المهام التي تتركس الاتحادات نفسها لإنجازها هي إدارة فهرس مركزى ليكون بمثابة ثبت للدراسات والرسائل لصالح المقتنيات الأكثر قدماً بالأقاليم وبالتالي تحويل هذه الفهارس إلى صورة يمكن قراءتها ألبا (التغيير الاسترجاعى)، فضلاً عن تخطيط وتوجيه تطور معالجة البيانات إلكترونياً الخاص

بإقليم اتحاد، كذلك إعداد نظم جديدة لنقل الوثائق وبناء مكتبات رقمية إلى جانب تنظيم برنامج موسع للتدريب المتقدم إلا أن الشغل الشاغل لتلك الاتحادات هو القيام على مركز حاسبات المكتبة ويشرف هذا المركز على الفهرس المشترك للاتحاد على الخط المباشر، الذى يستخدمه المشتركون بوصفه أداة بحث وفهرسة، كذلك يتولى المركز توريد البيانات إلى النظم المحلية.

إن الغالبية العظمى من المكتبات العلمية موصلة اليوم بواحد من ستة أنظمة لاتحادات إقليمية، ويتزايد الاتجاه صوب مواصلة التكتل. وتتباين برامج حسابات المكتبات المستخدمة فى مراكز الحاسبات التابعة للاتحادات حيث يطبق مثلاً فى مركز الاتحاد التابع للرابطة العامة للمكتبات (GBV) منذ البداية نظام المكتبة بيكا (PICA) المستورد من هولندا. ومنذ عام 2005 يطبق كذلك مركز خدمات المكتبات بولاية بادن فورتمبيرج BSZ طرق ربط مكتبات جنوبى غرب ألمانيا باستخدام برمجيات OCLC PICA. كما تستخدم ثلاثة اتحادات أخرى وهي: مركز مكتبات المعاهد العليا لولاية شمال الراين وستفاليا (HBA) والاتحاد التعاونى للمكتبات - برلين - براندنبورج (KOBV) واتحاد مكتبات بافاريا BVB نظام منتشر عالمياً، ألا وهو نظام أليف (ALEPH). يتم التعاون بين نظم الربط فى الاتحادات الإقليمية فى مجموعاتهم لتتخذ السكرتارية التابعة لها مقراً فى المكتبة الوطنية الألمانية.

وفى محاولة للتقليل من عيوب ثبت الدراسات المحدودة إقليمياً والإصدارات غير الدورية قام المعهد الألمانى للمكتبات ببرلين فى الفترة من 1983 حتى 1997 بجمع البيانات الخاصة باتحادات المكتبات والمكتبات المفردة فى قاعدة بيانات صدرت فى صورة كروت بحث مصغرة تحت مسمى فهرس الاتحادات لبيانات القوائم المقروءة ألبا والخاصة بالمكتبات الألمانية (VK)، والذى صدر بعد ذلك فى صورة قاعدة بيانات دائمة على الخط المباشر ثم أصبح بمثابة أداة مفيدة لتوجيه حركة الإعارة والإسراع بها.

وقد حلت منذ فترة طويلة بعض الحلول التقنية الجديدة محل فهرس الاتحادات، حيث يربط فهرس كارلسروه الافتراضى (KVK) قواعد بيانات الاتحادات، التي تستخدم برامج حاسبات المكتبات الإقليمية المختلفة بفهرس افتراضى شامل. وبمجرد إدخال طلب بحث واحد يمكن استدعاء العديد من فهرس المكتبات

وسوق الكتاب المعتمدة على شبكات الإنترنت العالمية والتي تضم ما يربو على 100 مليون عنواناً لأعمال وكتب وقد أصبح فهرس كارلسروه الافتراضى منذ عام 1996 واحد من أهم أدوات البحث فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ويوره شهرياً حوالى من 1,5 مليون مستفيد. كما نفذت مكتبة جامعة كارسلور ه العديد من الفهارس الافتراضية الأخرى والتي تعتمد على فكرة وتقنية فهرس كارلسروه الافتراضى وذلك لأقاليم عديدة (مثل راينانيا - البلاتينات) ومجالات التخصص (مثل الشريقيات) أو مقتنيات المراجع (مثل بيبليوغرافيا الولايات) ولأنواع الوسائط (شرائط الفيديو) كذلك يقوم عدد متزايد من نظم الاتحادات الإقليمية بعرض أدوات بحث مشابهة وذلك فى إطار بناء المكتبات الرقمية والبوابات وإدخال نظم الطلب على الخط والتي تتخطى حدود الاتحادات.

وتلقى المكتبة الرقمية لولاية شمال الراين - وستفاليا (DigBig) التي طورها مركز مكتبات المعاهد العليا فى كولونيا إنتشاراً واسعاً، والذي يمكن أن تشارك فيه أيضاً كل مكتبة تابعة لمؤسسة عامة أو قانونية داخل ألمانيا أو حتى فى النمسا والمنطقة المتحدثة بالألمانية فى سويسرا. وتتيح تلك المكتبة الرقمية إمكانية استخدامها لإيجاد إجابات تحت سقف بحثى موحد من خلال عدد ضخم من مصادر المعلومات المتزامنة، منها أكثر من 300 فهرس مكتبات، وخدام نصوص قادمة، وماكينات بحث فى شبكة الإنترنت، وقواعد بيانات للكتب من كافة أنحاء العالم. حيث يظهر عليها ما إذا كان النص الذى عثر عليه متاح فعلياً إما على الخط المباشر أو من خلال توريد المستندات أو فى مكتبة أو فى سوق الكتاب على الخط المباشر أما فى حالة عدم توافر النص فهناك إحالات مرتبة موضوعياً تقود إلى قواعد بيانات معلومات على الخط المباشر أو على الأقراص المليزرية (مثل دوائر المعارف وقواعد البيانات المتخصصة) أو أنها تودى إلى مواقع عالية النوعية على شبكة الإنترنت. حيث يتيح "الدخول المعتمد إلى المكتبة الرقمية" من الشبكة الداخلية لإحدى المكتبات المشاركة أمام المنتمين إلى معاهد التعليم العالى ومستخدمى المكتبات المسجلين إمكانية الوصول مجاناً إلى نصوص كاملة وبنوك معلومات مرخصة من مواقع المكتبات المعنية. كما يستطيع الضيوف من كافة أنحاء العالم أن يستخدموا النصوص الكاملة بنوك المعلومات المجانية من خلال "المنفذ الخارجى". ويمكن فضلاً عن ذلك توجيه طلبات الاستعلام عن طريق مركز مكتبات المعاهد العليا فى "فهرس البلاد الثلاث" الذى يحوى ثبناً كاملاً لكافة محتويات المكتبات فى المنطقة المتحدثة بالألمانية. حيث تم إدخال حوالى 31 مليون ثبت ملكية لبيانات من مقاطعات شمال الراين - وستفاليا وراينانيا - البلاتينات وبافاريا وشمال ووسط ألمانيا إلى جانب النمسا فى الوقت الحالى.

قاعدة بيانات الدوريات

بينما تتم فهرسة الدراسات بشكل غير مركزى فى الاتحادات الإقليمية للمكتبات فقد تم تجهيز نظام مركزى على مستوى الجمهورية للدوريات منذ البداية وهو المعروف باسم قاعدة بيانات الدوريات (ZDB)، التى بنيت بالمساعدات المالية التى تقدمها جمعية البحوث الألمانية منذ عام 1973 بوصفها نظام اتحاد تعاونى، تقوم المكتبات المشاركة بإدخال بيانات عناوين الدوريات ومعطيات المركز عليه وقد بلغت قاعدة بيانات الدوريات حالة البيانات المعيارية التى تؤهلها لخدمة عناوين الدوريات بفضل نوعيتها ذات الطابع الببليوغرافى وظل نموذج توزيع المهام حتى اليوم بين إشراف تحريرى وفنى مقسم بين جهتين مختلفتين وتعتبر مكتبة الدولة للتراث الثقافى لبروسيا ببرلسين هى المنوطة بقاعدة بيانات الدوريات منذ تصفية المعهد الألمانى للمكتبات عام 1999 حيث انتقلت مسؤولية الإشراف على النظام إلى المكتبة الوطنية الألمانية وتستخدم قاعدة بيانات الدوريات كذلك نظام المكتبة بيكا PICA.

ويشارك الآن حوالى 4300 مؤسسة فى بناء وتوسيع قاعدة بيانات الدوريات، حيث تضع حوالى 150 مكتبة كبرى بيانات دورياتها وصحفها وسلاسل كتاباتها فى فهارس داخل قاعدة البيانات، أما المكتبات المتبقية فتسجل بيانات الدوريات من خلال إحدى المكتبات الكبرى أو تستعين بالإدارة المركزية فى هذا الصدد وتعنى هذه الإدارة بإستمارة المعلومات وتقادى أزواجيتها وتعود هذه المعلومات المسجلة داخل القاعدة لبيانات العناوين والمحتوى إلى اتحادات المكتبات مرة أخرى، حتى لا تكون مركزية من خلال قاعدة بيانات الدوريات فقط، بل توجه أيضاً إلى قواعد بيانات الاتحادات الإقليمية والفهارس المحلية المتاحة على الخط عبر الإنترنت كذلك تغذى هذه القاعدة خدمة توريد الوثائق subito بانتظام بأحدث البيانات.

تحوى قاعدة بيانات الدوريات اليوم ما يربو على 1.2 مليون عنوان لمجلة منهم حوالى 400.000 من المجلات الدورية، كما يضم حوالى 6 مليون ثبت مقتنيات لحوالى 4.300 مكتبة ألمانية. وهى متاحة فى شكلين: إما فى صورة الفهرس المتاح للجمهور يومياً على الخط المباشر (OPAC) أو فى صورة نسخة قرص مليزر يصدر مرتين سنوياً. ونظراً لأن الجزء الغالب من المكتبات المتخصصة ومكتبات المعاهد لا تضع دورياتها المثبتة فى قاعدة بيانات رهن تصرف حركة الإعارة فإن هذه الأعمال توضع عليها علامة خاصة وتقدم المكتبات

المشاركة في حركة الإعارة والتي يزيد عددها على 400 مكتبة توفر حوالى 95% من العناوين المسجلة فى قاعدة بيانات الدوريات.

وضع الطريق إلى شبكة الإنترنت حجر الأساس لمستقبل قاعدة بيانات الدوريات، التى تعكف على خدمات أخرى مبتكرة مثل وضع مكونات للطلبات وربط قاعدة بيانات الدوريات بقاعدة بيانات محتويات الدوريات. وقد أصبحت المكتبة الوطنية الألمانية أحد المشتركين فى قاعدة بيانات الدوريات منذ عام 2007، حيث أنها حتى الآن هى التى تضع قوائم للدوريات التى تصدر فى جمهورية ألمانيا الاتحادية مستقلة بذلك عن قاعدة بيانات الدوريات. وقد بدأت قاعدة بيانات الدوريات بالفعل فى إدراج الدوريات الألمانية وكذلك الناطقة بالألمانية والقادمة من مكتبات أجنبية، كما بدأت فى وضع سجل للدوريات الإلكترونية. وهى تتعاون فى هذا المجال مع مكتبة الدوريات الإلكترونية (EZB) التى تعد واحدة من الخدمات الموسعة التى تقدمها مكتبة جامعة ريجنسبورج من أجل الاستخدام الفعال لدوريات النصوص العلمية الكاملة فى الإنترنت. حيث تتيح أكثر من 400 مكتبة ومؤسسة بحثية لمستخدميها إمكانية الدخول إلى مكتبة الدوريات الإلكترونية التى تحوى أكثر من 28.000 عنواناً من كافة مجالات التخصص.

سجلات الطبقات القديمة

نظراً لأن ألمانيا ظلت بلا مكتبة وطنية حتى مطلع القرن العشرين، فلم يكن لديها حتى ذلك الوقت كذلك أية بيبليوغرافيا قومية تكون بمثابة توثيق لكافة الكتابات التى ظهرت فى ألمانيا منذ اختراع الطباعة، حيث لم تكن فكرة تجميع البيبليوغرافيا القومية استرجاعياً أمراً وارداً فى أى وقت وكان البديل هو مشروعات الفهارس ذات الأهمية التى تتخطى الحدود الإقليمية والتى خصصت لقرون معينة بناء على الأعمال التى أوردتها بعض المكتبات المختارة من الإنتاج الأدبى وبينما تعالج مكتبة الدولة ببرلين الدليل الشامل لطبقات المعهد التى تؤدى الغرض من وظيفة الفهرس من خلال إثبات النسخ من مكتبات من كافة أنحاء العالم ترعى كذلك مكتبة الدولة ببافاريا منذ عام 1988 موقع العمل الألمانى فى دليل العناوين القصيرة للطبقات الأولى (ISTC) وهو عبارة عن قاعدة بيانات دولية للطبقات الأولى تخضع لإشراف الكتبة البريطانية بلندن، ويتوافر الدليل الذى يحتوى على مقتنيات كتب الطبقات الأولى الألمانية منذ اختراع الطباعة والمزوج بصور رقمية لبعض الصفحات الأساسية بها فى صورة قاعدة بيانات على قرص ملىزر.

ولن يمكن حصر كتابات القرون التى تلت عصر الطبقات الأولى بيبليوغرافيا سوى بالعمل المشترك. فقد أصدرت على سبيل المثال مكتبة الدولة ببافاريا بالاشتراك مع مكتبة هيرتسوج أوجوست فى فولفينوتيل منذ عام 1983 سجلاً بالطبقات التى ظهرت فى مجال اللغة الألمانية فى القرن السادس عشر (VD16) واستكمل هذا العمل، حيث تم إنجاز سجل يضم حوالى 75.000 عملاً مطبوعاً نتيجة دمج بيانات من مكتبات أخرى وبعض كتب البيبليوغرافيا. وفى مرحلة تالية من العمل تقوم حوالى ثلاثون مكتبة ألمانية بتسجيل عناوين لكتابات أخرى ليست مدرجة على السجل البيبليوغرافى، وهكذا تكون ملحق للسجل يضم حوالى 25000 عنواناً آخر تم إدخاله على قاعدة البيانات. واستكمالاً للسجل البيبليوغرافى الذى يتكون من 22 مجلداً مطبوعاً تم عمل ملف معلومات إلكترونى حول المكتبات التى تمتلك نسخاً مطابقة للطبقات المسجلة. ومنذ تحويل توصيفات عناوين الأعمال الرئيسية يتوافر الآن فهرس الطبقات الألمانية للقرن السادس عشر (VD 16) ليكون بمثابة بنك للمعلومات.

بدأ بالفعل عام 1996 مشروع فهرس الطبقات الألمانية للقرن السابع عشر (VD17)، وهو مشروع معادل لمشروع طبقات القرن السادس عشر ومقدر له من عشرة إلى اثنتى عشرة عاماً بمشاركة تسع مكتبات جامعة علمية كبرى، كما أنه مدعوم كذلك من قبل الجمعية الألمانية للبحوث. وسوف يشمل فهرس القرن السابع عشر كافة الأعمال المطبوعة والمنشورة فى القرن السابع عشر فى المنطقة اللغوية والتاريخية الألمانية بغض النظر عن اللغة المكتوبة بها. وسوف تستكمل توصيفات العناوين ببعض الملامح التى طورت لتحديد هوية المطبوعات القديمة (لتكون بمثابة بصمة الأصبع لها) بالإضافة إلى الصفحات الرئيسية من المطبوعات المصورة سينماتياً أو باستخدام الماسح الضوئى (مثل صفحة الغلاف، بداية الجزء الأساسى، وبيانات النشر وتاريخه ومكانه وخلافه). وبذلك سوف ينشأ من قاعدة البيانات المتنوعة التى يمكن استدعائها والتى كانت عام 2006 تحوى ما يزيد على 237.000 عنواناً فى أكثر من 511.000 نسخة، فهرس يحقق غرض المطالبة بدليل بيبليوغرافى للطبقات القديمة من كافة الجوانب ويعد بمثابة خطوة للأمام على طريق التقسيم الزمنى للبيبليوغرافيا القومية الألمانية.

دليل مقتنيات الكتب التاريخية

يعتبر دليل مقتنيات الكتب التاريخية فى ألمانيا استكمالاً لفهرس البيبليوغرافيا القومية الاسترجاعية، وهو مشروع مشترك بين المكتبات الألمانية تدعمه وتموله مؤسسة فولكس فاغن، وقام بتحريره عالم الكتب الأستاذ الدكتور بيرنهارد فابيان لتصدره دار نشر جورج أولمز <Georg Olms> فى 27 مجلد. ويختلف هذا الدليل

على قوائم وفهارس الكتب في أن اهتمامه لا ينصب على الكتاب المنفرد ولكن على مقتنيات المكتبات بأكملها فهو يعتبر بمثابة حصر للكتابات الصادرة منذ اختراع الطباعة وحتى نهاية القرن التاسع عشر، كما يضع في الاعتبار كافة الأجناس الأدبية ولا يفرق بين الأعمال المكتوبة باللغة الألمانية وتلك بلغة أجنبية ويصف هذا الدليل في استعراض زمني ومنظم المجموعات التاريخية التي تمتلكها قرابة 1500 مكتبة ألمانية وهو يدرج بذلك كافة أنماط المكتبات ويراعى تقسيمه بحسب الولايات الطبيعية الإقليمية لقطاع المكتبات في ألمانيا.

يشكل "دليل مقتنيات الكتب التاريخية" أداة جديدة للعمل العلمي والمكتبي ويتوجه إلى كافة نظم البحث العملة تاريخياً على وجه الخصوص كما امتد ليشمل أيضاً الدول المجاورة لألمانيا إلى جانب "دليل مقتنيات الكتب التاريخية في النمسا"، والذي يصف في أربع مجلدات مجموعات مقتنيات أكثر من 250 مكتبة، نشأ "دليل مقتنيات الكتب الألمانية التاريخية في أوروبا" وهو استعراض لمجموعات من مكتبات تضم مقتنيات ضخمة ومميزة وتقوم القسم الثلاث للدليل معا بتوثيق تاريخ الحضارة القديمة بوسط أوروبا.

التعاون في مجال الاستفادة والمعلومات

تعد الاستعارة الخارجية أو ما يسمى بحركة الإعارة العابرة للأقاليم أو حركة الإعارة الألمانية هي أصدق دليل على تعاون المكتبات الألمانية في مجال الاستفادة ويعزى ذلك إلى تقليد كان سائداً منذ القرن التاسع عشر أما اليوم فتشكل حركة الإعارة الخارجية خدمة تقليدية تعاني من منافسة النظم الحديثة لطلب الوثائق وتوريدها المباشر والتي تخطت التناقض بين الثبت السريع والتوريد البطيء.

حركة الإعارة العابرة للأقاليم

لم يكن من الممكن أو أنه أيضاً ليس بالأمر الممكن أن تمتلك مكتبة كل الكتب والدوريات أو أية أشكال من وسائط المعلومات التي يبحث عنها مستخدميها كاملة، لذلك تطور نظام لحركة الإعارة في بداية القرن العشرين يعتمد على مبدأ المساعدة المتبادلة. واليوم تشمل حركة الإعارة العابرة للأقاليم كافة الولايات للجمهورية الاتحادية. وتدعم هذه الحركة البحث والمعرفة بشكل مباشر، وتوفر كذلك المراجع الموضوعية والمتخصصة المطلوبة في مجال التدريب واستكمال التعليم والتأهيل المتقدم إلى جانب النشاط المهني.

ولاستعراض مقتنيات المكتبات الألمانية ولتوجيه حركة الإعارة العابرة للأقاليم تم عمل فهرس إقليمية مركزية بعد الحرب العالمية الثانية تغطي حدود الولايات أحياناً وتتخطاها في أحيان أخرى وقد انتقلت الفهارس المركزية للمكتبات الكبرى ذات المهام الإقليمية إلى حد ما إلى حوزة مراكز الاتحادات الإقليمية. حيث تتخذ الفهارس المركزية المتوافرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية مواقعها في عشرة مراكز إعارة هي برلين، ودرسدن، وفرانكفورت على نهر الماين، وجوتنجن، وهاله، وهامبورج، وبيننا، وكولونيا وميونخ، وشنتوجارت.

وشكلت الفهارس المركزية منذ زمن طويل واحدة من المكونات التي لا غنى عنها لإتاحة الكتب المطلوبة بالنسبة لحركة الإعارة التي تجرى داخل الإقليم نفسه وكانت الفهارس المركزية السبع للولايات الألمانية آنذاك حتى بداية التسعينيات تضم أكثر من 50 مليون عنوان لكتاب أما اليوم فإن هذه الفهارس المركزية تشكل أهمية فقط لتثبيت المقتنيات القديمة التي لا يمكن قرائتها آلياً فحسب حيث تولت قواعد بيانات الاتحادات إلى جانب ماكينات البحث التي ظهرت مؤخراً مثل فهرس كارلسروه الافتراضي KVK، والمكتبة الرقمية DigiBib مهمة هذه الفهارس ألا وهي توجيه حركة الإعارة.

وقد تضاعف عدد الطلبات في حركة الإعارة في الفترة بين 1966 و 1978 من مليون طلب إلى مليوني طلب. وفي عام 1995 تم تسليم أكثر من ثلاثة ملايين طلب للإعارة الخارجية. ويبلغ عدد الطلبات التي تم تسليمها في حركة الإعارة المانحة في تلك الأثناء حوالي 4,9 مليون طلب (2005). كذلك تزايد عدد المكتبات المشاركة في حركة الإعارة زيادة مطردة، فهناك الآن حوالي 1.100 مكتبة مسجلة ضمن حركة الإعارة العابرة للأقاليم، لذا تم إدراج أسماء هذه المكتبات وشاراتها في دليل للشارات تصدره مكتبة الدولة ببرلين بوصفها مقر المركزى للشارات.

وإلى جانب حركة الإعارة العابرة للإقليم تتواجد مستويات أخرى من حركة الإعارة حيث يوجد داخل نظام المكتبة المحلي عادة حركة إعارة داخلية فيما بين المكتبة المركزية ومكتبات المدن أو المكتبة المتنقلة وهناك

نظام لحركة الإعارة الإقليمية داخل بعض الولايات الاتحادية يسمح بالاتصال بحركة الإعارة الوطنية وفي الإعارة الإقليمية داخل بعض الولايات الاتحادية يسمح بالاتصال بحركة الإعارة الوطنية. وفي النهاية يجدر ذكر حركة الإعارة الدولية التي تشارك فيها مكاتب جمهورية ألمانيا الاتحادية أيضاً. وتعتبر مكتبة الدولة ببرلين هي مقر التبادل لحركة الإعارة الدولية.

خدمات توريد الوثائق إلكترونياً

تظهر بشكل متزايد صورة جديدة "للإعارة الخارجية" لتحل محل حركة الإعارة التقليدية وتتخذ من التعجيل بتوريد الوثائق هدفاً لها. حيث تستخدم إمكانات التكنولوجيا الحديثة للاتصال والمعلومات، ولا تجرى فيما بين مكنتين بل بين المكتبة والمستفيد مباشرة وتشارك هذه الصورة أن يكون للمستفيد إمكانية للدخول على قواعد بيانات المراجع. ويعتبر هذا الشرط متحقق بالفعل نظراً لأن المكتبات ونظم الاتحادات تقدم قواعد بيانات في صورة فهرس الإعارة على الخط المباشر على شبكة الانترنت ونتيجة لاستخدام إمكانات الطلب الإلكتروني وطرق التشغيل الإلكترونية في العقد الماضي ظهر عدد من خدمات توصيل الوثائق - مستحقة الرسوم.

تقدم المكتبة المركزية الألمانية للعلوم الطبية التي تتخذ من كولونيا مقراً لها أشكال طلب وتوريد مختلفة لنسخ المقالات من المجموعات التي تزيد على 8.000 مجلة متخصصة في الطب العضوي. وكذلك تقدم مكتبة المعلومات الفنية ومن خلال خدمة TIBORDER ONLINE وعلى الخط المباشر مقالات وكتب وتقارير ومصغرات لكافة العناوين المطلوبة، وتعرض إمكانية العثور المباشر على الخط على مقالات المجالات الإلكترونية. كما تقدم المكتبة الألمانية المركزية لعلوم الاقتصاد، ومركز معلومات لابنيتس للاقتصاد في مدينتي كييل وهامبورج خدمة وثائق وطنية ودولية للكتب ونسخ المقالات.

تقدم عدة مكاتب جامعات خدمة سرعة توريد - لمجالات الجمع الخاصة بالنسبة لمحتوياتها من المراجع الخاصة بمحاور جمع المراجع، وترسل صوراً من المقالات والدراسات والرسائل - مع بعض القيود - مباشرة إلى المستفيد حتى إلى خارج البلاد وقد طورت مراكز الاتحادات نظم طلبات مشابهة وعبارة للأقاليم واستكملتها ببعض الخدمات. ومن أبلغ الأمثلة على ذلك حصر كافة الوثائق الرقمية والنصوص الإلكترونية الكاملة والمتوفرة، إلى جانب عرض قواعد بيانات محتويات الدوريات فضلاً عن الربط بين قواعد بيانات على أقراص مليزرة وبين نظام الطلب. ويوضح عدد المهام التي سجلت في نهاية عام 2006 على سبيل المثال من تلك التي تتجاوز سنويًا المئات من الطلبات حين تقدم على نظام الطلب المباشر من الرابطة العامة للمكاتب (GBV)، يوضح مدى الاستفادة من هذه الصورة الجديدة من "الإعارة الخارجية".

أصبح مشروع subito بمرور الوقت أهم خدمة توصيل الوثائق عبر الأقاليم وهو عبارة عن "مشروع قام على مبادرة من الحكومة الاتحادية والولايات" عام 1994 للإسراع من الإمداد بخدمة المعلومات والمراجع. وأصبح مفهوم مشروع subito منذ ذلك الحين أنه مشروع خدمات موجه للعملاء، يعمل بحسب اقتصاد السوق ويقدر على المنافسة العالمية. والأعضاء أو الموردين في اتحاد subito وثائق سوبيتو من المكتبات، الشركة مشهورة عام 2003، جمعهم من المكتبات الشاملة والمتخصصة، حيث يبلغ عددها حالياً 35 هيئة، تتخذ من برلين مقراً ومركزاً لتسيير العمل من قبل موظفين ثابتين.

تتيح خدمة توصيل الوثائق إمكانية البحث على الخط المباشر والطلب والتوصيل المباشر للمراجع إلى مقر المستفيد، كما أنها تتم باستخدام شبكة الإنترنت وتحتوي هذه الخدمة مقالات من المجالات يمكن نقلها بعد نسخها، وكذلك كتب وأعمال مجمعة ورسائل علمية وبعض المراجع الأخرى التي يجب إعادتها تتم الطلبات بالطرق الإلكترونية، ويمكن توصيل نسخ المقالات إلكترونياً أو عن طريق الفاكس أو بالبريد وتتراوح مدة توريد الطلب بين ثلاثة أيام عمل (الخدمة العادية) أو يوم عمل واحد (الخدمة السريعة)، في كل الأحوال دون احتساب يوم السبت.

وتتحدد التكاليف بحسب شكل وسرعة التوريد وبحسب مجموعة العملاء التي يتبعها المستفيد: حيث يتم التفريق بين التلاميذ / الطلبة والمستخدمين الاقتصاديين والأشخاص العاديين وينطبق سعر خاص على subito سوبيتو لخدمة المكتبات، وهو عرض يقتصر فقط على المكتبات داخل وخارج البلاد حيث تستطيع المكتبات بمقتضى هذا العرض تقديم خدمة توصيل في 72 ساعة لمقالات المجالات إلى مستخدميها. ويتوقف تحديد نوعية العميل والخدمة المقدمة بأن يكون محل سكن العمياء داخل المنطقة المتحدثة بالألمانية أو خارجها. ويندرج ضمن

حدود المنطقة المتحدثة بالألمانية كل من ألمانيا ، والنمسا، وإمارة ليختنشتاين، وسويسرا، في حين تعد كافة الدول الأخرى ضمن الإطار الدولي.

منذ عدة سنوات يتخذ ناشرون ألمان ودوليون خطوات قانونية ضد سوبيتو حتى يصلوا إلى وقف توريد الوثائق وحركة الإعارة الخارجية مع المكتبات داخل البلاد وخارجها. وقد تم التوصل إلى اتفاق بإدراج التخلي عن حقوق الملكية الفكرية في رسوم سوبيتو، التي تصل سنويا إلى عدة ملايين من عملة اليورو توردها سوبيتو إلى جمعية كلمة بوصفها هامش ربح. إلا أن سوبيتو اضطرت إلى إيقاف توريد الوثائق إلى الدول التي لا تنتمي إلى المنطقة المتحدثة بالألمانية في عام 2003. ولم تحسم بعض القضايا الأخرى نهائيا حتى الآن. وإذا ما رجحت كفة الناشرين أمام المحكمة فسوف تتأثر عملية الإمداد بالبحوث والعلوم إلى المناطق التي لا تتوافر بها تلك المراجع في ألمانيا تأثرا شديدا.

ورغم الصعوبات فقد تمكنت subito من زيادة حجم طلباتها في السنوات الماضية بإستمرار، حيث بلغ عدد الطلبات عام 2005 1,3 مليون طلباً. ويساهم مشروع سوبيتو بالتعاون مع نظم توصيل وثائق أخرى في تحسين خدمة توفير المعلومات في ألمانيا. حيث تكمل كافة الخدمات المذكورة حركة الإعارة الخارجية التقليدية. ولا يمكن التكهن بكيفية تنظيم "مشهد التوريد" هذه مجدداً في المستقبل على مستوى ألمانيا وأوروبا بأكملها.

خدمات معلوماتية تعاونية

تدار المكتبة الألمانية في الإنترنت DIB منذ إطلاقها عام 2000 من خلال تكتل المكتبات وفقا لمبادرة مكتبة مدينة بريمن، ومؤسسة بيرتلسمان والاتحاد الألماني للمكتبات بوصفها مشروع تعاون يتخطى الأقاليم للمكتبات العامة والعلمية. حيث تقدم اليوم 94 مكتبة مشاركة من ألمانيا والنمسا وسويسرا معلومات باستخدام البريد الإلكتروني، فضلا عن كتالوج إحالات سنوي مختبر نوعيا ومقسم بحسب الموضوعات لمواقع الإنترنت الألمانية يضم أكثر من 6.350 عنوانا لموقع. وهكذا تتاح الفرصة أمام مستخدمي المكتبة الألمانية في الإنترنت لتوجيه أسئلتهم المعرفية من مختلف الأنواع إلى بوابة الإنترنت الببليوغرافية فيحصلوا على إجابات كافية وفي أسرع وقت من المكتبات. أما مكتب تنسيق العمل الخاص بهذه المكتبة فقد اتخذ من مكتبة مدينة دريسدن مقرا له، في حين يخضع الإشراف التقني لمركز خدمات المكتبات لولاية بادن فورتمبيرج الكائن في مدينة كونستانس. في عام 2005 تم تسجيل حوالي 470.000 زائر لموقع المكتبة الألمانية في الإنترنت، إلى جانب 3,5 مليون دخولا على الصفحات، أما عدد الأسئلة الموجهة عبر البريد الإلكتروني فقد بلغ 4.900.

وقد أثرت اتحادات معلوماتية تعاونية افتراضية أخرى لها محور موضوعات في مجال المعلومات العلمية مركز مكتبات المعاهد العليا في كولونيا من خلال "المعلومات الرقمية" "DigiAuskunft" ومركز خدمات المكتبات بادن فورتمبيرج في كونستانس من خلال "مكتب المعلومات" "InfoDesk".

6- مستقبل المكتبة

مكتبة المستقبل

المقومات والأفكار الاستراتيجية

أى مستقبل ذلك الذى ينتظر المكتبات؟ هل ستبقى المكتبات إلى بعد عشر سنوات أو عشرين سنة على نفس الشاكلة التى نعرفها بها اليوم؟ هل حانت نهايتها مع تقدم الثورة الرقمية، وهل ستزيحها بنوك المعلومات المميكنة وماكينات البحث أو تحل محلها على الإطلاق؟ وإذا ما استمرت المكتبات رغم كل نذر الشؤم تلك: فكيف ستبدو إذن؟ هل ستكون مجرد فكرة أم غرفة افتراضية أم ستظل مكاناً طبيعياً محاطاً بالأسوار ومغطى بسقف؟ تلك هى التساؤلات التى يطرحها أصحاب القرار، والممولون ورجال الاقتصاد والرأى العام، إلى جانب أمناء المكتبات بشكل متزايد. وهى أسئلة مبررة لأن معظم أصحاب الرؤى والمنتبين بالمستقبل يرسمون بين ليلة وضحاها صورة قاتمة للمكتبات، ويرون مستقبلها بريبة شديدة. إلا أنه لا زالت هناك أصوات متفائلة تتعالى لتمنح المكتبة فرص نجاة جيدة ويتطلعون إلى رؤيتها فى شكلها المعهود كمكان طبيعى فى المستقبل البعيد، ولا سيما مكان يحمل صبغة هؤلاء المتخصصين فى المعلومات الأكفاء والنشطاء، ومزدان بأرفف ونضد معلومات ومكاتب تملؤها شاشات الكمبيوتر ويعمه الصمت الذى ينطوى على جهد حثيث.

لقد ضاع الكثير من الثوابت المعتادة داخل عالم المكتبات المتخصصة، ولاسيما ماله ارتباطاً بواجبات المكتبات وبديهياتها، وذلك فى السنوات الأخيرة على وجه الخصوص وليس فى ألمانيا وحدها. فلم تعد قراءة الكتاب من الأمور المفروغ منها تحت تأثير الوسائط الرقمية. وهناك أصوات متشائمة تعلن نهاية الكتاب، فكل شىء قد تغير كما تغير مستخدموا المكتبة فى القرن الحادى والعشرين: حيث أصبحوا أكثر ثقافة، وثراء، ولديهم سهولة فى الحركة، بل وأصبحوا أكثر رشداً عما كان عليه قراء القرن العشرين. إن العملاء الجدد يتخذون قراراتهم بوعى أكثر، عما يفعلونه فى أوقات فراغهم، نظراً لأن وقت الفراغ أصبح محدوداً، فبات على المكتبة أن تناقش مؤسسات أخرى فى سوق أوقات الفراغ. وفى الوقت نفسه هناك تغير كبير يحدث فى الإدارات العامة، التى بدأت فى خصخصة بعض الخدمات وإخضاع مؤسساتها لحسابات أداء وتكاليف صارمة.

إن التحول الجذرى الذى حدث فى العقد الأخير على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية يلقى بعدة أسئلة هامة. هل سيؤدى وجود تقنيات حديثة إلى سرعة حصر المكتبات فى غرف افتراضية واستبدالها بمكتبة دولية موصلة بشبكة كبرى فى الفراغ السبرى؟ هل ستنتصر مكاتب الأرشيف ومتاحف العالم ومكتباته لتصبح ذاكرة ضخمة للإنسانية متصلة بشبكة كبرى؟ كما أن كافة أجزاء النظم الحالية للاتصالات العامة والعلمية التى تتكون من دور نشر ومكتبات ومقدمى بنوك المعلومات، ومؤلفين وقراء، كلها ستصبح محل تساؤل فى مواجهة تلك التغيرات الجذرية، حيث سيتعين تحديد مفاهيم جديدة لها شأنها شأن المطبوعات مثل الكتاب والمجلة. وإذا كانت المكتبات اليوم، فى عام 2007، لا زالت تمثل المورد الرئيسى للمعلومات من شتى الأنواع للعلوم والتعليم، فإن هناك تطورات معينة من شأنها التأكيد على أن المكتبات ستصبح فى السنوات الخمس أو العشر القادمة واحدة من موارد المعلومات المتعددة ولكن ما هى توابع ذلك؟

هناك خمس شروط يمكن صياغتها من رؤية اليوم وبمنظرة إلى المستقبل، لتكون بمثابة نظريات مطروحة للنقاش:

النظرية الأولى: سوف يصبح التعليم مسألة أساسية فى القرن الحادى عشر شديد التقدم، وهو الأمر الذى سيؤثر تأثيراً كبيراً على المجتمع بأكمله، وعلى الاقتصاد فى المقام الأول. النظرية الثانية: لن يشكل الحصول على معلومة فى العقد القادم أية مشكلة بل الاقتصاد على المهم والصحيح منها: حيث ستعالى الصيحات بمبدأ النوعية وليس الكم ليصبح ذلك هو المعول الأساسى. النظرية الثالثة: يجب إعادة هيكلة المكتبة بمثابة السوق الذى يتيح إمكانية لقاء الأفراد، ويجب تشكيلها بطريقة أخرى، تختلف عن ذلك المكان المنزوى أمام شاشة الكمبيوتر حيث يكون تركيز البصر موجه إلى "القرية الكونية" الإنترنت.

النظرية الرابعة: يجب أن تتوافر مكتبة الغد فى شكل غرفة مرتبطة بمبنى وجزء مستقل من الحياة الثقافية لمجتمع ما وقد اندمج فى الحياة الاجتماعية، حيث أنه دون وجود مبنى للمكتبة ستصبح المدينة بلا روح ولن يتمكن مواطنوها من أن يتواجدوا بشكل حقيقى فى مبناها الافتراضى الكائن داخل المكتبات الموصلة بشبكة عالمية. النظرية الخامسة: سوف تتأرجح العلاقة بين الوسائط المطبوعة والوسائط المخزنة رقمياً فى السنوات العشر القادمة لتصبح متساوية تماماً بنسبة 50 إلى 50، إلا أن المجالات التى لا تعتمد على الكتاب سوف تزداد فى العقود القادمة باضطراد.

سوف تُحدد زيادة تنوع الوسائط مدى تطور المكتبة بلا أدنى شك سواء بالسلب أو بالإيجاب حيث أن تكاليف الاستثمار الباهظة التى يتطلبها إدخال حاسبات تخزين جديدة وأجهزة قراءة لها تأثير مفرغ من جهات متعددة لدى رعاة المكتبات، خاصة إذا لم يكن هناك رؤية واضحة فيما يختص بفرصها المستقبلية ووجودها فى السوق. فالكتب الإلكترونية (E-Books) التى كانت تشكل سوق المستقبل المبشر فى مطلع عام 2000 والتى

سرعان ما أضححت من العوارض الوسيطة محل السخرية، عادت لتعيش مرحلة إزدهار غير متوقعة في الوقت الحالي، وهي تحظى بفرص واعدة في السوق بشكل واضح وجلى خاصة في العقد القادم. ويؤكد هذا المثال مدى صعوبة تقدير الابتكارات التقنية سواء كانت وسائط تخزين حديثة أو طرق توزيع جديدة عبر الإنترنت. لا شك أن المجال الذي يتحرك في إطاره دور النشر ومنتجات الكتب والوسائط بما فيها الوسائط التقليدية والرقمية سوف يشارك في لعب دور حاسم في مستقبل المكتبات. حيث أن سوق الدوريات المتوافرة إلكترونياً يشكل جانب جوهري لدى المكتبات العلمية على وجه الخصوص، حتى أن جانب كبير من المجلات المتخصصة التي تصدر من فترة طويلة في صورة صحف الكترونية E-Journal، بينما المجلات المطبوعة لا زالت تحظى بالقبول لدى العملاء إلا أن آلية الارتفاع المستمر للأسعار التي تحركها بعض دور النشر تقوى من عملية إحلال النسخ الورقية المطبوعة. لذا يرى الكاتب ديتير إ. تسيمر أنه لا شك أن أشكال النشر الرقمية الجديدة سوف تحل محل طباعة الكتاب والمكتبة التقليدية. ويعتقد أن الشكل الورقي المطبوع سوف يظل متوافر فيما بعد ولكن دوره سيحتل مكانة هامشية وبشكل متزايد. كما يعتقد تسيمر في أهمية تلك المكتبة العالمية الافتراضية، التي هي تحت الإنشاء الآن ولكنها تخطو خطى واسعة، والتي سوف تتواجد في غضون عشر سنوات أو عشرين سنة كما هو الحال بالنسبة لأكبر المكتبات التقليدية.

يرى الكثير من المتخصصين والكتاب أن أهمية المكتبات الرئيسية لا تقدر حق قدرها لأسباب عديدة ولا تطبق سياسياً. ومن أهم الأسباب أدت إلى ذلك ما يلي: قلة الوعي السياسى بوظائف المكتبة، وانعدام الثقة في القدرة على الابتكار للمؤسسات القديمة في هذه الألفية، حيث لا يثق أحد في قدرتها على الوفاء بالمتطلبات الجديدة للمجتمع المعلوماتي. ومن توابع انعدام الثقة هذا أن هناك ومنذ زمن طويل جمود في أشكال الدعم لهذه المؤسسات تقام في السنوات الخمس الأخيرة حتى بلغ حد نقص التمويل في حالات كثيرة، فمن الواضح أن أمناء المكتبات والمؤيدين للمكتبات في ألمانيا لم يحققوا نجاحاً حتى الآن في ترسيخ دور المكتبة بوصفها مؤسسة ثقافية ومعلوماتية مركزية، ولا سيما بدرجة قابلة للتصديق ومستدامة في عقول أصحاب القرار في ألمانيا كما هو الحال في الدول الأنجلوساكسونية والاسكندنافية.

تصف ورقة الاستراتيجية القومية التي أصدرتها مؤسسة بيرلنسمان عام 2004 بالاستشراف مع اتحاد المكتبة والمعلومات بألمانيا (BID) والتي أطلقوا عليها اسم "مكتبة عام 2007"، نموذج ما يجب أن يكون عليه الهيكل الجديد والذي يتماشى مع العصر. ذلك التصور الذي دارت على أساسه نقاشات سياسية وتخصصية حول التصور المستقبلي للمكتبات، ولا سيما النقاش الذي نشأ في أجزاء ولكنه يجب أن يتواصل. وقد قدم معهد أبحاث الرأي العام Infas قاعدة البيانات لذلك المشروع بناء على مجموعة كبيرة من الاستفتاءات. وكانت أكثر النتائج أهمية هي الاجابات التي حصل عليها المعهد رداً على السؤال: "كيف يرى العملاء المكتبات؟" حيث جاء ملخص الإجابات كالتالي: " سوف يرى البعض المكتبات بوصفها مكان لطيف ولكن ليس بدرجة كافية حيث أن نصف العملاء فقط راضون عن الانطباعات المكانية لها. أما أهمية "المكتبة بوصفها مكان"، أو بعبارة أخرى التصميم المعماري والمكاني فقليل ما تحظى بالانتباه فإذا ما أضفنا إليه معروفاً ناقصاً أو ليس حالى، الأمر الذي يؤدي تناقص درجة احتياج العميل نظراً لاجراءات التوفير الصارمة، فلا عجب أن تتزايد نسبة عدم الرضى عن المكتبة.

وتشكل "الصور الراسخة في عقول" الكثير من المواطنين والمسؤولين السياسيين مشكلة كبرى عندما يتعلق الأمر بالمكتبات العامة. حيث إن المرادفات المستخدمة من قبل مستخدمي المكتبة مثل دار الكتب الشعبية، مكتبة الاعارة ومحبي القراءة، كلها كلمات تتم عن تجارب أحادية الجانب غالباً ما تكون متأثرة بذكريات سلبية أو لعلها تكون تجارب محدودة رسخت وجهات نظر معينة حيال المكتبات المحلية، مما يشنت الانتباه عن إمكانيات التطوير وفرصه. ونظراً لأن المتطلبات الاجتماعية وتوقعات المواطنين قد تغيرت بشكل جذري، فلعل الوقت قد حان كي نضع المكتبات في قلب التخطيط الثقافى والتعليمى وأن نبذل كافة الجهود التي من شأنها أن تحسن صورة المكتبة حتى تتخلص من التصورات التقليدية العتيقة والزائفة عن مكتبات القراءة والإعارة ومكتبات الدراسات.

يرى تصور الاستراتيجية "مكتبة عام 2007" أن أهم الخطوات صوب تأمين مستقبل قطاع المكتبات الألمانية تكمن في تأسيس كيان ينعم بالتنسيق على مستوى الولايات، ولا سيما وكالة تطوير المكتبات (BEA)، لتأتى في صورة مؤسسة تخضع للقانون العام والخاص بوصفها وسيلة دفع مركزية لتحديث المكتبات. فقطاع المكتبات الذى يجب أن يوفى بمطالب المجتمع فى المستقبل، يحتاج إلى تعاون متناغم بين المبادرة المحلية والقيادة المركزية، كما يحتاج إلى دعم، وهو ما نتعلمه من النماذج الأجنبية الناجحة. قد يكون الاستثمار الموجه فى نظم التعليم والتطوير السريع للمكتبات داخل عروض التعليم المتشابهة بمثابة إسهام أساسى على كافة المستويات لتأمين قدرة ألمانيا على المنافسة فى المستقبل. أما الشعارات الرئيسية التى يأمل واضعوا هذا التصور فى استخلاص دفعات جديدة منه لأصل قطاع المكتبات الألمانية فهى: التعلم من الأفضل، ودعم الأفضل بالبرامج

المفيدة والمتعلقة، وإدخال مستويات جودة والسماح بالمزيد من المنافسة من خلال تحديد المراتب، فضلاً عن ممارسة التخطيط البناء للتطوير وضمان الجودة وإعداد استراتيجيات توزيع ودعم المزيد من سبل التعاون.

يكن مستقبل المكتبة بشدة في سياق الشعار التالي: "مدخل محلي، معلومة كونية". لذا يجب أن تكون الإرادة السياسية هي جعل المكتبات بكافة أفرعها في وضع يسمح لها بمواصلة ممارسة تحويل الوسائط إلى الرقمية ونقل الوسائط، إلى جانب دفع الإمداد بالمعلومات وهيكلية المعرفة، على أن تكون المكتبات في ذلك نموذج يحتذى به وكيان رائد وموجه بحسب الظروف. في الوقت ذاته يجب أن تقوم المكتبات بوظيفة ملتقى النتاج الثقافي، والفعاليات والطلبات، كما يجب أن تراعى وجهات النظر الخاصة بإدارة الأعمال بشكل أقوى عما كان عليه الحال في الماضي.

صور ونماذج لمكتبة الغد العامة

أسفر استطلاع الرأي الذي تم بمناسبة إصدار الطبعة الأولى من هذا الكتاب عام 2003 بسؤال العشرات من الزملاء المتخصصين عن سلسلة من التقديرات المثيرة للاهتمام حول "مكتبة المستقبل". وهكذا يمكن تصنيف نموذجين من المفاهيم لمكتبة المستقبل، ليصنعا في شكل شعارات الوظائف المستقبلية للمكتبة ومهامها.

النموذج الأول: يرى أكثر من ثلاث أرباع المشاركين في الاستبيان مكتبة المستقبل غالباً في صورة مزيج من مكتبة للوسائط والمعلومات إلى مركز اتصالات ومكتب لخدمة المواطنين، بحيث يرتبط هذا كله بالدور الإضافي لموقع تعلم ووظيفة متحف للكتاب.

النموذج الثاني: يعتبر أكثر من نصف المشاركين في الاستبيان مكتبة المستقبل غالباً بمثابة مزيج من مركز اللوائح وخدام النص الكامل، بينما يندمج دور المكتبة بوصفها مركز ثقافي مع مهقى الإنترنت. وقد سادت غالبية التحفظات والشكوك تصور اتخاذ المكتبة المستقبلية منحى مركز الحاسبات الذي يقوم بدور مركز معلومات مزود بمهقى للإنترنت وبعض المقتنيات المتحفية في قسم مستقل. كذلك لاقت فكرة تحول وظيفة مكتبة الغد إلى مكتب خدمات للمواطنين رفض جانب كبير من المشاركين في الاستفتاء.

كيف يمكن أن تبدو مكتبة الغد – ولا سيما المكتبة العامة – دون أن تسقط في فخ التصورات الخيالية؟ وقد خرج المكتبي كلاوس دام بأربعة نماذج تستحق أن تؤخذ في الاعتبار من شأنها أن تربط بين الحاضر والمستقبل بشكل واضح، وصاغ ذلك في مقال نشره عام 2005.

مكتبة الأسترخاء

وفقاً لما يؤكد ذلك التناقص بين عدد "المعبرين" النشطاء والعدد الكبير المتوافر من "الزائرين"، يتضح وجود احتياج كبير إلى أماكن للتواصل الاجتماعي تكون متاحة للجمهور. واليوم لم يعد من الممكن الاستغناء عن الكافيتيريا داخل مبنى المكتبة الحديثة. وهكذا بدأت الغرف المؤثثة بطريقة مريحة، ما يطلق عليه "غرف المعيشة" تستقر في المكتبات الأنجلوساكسونية التي يتوافد عليها الزوار طواعية ليتحدثوا معاً أو يتجولوا في شبكة الإنترنت ويتناولوا القهوة أو يسترخوا أثناء القراءة. يجب إذا وضع التصميم الداخلي الموجه بحسب المعيشة وتصميم أماكن "مفتوحة الاستخدامات" ومتنوعة محل اعتبار عند التخطيط لمكتبات المستقبل، ووضع تصور لها. كما ستمتد مواعيد العمل حتى ساعات المساء وفي عطلات نهاية الأسبوع وتصبح مسألة من البديهيات. إن مكتبة الغد هي مكان لإلهام مُجمع، مكان يتميز بجو خلاب وخرائط يشجع زائريه على التواجد فيه ليتمكنوا من التواصل مع عالم البحث عن المعلومات والكتب والوسائط الحديثة باسترخاء شديد.

مكتبة الاتحاد

أثبتت المكتبات المجهزة بطريقة تتناسب مع العصر منذ مدة طويلة أنها مقدم للخدمات ومزود بالمعرفة والمعلومات خالي من أى عوائق، ويمكن لجميع طبقات الشعب استخدامه، وذلك على كافة مستويات جغرافيا التعليم. ونظراً لأنه لا يمكن لأى مكتبة أن توفر كل التجهيزات بها، يجب أن تصبح مكتبة الغد العامة جزء من اتحاد مكتبات متشابهة بدرجة أقوى، مما يسمح باستخدام كم معروض أكبر وكامل ومتنوع من المراجع والوسائط. وفي تلك الحالة قد يكون وجود فهرست موحد يتخذ شكل بنك معلومات وسائط عام أمراً أكثر فعالية، إذا كان العملاء يستطيعون الدخول على عروض رابطة المكتبات وهم جالسون فرادى في غرف المعيشة أو مدارسهم أو أماكن عملهم.

ويعد توسيع الخدمات المكتبية في مزيج على مستوى المكتبات العلمية والعامة من الأمور التي تدور بشكل يتميز بالمثابرة، حيث يضمن بشكل منظم أن يستطيع كل عميل لأى من مكتبات الرابطة أن يستخدم بطاقة مكتبية واحدة وأن يستعير كل وسيط طلبه عبر شبكة الإنترنت من المكتبة الرئيسية أو يطلب إرساله إلى البيت نظير رسوم إضافية.

مكتبة الاتصالات

يوجد اليوم في أماكن عديدة مكتبات إلى جانب بعضها البعض أو في مواجهة بعضها البعض، وهي مكتبات تتبع رعاة مختلفين ولها وظائف مختلفة، وذلك دون الاتفاق على أى شكل من أشكال التعاون بينها. حيث

أنه في ظل تلك الأوقات الاقتصادية الصعبة يجب اختبار امكانية التعاون في كل استثمار. ويعد الاندماج في المباني، أو الاندماج مكانياً وتنظيمياً بين مكتبات صغيرة متعددة لتصبح وحدة أكبر حجماً خياراً واعداً للمستقبل. يجب إذا دراسة امكانية الدمج المكاني المباشر حيثما تتواجد منشآت تعليمية وثقافية عديدة في مدينة ما. وهكذا يمكن جمع المتحف الوطني، ومكتبة المدرسة، والمركز الطبي، والأرشيف والمدرسة الشعبية، وجاليري الفن والمكتبة، ليشكلوا جميعاً مجمعاً للمعلومات قادر على تقديم الخدمات بشكل فعال.

وكالة مكتبة المدينة

إن ذلك التنوع الكبير بين رعاة المكتبات ووظائفها داخل المدن الكبرى والمتوسطة يسمح بتطوير نظام مكتبات متشابك بطريقة أو بأخرى، إذا لم يكن الدمج المكاني غير قابل للتنفيذ لأسباب مختلفة. والمقصود هنا هو هذا الكم الهائل من مكتبات المدارس على وجه الخصوص، حيث تنتشر في كل مكان مثل الجزر الصغيرة المنعزلة عن بعضها البعض. وهكذا يمكن لمكتبة المدينة في المستقبل أن تكون بمثابة وكالة مكتبات تقوم بدور التنسيق والتكامل لتحل محل مركز الصدارة ووظيفة أمين مكتبة المدرسة ليخدم كافة مدارس المدينة: فهو يقدم المشورة للموظفين ويعمل على توفير الكتاب والوسائط لكل الشركاء، كما يهتم بثبت مخزون المكتبات ومعالجته، وتنسيق توزيع المهام على العاملين ويسعى لبلوغ توازن في الخدمات.

المكتبات العلمية الرؤية والواقع

طور المتخصصون العاملون في مجال المكتبات العلمية رؤى وخطط لتشكيل المستقبل المكتبي، مثلما فعل ممثلوا قطاع المكتبات العامة حتى وإن كانت تلك نظرة إلى المستقبل البعيد، كما فعل الكثير من مشاهير ممثلي قطاع الكتب والمكتبات في الطبعة الأولى من هذا الكتاب، فهذا لا يمنع أن نوجه أبعصارنا كذلك إلى المستقبل القريب أي صوب التطورات التي تحدث بالفعل منذ وقت طويل، تلك التطورات التي سيحددها ذلك الدور المتغير باستمرار للمكتبات في مجتمع المعلومات، الذي أصبحت فيه المعلومة مصدراً رئيسياً. كما أنها أصبحت تتمتع بأهمية أساسية داخل وسائط المعلومات من كافة الأنواع حيث إن الاحتياج إلى المعلومة يتزايد في كافة شرائح المجتمع، ولا سيما المعروض من المعلومة الذي يشكل فائض من العروض بأشكال متنوعة. فالمكتبات تشارك في سد الاحتياج إلى المعلومات بالوسائط التقليدية والإلكترونية على حد سواء، مما له عظيم الأثر في تغيير طابع المكتبة ووظيفتها وكيفية فهمها. وفيما يلي نورد لكم بعض الملاحظات والنظريات في هذا الصدد، وهي تنصب على كافة أنواع المكتبات بشكل أساسي، حيث يتضح بجلاء مدى تغير متطلبات المعلومات في مجال العلم والبحث والتعليم، مما زاد من حجم التغيرات التي يجب أن تخضع لها المكتبات العلمية ووظائفها أكثر مما هو الحال بالنسبة للمكتبات العامة على الأقل في العقود التالية.

في البداية يجب التأكيد على أن كل أصحاب الرؤى قد أخطأوا، ولا سيما هؤلاء الذين كانوا على قناعة بنهاية عصر الكتاب وزحف الوسائط الرقمية والإلكترونية فقد تمكن الكتاب والوسائط المطبوعة على وجه العموم من الدفاع عن مكانتهم لأنها وسائط تحظى بمميزات عديدة بلا شك في مواجهة "الوسائط الجديدة" – مثل الاستقلالية عن الطاقة الإلكترونية والمساعدة في استخدام التقنية، وإمكانية الاستخدام في كل مكان إلى جانب عمرها الطويل، وسهولة قراءة النصوص الطويلة، وواقعية العمل وخلافه، بغض النظر عن الجوانب الجمالية والخاصة بالولع باقتناء الكتب وكل ما يسرى على الكتاب دون ذلك. وتنطبق تلك المعلومات على العلم الذي تلعب فيه وجهات نظر أخرى دوراً كبيراً، ولا سيما ضمان الجودة والسمعة وإثبات الأهلية العلمية. لذا يجب أن ننطلق من أن الوسيط الذي يتناسب بأفضل شكل مع أهداف مستخدميه هو الذي يستطيع أن يثبت وجوده ويعيش طويلاً.

فمن ناحية تعد المكتبات بمثابة المؤسسات الثقافية الموكل إليها مهمة حفظ الموروث الثقافي والعلم الذي ورد إلينا مطبوعاً، كما أنها منوطة بثبته والمحافظة على سلامته حتى يظل متوافراً لأجيال اليوم وأجيال المستقبل – بغض النظر عن الأنشطة الداعمة للثقافة والتواصل والتي تنميها المكتبات منذ قديم الزمان. ومن ناحية أخرى تعد المكتبات بمثابة منشآت تعليمية، وهو الأمر الذي يعني في هذا السياق أنها أماكن لاكتساب مهارتين أساسيتين من خلال عروض وإجراءات متنوعة: ولا سيما مهارتي القراءة والوسائط. ففي الوقت الذي تقدم فيه المكتبات العامة في المقام الأول برامج لنقل كفاءة القراءة الأولية ولضمان التعامل مع الوسائط المطبوعة، تلك التي توجه في الغالب إلى الأطفال والشباب، فإن المكتبات العلمية تتيح شروط اكتساب قدرات القراءة على المستوى الأكاديمي. حيث إن كفاءة القراءة هي شرط أساسي يجب أن يسبق الكفاءة المهمة التالية، وهي القدرة على البحث

عن معلومات وتقييمها وتحويلها إلى معارف. وبناء عليه فإن المكتبة ينبغي عليها أن تقدم خدمات إلى المستخدم الذى يحتاج إلى المعلومة، شأنه شأن القارئ الذى يبحث عن مراجع.

تؤكد الاحصائيات المكتبية إلى جانب الاستبيان الذى خضع له الخبراء أن نمو الوسائط المطبوعة والرقمية لا يتوقف، كما تؤكد أن أعداد مستخدمي المكتبات سوف تتزايد نتيجة للتوجهات الديموغرافية والقرارات الدستورية الخاصة بسياسة التعليم. حيث إن مخصصات المكتبات على صعيد آخر تنقلص أكثر مما تحظى بزيادة. ينبغي إذاً على المكتبات أن تبتعد عن توجهاتها المسيطرة عليها المنسحبة على المحتوى لصالح توجه بحسب الاقتناء والثبت (access contra holding). وفى هذا الإطار يجب أن تتوسع مهمة المكتبات العلمية ليطلق عليها إدارة العلم.

كما أن هناك هيئات مثل مجلس العلوم مقتنعة بدورها بأن الوسائط المطبوعة سوف تحتفظ بأهميتها فى التزويد بالمعلومات المطلوبة للبحث والعلم، إلا أن أهمية الإصدارات الرقمية سوف تتزايد بشكل ملحوظ وهو الأمر الذى يترتب عليه أن ينتج عن هذه الوظيفة المزدوجة فى وقت قصير نمط من المكتبات العلمية يضم مزيجاً من الإصدارات المطبوعة والرقمية ومصادر المعلومات، وهو النمط الذى يطلق عليه - المكتبة مركبة الوظائف. وحيث أنه لا يمكن الاعتماد على احتمال زيادة المخصصات، ينبغي أن تتوازن العلاقة بين نمطى الوسائط وأن ترجح كفة أحدها وفقاً لمبدأ العرض والطلب.

إلا أن هناك انقسام واضح فيما يخص الاحتياج إلى المعلومة وطريقة سد هذا الاحتياج: فبينما لم تعد الوسائط المطبوعة بمثابة مصادر المعلومات الأولية ولم تعد المكتبة تلعب الدور الرئيسى فى الإمداد بهذه المعلومات فى أفرع العلوم الطبيعية والهندسة والطب والحاسب الآلى، نرى أن المكتبة لا زالت هى أرسيف المحتوى المطبوع لكافة المنتمين للعلوم الأخرى، حتى وإن كانت زيادة المخزون الكلاسيكى فى "علوم الكتاب" فى تراجع مستمر نتيجة لضغوط اقتصادية ولاستمرار التحويل إلى الرقمية. وبناء عليه فإن مكتبات المعاهد العليا تواجه مهمة صعبة تكمن فى ضرورة التوزيع العادل بين ثقافات العلوم المختلفة.

المكتبة الرقمية

يتعلق الأمر هنا فى المقام الأول بنشر عروض المعلومات الالكترونية فى إطار المكتبة الرقمية حتى وإن بدا مجلس العلوم متردداً بشأن توسيع مكتبات المعاهد العليا لتصبح مراكز لتوفير المعلومات الرقمية والإصدارات. فقد دخلت المكتبات فى خضم هذا التطوير بسرعة شديدة، حيث أن وجهة النظر التى تبنتها الصحافة (الإعلام) المعاصرة والقائلة بأن تحويل المجتمع بأكمله إلى الرقمية هو تكليف ثقافى وبناء عليه يتعين على المكتبات الالتزام بتحويل كافة الوثائق المكتوبة إلى الرقمية وهو ما يعنى أن تصبح المكتبات أماكن لا جدوى منها، رفضها المكتبات وردتها بشكل قوى، فقد أصبحت كلمة السر اليوم لكل المكتبات هى "التحول إلى الرقمية".

لقد بدأت مكتبات علمية عديدة فى تحويل بعض محتوياتها المختارة إلى الرقمية سواء بجهودها الخاصة أو بالتعاون مع شركاء حيث أن هناك مراكز تحويل إلى الرقمية تعمل منذ سنوات فى مدينتى ميونيخ وجوتنجن وتنفذ كذلك تكاليفات من جهات عديدة. ومنذ عام 2005 جارى العمل على أساس تعاونى فى تطوير نظام مركزى للثبت والاستخدام لكافة المواد المكتبية المتاحة وغير القابلة للتحويل إلى الرقمية وهو ما يطلق عليه الفهرس المركزى لمطبوعات الرقمية. ولا يتوقف دور هذه البوابة على إتاحة الفرص لإلقاء نظرة على المجموعات الرقمية والمكتبات الرقمية فحسب، بل أنها تعكس فى الوقت ذاته هذا التنوع الهائل فى مشاريع التحويل إلى الرقمية، وهو ما نستخلص منه أن "الفلسفة" الكامنة خلف التحويل إلى الرقمية والتى أصبحت مرئية بعض الشيء هى فلسفة متشعبة.

أما السؤال عما إذا كان التحويل التام إلى الرقمية مجدى ويمكن تمويله فيجب عليه الجانب المكتبى بالنفى. فقد أكدت بعض الأعمال الحسابية على سبيل المثال أن تكاليف تحويل كافة محتويات مكتبة الدولة ببافاريا إلى الرقمية تتخطى ضعف القيمة التجارية لتلك المحتويات. وهو الأمر الذى قد يستتبعه انقضاء صرام لبعض المحتويات قائم على وجهات نظر علمية موجهة بحسب الطلب على المعروض مع مراعاة المسائل القانونية وإمكانية الحفظ. ولا شك أن المكتبات لا يمكنها أن تفوز فى السباق الجارى مع المشاريع التجارية الخاصة بالتحويل إلى الرقمية مثل مشروع مطبوعات جوجل Google Print، إلا أن نقاط قوة المعروض بالمكتبات لا تكمن فى الكم بل فى النوعية، أو فى ضمان إتاحة هذا المخزون وتوافره للجميع على المدى الطويل.

لذا تدعم اتحادات وروابط المكتبات بالاشتراك مع المؤسسات البحثية الألمانية تلك الفرصة التى يتيحها الإنترنت بمحاكاة شاملة وتفاعلية للعلوم والمعرفة الإنسانية متضمنة الموروث الثقافى مع ضمان اتاحتها للجميع على مستوى العالم. وتدعو "حركة الاستخدام المفتوح" إلى استخدام الامكانيات البديلة للإنترنت إلى جانب الشكل التقليدى لنشر العلم، عملاً "بمبدأ الاستخدام المفتوح" من أجل تبادل المعارف العلمية.

ويشترط "مبدأ الاستخدام المفتوح" بشكل مثالي المشاركة الفعالة لكل صاحب إنتاج من المعارف العلمية ولكل قائم على الموروث الثقافي كما أن كل مؤلف وبالتالي كل صاحب حقوق ملكية عليه أن ينقل مع هذا النوع من النشر إلى كافة مستخدمي المكتبة حق الاستفادة والمنفعة، وعليهم أن يودعوا نسخة كاملة من مؤلفاتهم في خادم أرشيف إحدى المؤسسات الجديرة بالثقة والتي تدعم حركة الاستخدام المفتوح، مما يضمن استمرارية توافر هذه المؤلفات.

ونظراً لأن نموذج النشر البديل للطريقة الكلاسيكية من أجل التي تخدم انتشار المعرفة من خلال دور النشر تشكل نوعاً من أنواع المنافسة، لذا يتخذ الناشر موقفاً ناقداً حيال النشر من أجل الاستخدام المفتوح. وهو الأمر الذي يسرى على كثير من الكتاب الذين يرون في ذلك مجازفة بأمن منتجي المعارف العلمية ومتلقيها، فهم يهتمون بضمان جودة الإصدارات، وبسلامة ومصداقية البيانات فضلاً عن استمرار إتاحة الوثائق والاعتراف بمنشوراتهم الموجودة على شبكة الإنترنت في "الوسط" العلمى بوصفها مقومات سمعتهم الخاصة ومستقبلهم الوظيفي.

لا شك أن الأرشفة طويلة المدى للإصدارات الإلكترونية تشكل تحدياً كبيراً. وقد ضمن القانون الجديد الخاص بالمكتبة الوطنية الألمانية المقومات القانونية لجمع "أعمال الوسائط التي لا تتخذ صورة مجسدة". وهناك نية لتوسيع مدى مهمة جمع الإصدارات على شبكة الإنترنت لصالح المكتبات الإقليمية للنسخ الإيجابية على مستوى الولايات:

حيث أن المقومات التقنية والمكتبية والتنظيمية للأرشفة طويلة المدى جارى تطويرها وتجربتها منذ سنوات.

منذ عام 2003 تتوافر قاعدة اتصالات ومعلومات لكافة الشركاء المهتمين بهذا الموضوع ولكل أوجه الأرشفة طويلة المدى، وهو الأمر الذي يتمثل في شبكة صلاحيات للأرشفة طويلة المدى والاتاحة طويلة المدى للمصادر الرقمية.

أما المشروع الذى بدأ فى عام 2004 والمعروف باسم مشروع كوبال – للتوسيع التعاونى لأرشيف طويل المدى للمعلومات الرقمية فيكملة مشروع نستور فى مجال التقنية، وتطوير البرمجيات ومسارات العمل والأثر الذى من شأنه أن يهدينا إلى الطريق المؤدى إلى كيفية توسيع أرشيف رقمى جدير بالثقة، مما يضمن مصداقية المواد الرقمية المخزنة وواقعيتها وتوافرها. وفى عام 2006 دخل مشروع كوبال حيز التنفيذ بوصفه أرشيف رقمى طويل المدى، وفى تلك الأثناء تم تخزين آلاف الوثائق الإلكترونية لشركى المشروع المكتبة الوطنية الألمانية ومكتبة الدولة والجامعة بجونتجن، منها 47.000 مدونا رقميا لمعاهد عليا حصلت عليها المكتبة الوطنية الألمانية من كافة المعاهد العليا الألمانية منذ عام 1997. أما فى المرحلة التالية من المشروع فسوف يتم اختبار عمليات الهجرة والمحاكاة، التى من شأنها أن تضمن إمكانية تحليل الوثائق على المدى الطويل واستخدامها.

ويشكل الإنترنت تحدياً آخر يواجه المكتبات حيث يمثل ماكينات البحث مثل جوجل بما تحويه من أكثر من عشرة ملايين عرضاً لتقديم الأخبار والمواد القابلة للطباعة والخرائط مثل Google و Google Scholar و Pint و Google Earth منافسة ملموسة للمكتبات، شأنها شأن قواعد البيانات التفاعلية بحسب نموذج الويكيبيديا والمنديات التى تعتبر بمثابة برمجيات اجتماعية. وأصبحت أمر نمطى لمتابعة تطوير شبكة الإنترنت (Web 2.0.) حيث أن جانب كبير من مستخدمي المكتبات بما فيهم الطلبة والملتحقين بالمعاهد العليا يختار عند دخوله فى عملية البحث إحدى ماكينات البحث ليصطدم حينئذ وعند متابعته للبحث بعروض المكتبات المتخصصة. لذا تبدو مسألة التشبيك التقنى والمنطقى لمصادر المعلومات المتباينة بشبكة الإنترنت إمكانية حل واعدة بالنجاح.

من المحتمل ألا تقوى المكتبات من الناحية الكمية على مجاراة هذا التنافس الشرس مع مقدمى الخدمات التجارية، أما من ناحية النوعية فلن يمكنها أن تثبت وجودها إلا إذا تمسكت بمستوى جودتها العالى وهو الأمر الذى يتطلب النزود رفيع المستوى بكافة المصادر العلمية الهامة، إلى جانب توسيع إمكانيات البحث ونظم الملاحظة واجباً ونوعياً من حيث التخصص. وتعد المكتبات الافتراضية المتخصصة أمثلة مهمة عابرة للأقاليم فى إطار البوابة العلمية الوطنية فاسكودا إلى جانب نظم ثبت ودخول شاملة مثل نظام معلومات – بنك المعلومات ومكتبة الدوريات الإلكترونية. ويقدر ما تستخدم المكتبات شبكة الإنترنت بشكل بديهي من أجل عروضها للمعلومات، يجب أن تطبق التقنيات التفاعلية لشبكة الإنترنت من أجل التواصل مع مستخدميها.

وكما توضح استطلاعات الرأى التى أجريت على جامعات مختلفة فإنه من المتوقع أن تجمع المعاهد العليا والجامعات مصادر الإنترنت العلمية المهمة والخاصة بها وتجعلها متاحة للجميع عبر ماكينات بحث مريحة. حيث يتعين على المكتبات أن تقوم بدور "الملاحين فى منطقة العلم" كى تتمكن من مواجهة هذا الكم الهائل من المعارف من المعلومات الذى يقابله فى الوقت نفسه قدرة محددة على التلقى من قبل الباحثين عن المعلومة، ولا سيما بأدوات مناسبة. كما يتوقع البعض أيضاً أن تزود المكتبات من عروضها التى تشمل الوسائط الإلكترونية والخدمات، دون أن تهمل فى رعاية مخزونها من الكتاب والمجلات والدوريات، نظراً لأن الكتاب لا زال يشكل الوسيط الأول فى مجالات تخصص عديدة كما كان الحال من قبل. ولا يتضمن توسيع المكتبة الرقمية الإمكانية

للاطلاع على المجالات الإلكترونية والنصوص الكاملة وبنوك المعلومات ومصادر الإنترنت الأخرى فحسب، بل أنه وسيلة لإدارة المعلومات بطريقة فعالة. ويندرج ضمن هذا الأمر كذلك خلق حلول للبوابات وماكينات بحث تجمع العروض المتنوعة من مصادر المعلومات الرقمية والتقليدية وهكذا تتوصل المكتبات إلى الربط بين العالم الرقمي والمطبوع بمفهوم المكتبة المركبة، مما قد يشكل جزءاً من تأمين وجودها.

ومن بين الرغبات التي أبداها كثير من الدارسين التوفير الفعال لصلاحيات المعلومات والوسائط، فضلاً عن تقديم المساعدة في حالة الأشكال الجديدة من العمل العلمي (الإرشاد على الخط المباشر، وجهاز الفصل الدراسي الإلكتروني وخلافه) والنشر العلمي (النشر الإلكتروني – عرض الوسائط المتعددة وخلافه). وتحتاج المكتبات إلى بنية أساسية تقنية وتنظيمية مناسبة، كما يحتاج أمناء المكتبات إلى المعرفة المناسبة والكفاءات لمواجهة هذه المتطلبات.

وسيصب رد المكتبات على المتطلبات المختلفة لمستخدميها على المدى الطويل في نظام المعلومات الرقمي كما يدعم جمعية البحوث الألمانية خلق مثل هذا النظام الشامل للإمداد بالمعلومات العلمية في إطار برنامج دعم يمتد حتى عام 2015. ويتدرج مجال النشر الإلكتروني ضمن مجالات الموضوعات الفردية، إلى جانب إدارة المعلومات بما تتضمنه من خلق مناخ افتراضى للبحث والتعلم.

الخلاصة ونظرة إلى المستقبل

لن تتمكن المكتبات العامة والعلمية من أداء خدماتها إلى المواطنين بالطريقة التي صورناها إلا إذا ضمنت بقائها وإذا زودها رعاتها بالأجهزة والعاملين المناسبين. وهكذا يتخذ السؤال عن مستقبل المكتبة بعداً سياسياً إلى جانب البعد التكنولوجي وبعد المحتوى. لذا يجب الأخذ في الحسبان أن تلعب المكتبات دوراً محورياً في مجتمع المعلومات ليس في مواجهة المسؤولين السياسيين فقط، بل أمام الاعلام والشعب بأكمله. إلا أن المكتبات لن تتمكن من القيام بهذا الدور وتحقيق التوقعات المرتبطة به إلا عندما تدرك التحديات التي يمثلها مجتمع المعلومات وتقبلها، وعندما تستفيد باستمرار من الامكانيات المتوافرة للإبداع التكنولوجي والتحسين في التنظيم وتواجه نقاط ضعف قطاع المكتبات الألماني السياسي منها والمادى والهيكلى بفعالية ونجاح. وهكذا تظل المكتبات في المستقبل كما هي: بوابات، تفتح كثير من الطرق والإمكانيات.

المؤلفان

يورجن زيفيلدت

Jürgen Seefeldt

ولد عام 1953، درس شئون المكتبات العامة في مدينة كولونيا، ثم تدرج في المناصب بدءاً من أمين مكتبة حاصل على دبلوم المكتبات في مكتبة مدينة هام، ثم في المكتبة المتخصصة التابعة لاتحاد المصانع الإلكترونية الفستقالية بمدينة دورتموند وفي الفترة من 1979 حتى 1985 شغل منصب نائب مدير مكتبة مدينة هيرنه ثم مدير لمكتبة دائرة أونا في الفترة من 1985 حتى 1991، وعمل من عام 1991 حتى 2004 مديراً لفرع مكتبة ولاية راينلاند بفالس بمدينة كوبلنز. وهو يعمل منذ عام 2004 مديراً لمقر مركز مكتبة ولاية راينلاند بفالس. كما قام بالتدريس لأعوام طويلة في المعهد الفني العالي بمدينة كولونيا، والمعهد الفني العالي لشئون المكتبات العامة بمدينة بون. وقد شارك زيفيلدت في الفترة من 1995 حتى 1998 في إصدار مجلة BuB منتدى المكتبة والمعلومات، وظل من عام 1998 حتى 2001 عضواً في مجلس إدارة اتحاد المكتبات الألمانية، وترأس منذ عام 1998 إدارة فرع الإتحاد في ولاية راينلاند بفالس. وقد ألف زيفيلدت العديد من الأعمال وشارك ميتس في تأليف كتاب "Unterhaltungsliteratur in Öffentlichen Bibliotheken" "الأدب الترفيهي في المكتبات العامة"، كما شارك كل من بوسي -وارنستو -وبلاسمان في الطبعة الثالثة من كتاب "Das Bibliothekswesen der Bundesrepublik Deutschland" "كيان المكتبات في جمهورية ألمانيا الاتحادية، والكتاب البحثي "المكتبات ومجتمع المعلومات في ألمانيا - مدخل" "Bibliotheken und Informationsgesellschaft in Deutschland-eine Einführung" مع كل من بلاسمان، وروش، وأوملاوف.

د. لودجر سيريه

Dr. Ludger Syré

من مواليد عام 1953، درس التاريخ وعلوم اللغة الألمانية وآدابها في جامعات فرايبورج وميونخ وتوبنجن حتى حصل على الدكتوراة في تاريخ شرق أوروبا وتلقى سيريه تدريباً في توبنجن وكولونيا ليصبح أمين علمي للمكتبات، وهو يعمل منذ عام 1987 مقررًا للتاريخ ويشارك في بيليوغرافيا ولاية بادن فورتمبرج ويرأس القسم الفني في مكتبة ولاية بادن بمدينة كارلسروه، كما عمل بالتدريس في معهد التاريخ بجامعة كارلسروه وقد ظل عامين في الفترة من 1992 حتى 2002 عضواً في مجلس إدارة إتحاد أمناء المكتبات الألمانية، ثم ثمانى سنوات عضواً في لجنة الإتحاد ذاته كما شغل منصب رئيس مجلس إدارة إتحاد المكتبات الألمانية في ولاية بادن فورتمبرج وقد ألف العديد من الكتب والإصدارات والمقالات.

عناوين ومواقع على الإنترنت

Arbeitsgemeinschaft der Spezialbibliotheken
(مجموعة عمل المكتبات المتخصصة)
www.aspb.de

Bayerische Staatsbibliothek
(مكتبة الدولة في بافاريا)
www.bsb-muenchen.de

Bertelsmann Stiftung
(مؤسسة بيرتلسمان)
www.bertelsmann-stiftung.de

Berufsverband Information Bibliothek
(الاتحاد المهني لإعلام المكتبة)
www.bib-info.de

Bibliothek & Information International (BII)
www.bi-international.de

Bibliotheksindex (BIX)
(مؤشر المكتبات)
www.bix-bibliotheksindex.de

Bibliotheksportal des Kompetenznetzwerks für Bibliotheken
(بوابة مكتبة شبكة صلاحيات المكتبات)
www.bibliotheksportal.de

Bibliotheksservice-Zentrum Baden Württemberg
(مركز خدمات المكتبات بولاية بادن فورتمبيرج)
www.bsz-bw.de

Bibliotheksverbund Bayern
(اتحاد مكتبات بافاريا)
www.bib-bvb.de/

Büro der Europäischen Bibliotheksverbände
(المكتب الأوروبي لاتحادات المكتبات)
www.eblida.org.

Bibliothek & Information Deutschland e.V. (BID)
www.bideutschland.de

Datenbank-Infosystem
(قاعدة بيانات-نظام المعلومات)
www.bibliothek.uni-regensburg.de/dbinfo/

Deutsche Bibliotheksstatistik (DBS)
(إحصائية المكتبات الألمانية)
www.bibliotheksstatistik.de

Deutsche Forschungsgemeinschaft – Wissenschaftliche Literaturversorgungs- und Informationssysteme

(جمعية البحوث الألمانية-الإمداد بالمراجع العلمية- ونظم المعلومات)
www.dfg.de/lis

Deutsche Gesellschaft für Informationswissenschaft und Informationspraxis
(الجمعية الألمانية لعلوم المعلومات وممارستها)
www.dgi-info.de

Deutsche Internet-Bibliothek (DIB)
(المكتبة الألمانية في الإنترنت)
www.internetbibliothek.de

Deutsche Nationalbibliothek
(المكتبة الوطنية الألمانية)
www.ddb.de

Deutscher Bibliotheksverband
(الاتحاد الألماني للمكتبات)
www.bibliotheksverband.de

Deutscher Bildungsserver
(خادم التعليم الألماني)
www.bildungsserver.de

DigiAuskunft
(استعلامات المكتبة الرقمية)
[www.hbz-nrw.de/angebote/digiauskunft/Digitale Bibliothek](http://www.hbz-nrw.de/angebote/digiauskunft/Digitale_Bibliothek)
www.digibib.net

ekz-Bibliotheksservice GmbH
(شركة ekz لخدمات المكتبة)
www.ekz.de

Elektronische Zeitschriftenbibliothek
(المكتبة الإلكترونية للدوريات)
www.bibliothek.uni-regensburg.de/ezeit

Fachstellen-Server
(خادم المكاتب المتخصصة)
www.fachstellen.de

Fortbildungsportal für Bibliothek und Information der HAW
(بوابة التدريب الارتقائي للمكتبة والمعلومات)
www.wissenbringtweiter.de

Gemeinsamer Bibliotheksverbund (GBV)
(الرابطة العامة للمكتبات)
www.gbv.de

Goethe-Institut
www.goethe.de

Hessisches Bibliotheksinformationssystem
(نظام هيسن لمعلومات المكتبات)

www.hebis.de

Hochschulbibliothekszentrum NRW
(مركز مكتبات المعاهد العليا بشمال الراين وستفاليا)
www.hbz-nrw.de

ID2010 (Informationsgesellschaft Deutschland 2010)
(جمعية معلومات ألمانيا 2010)
www.bmwi.de/BMWi/Navigation/Technologie-und-Innovation/informationsgesellschaft,did=6090.html

IFLA-Nationalkomitee Deutschland
(اللجنة القومية بألمانيا للرابطة العامة لاتحادات المكتبات)
www.ifla-deutschland.de

InfoDesk
<http://titan.bsz-bw.de/cms/digibib/virtausk/>

Karlsruher Virtueller Katalog (KVK)
(فهرس كارلسروه الافتراضى)
www.ubka.uni-karlsruhe.de/kvk.html

Kirchlicher Verbundkatalog
(فهرس الاتحادات الكنسية)
www.kivk.de

Kompetenznetzwerk für Bibliotheken (KNB)
(شبكة صلاحيات المكتبات)
www.bibliotheksportal.de

Kooperativer Bibliotheksverbund Berlin-Brandenburg
(الاتحاد التعاونى للمكتبات بولايات برلين-براندنبورج)
www.kobv.de

Sammlung Deutscher Drucke
(جمع الطباعات الألمانية)
www.ag-sdd.de

Staatsbibliothek zu Berlin PK
(مكتبة الدولى ببرلين)
www.sbb.spk-berlin.de

subito
www.subito-doc.de

Vascoda
www.vascoda.de

Verband der Bibliotheken des Landes NRW
(إتحاد مكتبات ولاية شمال الراين وستفاليا)
www.vbnw.de

Verein Deutscher Bibliothekare (VDB)
(Asociación de los Bibliotecarios Alemanes)

www.vdb-online.org

Virtuelle Deutsche Landesbibliographie
(الببليو غرافيا الافتراضية الألمانية)
www.landesbibliographie.de

Zeitschriftendatenbank (ZDB)
(قاعدة بيانات الدوريات)
www.zeitschriftendatenbank.de